

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

العدد الخامس والأربعين / نوفمبر ١٩٩٢م / جمادى الأولى ١٤١٤هـ / الثمن ١٥٠ قرشاً مصري



حكومة جديدة
.. ولا تغيير

الخصخصة هي
الحل.. ومليون
عامل يعترض

ماذا فعلت
الصومال
بأمريكا؟

عقبات تعترض
اتفاق
غزة - أريحا

مبايعة بلا منافسة.. ودعوة للحوار!

الجيش الروسي.. قبلة موقوتة لسنوات قادمة

إهداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة



نجوم واهله للفنان العراقي سعد شاكر

مضمون الداخل

سيطر الهم الداخلي على موضوعات هذا العدد. بدءاً من نتائج الاستفتاء الهزلي على رئاسة الجمهورية وهجرة المهاجرة، مروراً بتشكيل حكومة د. عاتق صفدي - أطول رؤساء الوزارات عصراً في الوزارة - ودعوة الرئيس للحوار والاتفاق الوطني، والمشاكل الاقتصادية، وحتى الهجمة الحكومية على حرية الرأي والصحافة والعمل السياسي، وعلى الصحفيين وثقافتهم الصاعدة، وموقف الأحزاب التي قالت «لا» لبارك من التصعيد المفروضة على حركتها.

ولكن الهم الداخلي لا يمكن أن يشتغلنا عن قضايا الأمة والعالم حولنا، فالترايط أصبح أكثر عقاً وظهورة.

وفي هذا العدد تواصل النقاش والحوار حول إنفاق غزة - أريحا والسوق الشرق أوسطية. سواء موقف المعارضين، أو العليات التي تواجه الاتفاق في التنفيذ أو حتى الاختلاف في الاجتهادات بين أسرة تحرير اليسار، والتي تحمل جزءاً هاماً من رسالة الصدور «نظير مجلي» من حينها، والتي إغشاهلها عنوان «رسالة غير عادية»، وموضوع الزميل «حسن عبد ربه» الذي يعلق على نفوة العدد الماضي.

ومن واشنطن يشرح مسعود كرم السياسة الأمريكية في الصومال ليصل الى جوهر هام في السياسة الخارجية والأمريكية يقوم على استخدام القوة العسكرية في العالم الثالث.

ومن موسكو يضع أحمد الحميسي أيدينا على عنصر الحسم في الصراعات الروسية الحالية، وهو الجيش الروس، واحتمالات تدخله في المستقبل.

وتتعلق فريدة النقاش إلى موضوع يكاد يكون غائياً عن الاهتمام العام، وهو الهجرة المصرية والعربية إلى أوروبا، من خلال «رسالة باليرمو» التي تلقى الضوء على كيفية احساس الغرب (إيطاليا) بهذه المشكلة.

بالطبع لن يرضى البعض عن هذه الوجة، وسيمال أين تحليلكم لما حدث في باكستان والبرتان وولندا والمغرب..

ونجيبه مؤكداً أننا لم نهمل هذه القضايا جميعاً واستحاول تغطيتها في أعداد قادمة فكلها أحداث حية متطورة تستعش معها فترة طويلة.

في هذا العدد

- موقفنا
- دعوة الرئيس للحوار.. بين المخاوف والقواعد.....حسن عبد الرزاق ٤
- الجهر السياسي
- حكومة جديدة ولا تغيير
- سعد الدين الشاذلي: معلوماتنا ناقصة..... ٦
- ويهسون
- قضائنا ساخنة
- الصحفيون يناشدون الأحزاب والتقايات التضامن معهم..... ١٠
- مهاجرة بلا منالسة.....أمنية النقاش ١٢
- الأحزاب التي قالت «لا» لبارك.. ماذا تفعل!..... صفاء سعيد ١٧
- عاجل إلى ممارضي إنفاق غزة - أريحا.....مدحت الزاهد ٢٢
- الشرق الشرق أوسطية.....علي سعيد ٢٥
- مصر
- ملين عامل يمتعضون طريق أنصار والخصخصة هي الحل.....حسن بدوي ٢٨
- سياسة الحكومة وراء تدوير «الذهب الأبيض».....محمود الحصري ٣٢
- حوار مع د. رمزي زكي.....عبد المولى اسماعيل ٣٦
- العرب
- هل نحن على قدر تحديات المرحلة!.....نظير مجلي ٣٨
- عقبات وتحديات أمام تنفيذ الاتفاق.....حنا صبره ٤٣
- الحلال حول مجلس الرئاسة وأزمة السياسة في اليمن.....صلاح صابر ٤٤
- الأحزاب السردانية والديمقراطية.....علي عبد الله عباس ٤٦
- العالم
- رسالة واشنطن : أمريكا والصومال.....مسعود كرم ٥٠
- رسالة موسكو: يلتصق يحقق أسوأ «إنتصار».....أحمد الحميسي ٥٥
- رسالة باليرمو: المهاجرون يتدفقون وإيطاليا خائفة.....فريدة النقاش ٥٩
- فكر
- الحل الماركسي للمسألة القومية وصعود الستالينية العربية.....نافع حتر ٦١
- فن
- سينما الأتلام الصفر.....أحمد يوسف ٧٠
- بين الباشوات الملائكة والباشوات الماخذلين.....ماجدة موسى ٧٢
- مداخلات
- أزمة البديل إلى متى!.....أحمد عبد القوي زيدان ٧٥
- حتى لا تصبح إسرائيل «الكبرى سياسياً واقتصادياً».....حسن عبد ربه ٧٧
- أبواب ثابتة
- تهارات (٣٥) أرشيف اليسار: د. رفعت السيد (٦٦) أسلام لاهانة: خليل عبد الكريم (٦٦) بين «خضال (٨٠) مشاهيات: صلاح عيسى (٨٢)

موقفنا

دعوة الرئيس للحوار بين المخاوف والقواعد

حسين عبد الرازق

وقد إهتنت الاحزاب والقوى السياسية كافة بهذه الدعوة للاتفاق الوطنى والحرار. فرغم أن مثل هذه الدعوة تكررت كثيرا على السنة وأقلام محسوبة على الحكم، فهذه هي المرة الأولى التي تأتي مباشرة من رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الحاكم، والذي يمثل في نظام الحكم القائم سلطة القرار الحقيقية إن لم تكن الوحيدة.

وبداية يجب التفرقة بين دعوة الرئيس للحوار لتحديد أولويات العمل الوطنى، والدعوة «لإجماع وطنى» فالإجماع ليس من طبيعة الأمور، وهو أمر يقتضى للأظمة الشمولية وأنظمة الحزب الواحد، ولمرآحل مواجهة الاحتلال والمدون الخارجى.

فى الخطاب الذى القاه الرئيس حتى ممالك مع يد فترة حكمه- أو ولايته- الثالثة أمام أعضاء مجلسى الشعب والشورى، وعقب تأدية اليمين الدستورية، وجه الرئيس دعوة «للتفاهق وطنى على الأهداف القومية الاساسية فى المرحلة القادمة»، وإلى إجراء «حوار بنا» يحدد أولويات العمل الوطنى» تشارك فيه الاحزاب والقوى المصرية الديمقراطية».

قال الرئيس.. «وكان شاعلى الحقيقى ولم يزل، أن يتسع نطاق المشاركة فى العمل الوطنى الى حد يستوعب الجميع، الأغلبية والأقلية، المؤيدين والمعارضين فى إجماع وطنى يجمع مصالح الوطن العليا، فوق خلافات الأشخاص والاحزاب وتوفق اعتبارات العلمة السياسية، وإغراءات الكسب المآجل على حساب المصلحة الوطنية... وأصبح أن الاستفتاء يستلزم أن يكون أول أهدافنا هو الحفاظ على أمن الوطن واستقراره، لأنه يعتبر استقرار الوطن وأمنه يستحيل إنجاز أى تقدم حقيقى... إبنى أدعركل القوى المصرية الديمقراطية من فوق هذا المنبر المرفق، وفي حضور مجلسى الشعب، الى حوار بنا» يحدد أولويات العمل الوطنى، فى إطار ادراك مشرل لشاكل مصر وتحدياتها الراضة، ونهزم واع لظروفها الدولية والإقليمية، وحساب دقيق لمخاطر المجازفة على وطن لم يزل يترد بالأعباء ويواجه أعنى التحديات...»

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرق الفنى:
محمود الهندي
المستشارون:
ابراهيم بدروى
د. رفعت السيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الفنى ابراهيم
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: جدير ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:

١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا
أومابعدالها.
العالم: ١٠ دولارا أمريكيا أو
مابعدالها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان
- إمبابية- جيزة

رقم البريد ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX: 3442013 TEL 3465416

(٤) اليسار/ العدد الخامس والأربعون / نوفمبر ١٩٩٣

فالتريس في خطابه يقول - وهو صا
يتناقض مع الواقع والحقيقة - أننا وقطنا
أغلب الشوط الى ديمقراطية مكتتمة مسترلة
تضمن سلامة السير على الطريق ويقول
أيضاً وانتفع المجال وإسما كل القوي
السياسية كي تشارك في حياة حزبية شملت
كل التيارات وكل القوى!! ويؤكد في نفس
الحطاب على استمرار السياسات التي أنتجت
الأزمة الحالية.

وعلى أرض الواقع فقد أتخذت السلطة
بعد ساعات من هذا الحطاب سلسلة من
الاجراءات القمعية استهدفت حرية
الصحافة والصحفيين ، حرية الرأي
والعمل السياسي ، بدأت بحملة «ضبط
وأعضاء» عدد من قادة حزب العمل
وصحفي جريدة الشعب ، ثم المدون على
القانون بحزبهم وحسبهم احتياطيا والاعتراف
عنهم بكفالات ضخمة (القانون يمنع الحبس
الاحتياطي في قضايا النشر) ، وأخيرا
محاولة ضرب نقابة الصحفيين عن طريق
صفقة بين بعض «كبار» الصحفيين المشلولين
، ورجال الحكم قتل في مشروع القانون الذي

من هنا فإن ماتهم به كل القوى
السياسية الديمقراطية هي قضية
الحوار.

فالحكم الحالي، ومنذ قبوله -شكلا-
بالتعددية السياسية والحزبية، رفض عمليا أي
حوار مع القوى والأحزاب الساسية، وأنطلق
من قناعة أنه مالك للحقيقة المطلقة، ولديه
تفويض من السماء ليقبل بنا مايشاء، وأنه
حزب الأغلبية الشعبية (متجاهلا أنها أغلبية
وصية قائمة على التزوير).. فإذا جاء الحاكم
اليوم ووجه دعوة للحوار ،فهم أمر يستحق
المحاولة والاختيار على أرض الواقع.

وقد عبرت الأحزاب والقوى السياسية عن
تخوفها- رغم استعدادها للتجاوب مع هذه
الدعوة- من تجارب سابقة مشابهة انتهت إلى
طريق مسدود، إما لأن الحكم أراد حوارا من
جانب واحد، أو حاول استغلاله لتصوير الأمر
وكأن هناك موافقة إجماعية على سياساته
واختياراته، فأشار البعض إلى تجربة الحزبي
الاقتصادي الذي ضرب الحكم عرض الحائط
برأي المشاركين فيه من كل الاتجاهات (ولم
يكنوا محتلين رسميا للأحزاب السياسية)، أو
الاتفاق الذي تم التوصل إليه حول قانون
العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض، وكيف
نقضت الحكومة أسس هذا الاتفاق في مجلس
الشعب استنادا إلى أغلبيةتها المصنوعة.
وتخشى أن تكون هذه الدعوة
مقصود بها استغلال الحوار لتصير
أخطر وأسوأ القوانين التي يجري
اعملها، مثل قانون العلاقة بين المالك
والمستأجر في السكن، أو قانون العمل
والنقابات العمالية، أو سياسة بيع القطاع العام
للأجانب.. فضلا عن استخدام الحوار
كغطاء للسياسة الحاططة التي
تتفجها السلطة في مواجهة الإزهاب
، والتي تقوم على المواجهة الأمنية فقط،
وبأسلوب يتجاهل الدستور والقانون وحقوق
الإنسان ، مما يضاعف من ضحايا الإزهاب
على الجانبين ، ويزيد من العنف المتبادل.
كما توقفت بعض القوى أمام كلمات
ورود في خطاب الرئيس ، وبعض المراسلات
التي تتناقض مع أي حوار من أي نوع.

رفضه جموع الصحفيين في مؤتمرات يوم
الأربعاء ٢٠ أكتوبر الماضي.
ومع ذلك فإن الأحزاب جميعا أكدت
استعدادها للحوار ، ووضعت لذلك قواعد
وشروط تكفل الجدية لهذه الدعوة ، ويمكن
تلخيص هذه القواعد فيما يلي:

• أن تتحول هذه الدعوة إلى عمل
محدد. كأن يدعو الرئيس - كرئيس للحزب
الوطني- رؤساء الأحزاب ويمثلي القوى
السياسية الفاعلة في الساحة (كاشيوعيين
والأخوان المسلمين) إلى اجتماع يضمهم
(أو عظميهم) للنقاش حول اعداد جدول أعمال
هذا الحوار.

• أن يدور الحوار على أساس
جدول أعمال متفق عليه.

• أن يكون الحوار علنيا، ليكون
الرأي العام طرفا فيه، يعرف مواقف كل حزب،
ويعارس شفطه ورقابته ضمانا لنجاح الحوار.

• أن لايصحح من الحوار أي
حزب أو قوة سياسية ترغب في المشاركة
، وتعلن لبرهنا للعمل الديمقراطي.

• أن يلتزم الحكم بعدم الالتفات
على الحوار واللجوء إلى اصدار
قوانين أو اتخاذ اجراءات تصعق
بالقضايا الاساسية والعمورية التي
يدور حولها الحوار، قبل الانتهاء من
مناقشتها والوصول إلى اتفاق (أو إختلاف)
حولها. فتصير مثل هذه القوانين من وراء ظهر
التحاورين، وتصور أنه يمكن استغلالهم
كغطاء لاصدارها، يعني بإخصار قطع الحوار
لأن الحكم يمكن - حينئذ- قد كشف عن
تلاعبه وعدم جدته.

ليس عيبا القول أن الثقة
مفقودة في الحكم بعد تجارب سلبية
عديدة، آخرها هذا التزوير الفاضح
لاحتفاء الرئاسة، والهجمة على
حرية الصحافة والرأي والعمل
السياسي الحزبي.. ولكنني أتصور
أن الجميع مستعد لتجربة أخرى
وأخيرة، إذا وضعت قواعد صحيحة
تقصر إلى قدر معقول من جدية
الدعوة التي أطلقها رئيس
الجمهورية.

حسنى مبارك



حكومة جديدة.. ولا تغيير!

المجلس القومي للسكان، ووزير الصناعة
مهندس ميكانيكي وعضو مجلس إدارة
الشركة القابضة للصناعات الهندسية، ووزارة
البحث العلمي من علماء المركز القومي
للبحوث، ووزير التعمير والمجتمعات العمرانية
أساذة للإشاعات الحرسانية بالجامعة، ووزير
الصحة أساذة بكلية الطب، ووزير الإسكان
رئيس مجلس إدارة شركة مقاولات..

ولا يوجد منطق مقبول واحد، يفسر
خروج بعض الوزراء أو بقاءهم، مثل النجاح
أو الفشل في تنفيذ سياسة الحكومة (بصرف
النظر عن الرأي في هذه السياسة).

فمثلا خرج وزراء هناك شبه إجماع على
احتراسهم وتقدير أدائهم ودورهم خروجا في
هذا التعديل مثل المهندس حسب الله
الكراوى، والمهندس محمد عبد
الواهب، ومحمد وأحمد وديار..
يبقى وزراء هناك شبه إجماع أيضا على
عدم نجاحهم في تنفيذ مسئولياتهم من
أبرزهم: د. يوسف والي، أسمال
عشمان، جمال أبو الذهب، محمد على
محمود.

والترى بأن التعديل استهدف تجديد
دما الحكومة بوجوه شابة أمر غير صحيح
فيبقى على عدد من أقدم الوزراء في مناصبهم
مثل أمال عشمان (تقريباً ١٩٧٧) وسليمان
محمدي (أكتوبر ١٩٧٨) ومحمد حافظ (مايو
١٩٨٠) وصوفى الشريف. الخ فإن الوزراء
الجديد بعضهم جازز الستين مثل (أحمد
العسوى (٦٢)- ود. على عبد الفتاح
المخزنجي (٦٣)- ومحمد محمد محمود
(٦٣)- صلاح حسب الله (٦٤)...

ومستوسط سن الوزراء الجديد عامة
(٥٧.٦).

ويبقى المنطق أيضا في إنشاء، وإلغاء
الوزارات وإضافة وزارات جديدة إلى وزراء
بعضهم.

فالدكتور يوسف والي وزير الزراعة
واستصلاح الأراضي والذي كان متولفاً فصل
استصلاح الأراضي بعيداً عن مسئولياته
تسك بالوزارتين وأضيفت إليه أيضا الشروة
الميرانية والسكية.

وأضيفت وزارة الانتاج الحربي إلى وزير
الدفاع مع تعمير وزير دولة للانتاج الحربي
وأضيفت أيضا التسابعة إلى وزير شئون
مجلس الوزراء. وتم فصل وزارة الإسكان
والمرافق عن وزارة المجتمعات العمرانية وفصل
الشروة المدنية عن وزارة البترول وأضيفت
إلى وزارة الصناعة.

لمجلس الوزراء، الذي تحول في السنوات
الأخيرة إلى جهاز إداري لاصلة حقيقية له
برسم السياسات، خاصة في قضايا الأمن
والدفاع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية
والعلاقات الخارجية.

فقد أثبت د. حافظ صدقي أنه مدير
مكتب ناجح لرئيس الجمهورية وليس رئيسا
للوزراء بالمعنى الصحيح.

لم يمس التغيير في أسماء الوزراء أي
وزارة أساسية أو ما يسمى بوزارات السيادة
والخارجية - الدفاع - الإعلام - الداخلية.
وتتأكد الطبيعة غير السياسية
للوزراء من أسماء الوزراء. الجديد ضمن بين ١٣
وزيرا جديدا لا يوجد أكثر من ٥ وزراء. يمكن
اعتبارهم مع التجاوز - شخصيات سياسية
وهي: د. كمال الشاذلي - د. محمود
اللقاني - د. محمد زكي أبو عامر -
أحمد العسوى - م. صلاح حسب
الله.

يبقى بقية الوزراء مجرد موظفين كبار أو
خبراء بيروقراطيين أو تكتونقراطيين. ليسوا
بالضرورة بأبرزين في مجالاتهم.

فقد يرى من كسبار مهندسي
الوزراء، ووزير الاقتصاد أحد رؤساء مجالس
إدارات البنوك، ووزير الدولة للانتاج الحربي
رئيس لهيئة التصنيع، ووزير السكان مقرر

لمجتمعات الصحف الحكومية.. بعض
تصريحات الرئيس - في إقناع الرأي العام أن
الحكومة الجديدة التي ستتشكل مع بدء
الولاية الثالثة للرئيس وحسن مبارك
ستكون أول وأهم مؤشر على الاتجاه إلى
إجراء تغييرات هامة في الحكم، ورغم أن
البناء السياسي والتمسكي يجعل السلطة
السياسية الحقيقية في يد رئيس الجمهورية
وحده، ويحول رئيس الوزراء والوزراء إلى
مجرد موظفين كبار، وهو ما أكدت كل
التجارب والحكومات السابقة، فقد استفاد
الإعلام من تطلع الرأي العام لأي تغيير ولو
جزئي، لإقناعهم بأن التغيير القادم غير
الحكومة الجديدة.

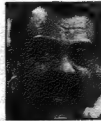
من هنا كان رد الفعل على إعلان
الحكومة الجديدة مساهم في أكتوبر
منجما من الدهشة والضيق والياس من أي
إمكانية للتغيير، عبر عنه البعض بالعارة
الشهيرة: «ما فيش فايدة».

ركزت الدوائر السياسية والمزنية
سلطاتها على الحكومة الجديدة والنهج
الكامن وراء تشكيلها، والذي يفسر رد فعل
الرأي العام، على ما يلي:

إعادة تكليف د. حافظ صدقي
برئاسة مجلس الوزراء تأكيداً لاستمرار نفس
الأساليب والسياسات للطبيعة غير السياسية



حسب الله الكراوى / محمد عبد الوهاب
وزراء مخبرون.. خرجوا..



كمال الشاذلي / محمد اللقاني
وزراء سياسيون



سعد الدين الشاذلي :

معلوماتنا عن حرب أكتوبر ما زالت ناقصة ومضطربة

- من حق أن أذيع عن كرامتي أمام مواطني بلدي
- حرب الخليج تمت كما توفقت والخطأ في العراق

عندما كان سفيراً في لندن،
في البرتغال تعلم الشاذلي اللغة
البرتغالية، وأعد بها تقريراً لمواضيع الصلاة
والإفطار والصحوة (في رمضان) وترجم أجزاء
من القرآن، وأثارت مركزاً إسلامياً كان الأول
هناك، بعد مفاوضات مع القادة العرب
والمسلمين.

واستمر في مهاجمة السادات باللغة
البرتغالية!
وبعد الإفراج عن الشاذلي ترددت
أحاديث عن سعي حزب العمل لضمه إليه غير
أن الشاذلي قال إنه سيجلي خادماً للكلية
الحرة، التي يرى فيها مصلحة لمصر، بعيداً
عن الأحزاب، وأن كل همه أن يسترد حقوقه
السياسية التي حرم منها.

وقد دافع الفريق سعد الدين الشاذلي
رئيس الأركان المصري أثناء حرب أكتوبر
الجيدة، عن انحيازها إلى جانب العراق، أثناء
حرب الخليج الثانية، وقال إنني لا أنكر أن
صدام حسين ديكتاتور لكنه ليس الديكتاتور
الوحيد في العالم العربي، كما قال وإني
قسري عسري أؤمن بأن الحساد بين الدول
العربية مصنوعة، وأؤمن أيضاً بأن هذا المنطق
لا يجعل لك بينهما أن تحلل أخرى.. ولكن
لدى إقامة الدولة العربية الكبرى، فلن تكون
القصبة من أخذ صاعداً وحول عدم تعاون
تنزاته بشأن الصراع في حرب الخليج، قال
إنني كمحلل سياسي واستراتيجي، أدرس
الوقائع، وأتصور أفضل الحلول لكل طرف،
لكي يحقق انتصاراً، فإذا جاء العراق وقام
بحلول أخرى أدت إلى نتائج مختلفة، فهذا
ليس خطئي، وقال الشاذلي: إنني كنت
أقصد بانتصار الواحد ليس هزيمة الأمريكيين
ولكن منعه من تحقيق الانتصار، وقد ظل
الأسر محلقاً على شجرة حتى بدد القتال.
وأشاك لولا أن دولا كصمر والاتحاد

فرمت القوات الرسمية حصاراً إعلامياً
على الفريق متقاعد سعد الدين الشاذلي
(٧٢ عاماً) رئيس أركان القوات المسلحة
المصرية الأسبق، وتم تذكير الصحف أن
الأحاديث مسموعة يمكن أن ترفع تحت طائلة
القانون إذا تعرضت للقضايا التي حوكم
بسيبها، واتهم فيها بإفشاء أسرار عسكرية.
المعروف أن هذا الاتهام قد سبب صدمة قاسية
لل فريق الشاذلي، وهو الرجل الذي عرف طوال
حياته بالانضباط والصرامة، والطريف أن
أغلب الصحف والمجلات المصرية الكبرى،
أجرت أحاديثاً مع الفريق الشاذلي، وطلت
تنظر خبره أخضر للشر.

وقد علم أن جهات سيادية على أعلى
مستوى كانت قد قررت عدم استخدام إجراءات
قانونية حادة، في حالة إذا ما كان الحديث
المشور الشاذلي، لا ينطرق إلى قضايا بينها
، ترى هذه الجهات بإجماع أنها تتعلق بالأسرار
القومية، جاء ذلك بعد أن علا الصخب في
الصحف الرسمية بشأن ما هو الموقف محدينا
في حالة إجراء أحاديث ونشرها.
من جهة ثانية يرى بعض المراقبين أن
أحاديث الشاذلي قد تخدم تيار الإسلام
السياسي، بعد أن مالت أفكار الفريق في هذا
الاتجاه منذ سنوات قليلة، مما يزعج السلطات
المصرية كما تحدث بعضهم عن المخاوف الرسمية
من أن يفسر الشاذلي قضايا شائكة في
أحاديثه تتعلق بالراطين أمثال السادات
والمشير أحمد اسماعيل، والجالين عن هم في
منابر رسمية أو علي قيد الحياة، والمعروف
أن الفريق الشاذلي عضو بالجمعية الإسلامية
لحقوق الإنسان، وأنه كان قد بدأ نشاطه
الإسلامي الواسع، بعد «نقبة» سفيراً إلى
البرتغال، التي لم يكن فيها سوى مواطن
مصري واحد وقتها، وكان الانتقال قد تم بعد
سلسلة من الخلافات الحادة بين الحكم والشاذلي



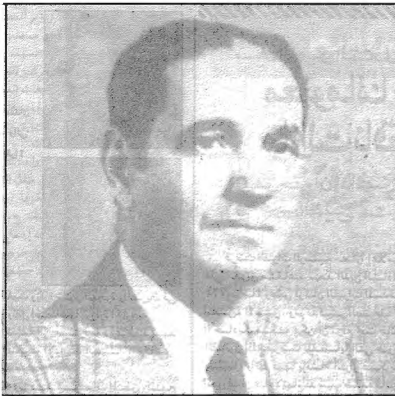
أمل حسان
يرصد والي
مافا بلقا



والتي وزارة شتون الهجرة والمصريين في
الخارج ونقل اختصاصها لوزارة الخارجية.
وأضيف إلى مسترلية هـ، عاطف سعيد
وزير التنمية الإدارية، البينة، وقطاع
الأعمال.

وتؤكد غريباب المنطق والمنهج
الارتباطات التي صاحبت تشكيل الوزارة إلى
حد أن بعض الوزراء الذين أعلن عن خروجهم
من الوزارة عادوا إليها في اللحظة الأخيرة
(أمل عثمان)، وتغيير اختصاص آخرين
فجأة وهـ، محمود البلحاجي- من وزير لشئون
مجلسي الشعب والشورى إلى وزير
للسباحة، والتي بعض المناصب الوزارية بعد
الإعلان عنها، مثل وزير دولة لشئون
الخارجية وأركان مرشحاً لها د. محمد عبد اللاه
ولكن وزير الخارجية اعترض على وجود وزير
دولة لشئون الخارجية.

● آثار وإقالة د. صلاح حامد رئيس
مجلس إدارة البنك المركزي- على الأصح
إجباره على الاستقالة- استخفاً واسعاً في
الدوائر السياسية، خاصة وأن أسباب هذه
والإقالة غير معروفة، وبينما تؤكد بعض
الدوائر أن هذه الإقالة ترجع إلى قرار من
الرئيس مبارك شخصياً، ترى دوائر أخرى أن
د. عاطف صدقي يلقى هذا القرار.
وتتوقع الدوائر السياسية في ضوء هذه
الملاحظات أن تستمر الحكومة في نفس
السياسات القذيفة التي أدت إلى الأزمة الحالية
مع الإسراع في تنفيذ طلبات وأوامر صندوق
التقيد الدولي، ويتنظر أن يعطي موضوع
إصدار قانون جديد للملاحة بين سلاط
ومستأجرى المقارات، وقانون جديد للعمل
بالأرلة أولى خلال الدورة القادمة لمجلس
الشعب.



الرفيق سعد الدين الشاذلي

السوفييتي وقتت ضد مصالحها، لكان الموقف قد تقير بمعنى أن سعر البترول القعلي منصوب إلى وسائل الطاقة الأخرى، يساوي ٤٠ دولارا للبرميل، ولو نجحت حرب الخليج في فرض هذا السعر الحقيقي، فإن مصر كانت ستكسب ٧ مليارات دولار سنويا، والاتحاد السوفييتي سيبيع ١٠٠ مليارات سنويا، وسيخسر الغرب نحو ٢٠٠ مليار دولار سنويا، ومثل هذا كان كفيلا بأن يغير خريطة الموازين الاقتصادية في العالم. وأشار الشاذلي إلى ما كتبه جورج بوش في ٥ يناير ١٩٩١ بالتايم، داعيا إلى إدخال فقرا في الحرب (مصر وسوريا) حتى لا يقال إنها حرب بين أغنياء العرب وفقراءهم. وإلى إدخال مسلمين (السعودية وغيرها) حتى لا يقال أنها حرب بين الإسلام والمسيحية. وقال أن خطة الحرب تمت وفق ما تصور تماما، حيث أنه قدر أن الولايات المتحدة يلزمها لتسليم ١٢ فرقة عسكرية منها ٥. ٤ لانتشار السريع + ٥. ٥ فرقة من مصر وسوريا + ٦ من إسرائيل، وعندما استبعدت إسرائيل، فإن الأمريكان عرضوا الدرق بالضبط، أي أنهم هجموا بنفس القوة وعلى نفس المحاور كما توقعت. وبينما قال سعد الشاذلي أنه لم يكن لأي عربي خيار سوى الوقوف بجانب المسجد الأقصى، ضد الأمريكان والصهاينة فإنه أشار إلى أن الاحتمال الثالث، وقد تبنته قوى مثل حزب التجمع، الذي رفض مشاركة القوات المصرية، وأدان احتلال الكويت، كما أدان التدخل الأمريكي.. قال الشاذلي أن كثيرين ممن اختاروا ذلك انتبهوا إلى تبرير التدخل المصري في النهاية، غير أنه أكد أنه لا يعلم تفاصيل المواقف تماما. وقال الشاذلي أن كتابه الحرب الصليبية الثامنة جزء ٢ فيه تحليل لكافة عمليات الحرب وما دار فيها وعلاقاتها بما توقعه، وأكد أن أحد أهم أخطاء صدام أنه فكر بمطالبة الحزب السياسي بدمه. كما أكد أن الحرب مثله مثل أنور السادات. كما أكد أن نية ضرب العراق كانت مبيتة بصرف النظر عن احتلال الكويت والمعروف أن موقف الرفيق الشاذلي في هذه الحرب كان بداية التطابق العاصم في الآراء بينه وبين تيسار الإسلام السياسي في العالم العربي، مما جعل الكويتيين يختلفون معه، مثلما يختلفون مع الموقف الرسمي أيضا.

ومن جهة ثانية قال الشاذلي - وهو صاحب كتاب كبير عن حرب أكتوبر - أنه من الصعب أن تستمر معلوماتنا عن حرب أكتوبر، ناقصة أو متضاربة حتى الآن، وأشار إلى أن

السوفييتي، والمنطقة الكبرى وقتذاك. ويرى الشاذلي أن علينا أن نلحق بين سر الدولة. وهذا لا بد وأن يحترمه الجميع، وبين سر الحكومة، ومن كل الناس أن تعلمه. والمعروف أن الشاذلي يقر بأنه مذنب فيما يتعلق بإصدار كتابه عن حرب أكتوبر دون استئذان المخابرات الحربية، لكنه لا يرى أنه أفشى أسراراً عسكرية غير معروفة.

وقد رفعت أسراً الشاذلي عدة قضايا للمطالبة بحقوقه المادية والمعنوية التي حرم منها، ومنها حتى ما يتعلق بطريقة وضع صورته في أنوارا أكتوبر؛ كما يطالب بحقه كمواطن مصري من أن يدافع عن كرامته أمام مواطنيه بعد أن شهر به، باعتباره كان يطالب بسحب القوات من الشرق وقت الثورة - وهو بنفس ذلك تماما - أو أنه كان متهازا بأسلحتها، وهو أيضا يرى ذلك غير صحيح. بل أن مرجعا أمريكيا مهما ذكر أن لواء مطلقا قال إن الشاذلي ترك قواته عام ١٩٦٧ واتسحب قبلها. وأنوارا أكتوبر أيضا نفى ذلك بشدة. وقد سخر الشاذلي من الرواية، غير أنه قال من الواضح أن هناك من هرعني بتدمير سمعتي.. ولم يحدد هل يقصد من الأمريكين أم من المصريين.

طالب الحقيقة في هذا الصدد ليس أمامه سوى اللجوء إلى المراجع الأجنبية، وهذه مهمة كان الأمر يمكن أن تكون لها أغراضها، على الرغم من درجه الثقافة العالية فيها. وضرب مثلا بما تقره بعض المصادر الأجنبية من أنه سعى إلى تطوير الهجوم المصري يوم ٩ أكتوبر على محور ممتد إلى المريش، وأن أحمد اسماعيل هو الذي رفض. وذكر الشاذلي أن ذلك ليس صحيحا تماما وأن هدفه إظهاره كشخص متدفع، بينما يقوم أحمد اسماعيل «الزينة» بكم جمادح، ونقل عن الشاذلي (أيضا أنه قال أن أفعاله كانت عكس هذا الخط والدليل على ذلك رفضه تطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر، بينما أصدر أحمد اسماعيل عليه. وقال الشاذلي أن أرقاما تعلن حتى الآن عن خسائر العدو، كنت أنا نفسي لا أعلمها وأنا رئيس للأركان.. ولابد، وما أن أحدا لاملك الحقيقة وحده، من لجنة لتقصي الحقائق، تستمع إلى كل الأطراف، بما في ذلك الأجانب، لتسجل تاريخ الحرب بكل دقة للأجيال المقبلة. وينقل أيضا أن الشاذلي يصور على إعادة محاكمته علانية، وهو المطلب المرفوض رسميا، كما أنه يلزم إلى أستا. بعينها كانت وراء تشتيت طائزات متجيب ٢٣ إلى الولايات المتحدة، وكانت وقتها من أسرار الاتحاد

وتطالبهم بتصرف من هيئة المواصلات.

• وزير القوى العاملة السابق عاصم عبد الحق، قدم طلباً إلى منظمة العمل الدولية، للعمل بها كخبير. الوزير كان قد قدم هدايا ضخمة للمسؤولين في المنظمة، أثناء آخر زيارة قام بها إلى جنيف حيث المقر الرئيسي.

• من المتوقع حدوث تحول هام في مسار الإبداعات المصرية، للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، تشير الترقعات إلى نقل أسرار المجلس من بنك فيصل الذي تهيمن عليه قوى سعودية إلى بنك آخر، يذكر أن المجلس اتخذ ستارة لأعمال السلطة والمخابرات السعودية في كثير من الحالات، أشهرها ما حدث في السودان عقب انتفاضة الشعب السوداني، بتهامه، ترويضها. والمعروف أن رئيس المجلس حالياً هو الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر، والمعروف بنزاهته المالية، كما يتولى نائب الرئيس الفريق سوار الذهب بكافة ٢٠ ألف دولار شهرياً ١١

• يقوم أحد المراكز البحثية، بمشروع بحثي حول الكتب والشروط التي تسلف العقيدة المسيحية، وقد لوحظ أن تلك الكتب، التي لا علاقة لها بالبحث النقدي التاريخي في الأديان، قد انتشرت بشدة في الآونة الأخيرة

• أثناء حملة الميابة للرئاسة، انتقد الحزب الوطني عن إدارة رعاية الشباب بالمحلة على تنظيم مسيرة من طلاب الثانوي بعدد ٤ آلاف طالب مقابل ٤٠ ألف جنيهه بواقع عشرة جنيهات لكل طالب بالإضافة إلى بدلة تدريب رياضي (تريتنج سوت)، عند الاستلام خفض الحزب الوطني المقابل إلى «قائفة وسندوتش» فقط لكل طالب، ورفضت رعاية الشباب تنظيم مسيرة الميابة، وأعلن موظفوها أنهم لن يدلوأ بصوتهم، لجأ الحزب الوطني لإدارات المدارس، فخرجت مسيرة تهتف برفض ترشيح مبارك... ويجوز مجلس المدينة خربت مسيرة أخرى من الطلاب ترفع صرخة عاصم الناصر فتصدي لها الأمن وقطعها بالقرعة.

البحث العلمي، هو أحد الأسباب للإفقاء على آمال عثمان وزيرة للثمن الاجتماعية بعد أن أعلن عن إقصائها، فتد خشي الدكتور عاطف صدقي أن تكون السيدة الوحيدة بالوزارة قسبية، في الوقت الذي تغل فيه من سيدة مسلمة ١١

• د. هاني مكرم عبده لم يكن أسماها مطروحا كوزيرة، برغم الشائعات الكثيرة التي رشتها لذلك، ويرغم قريها من الدوائر السياسية ومن حرم رئيس الجمهورية، وهنا يدل أن الحكومة لا تفضل الوزير السياسي، سواء كان مسلما أو قبطيا ١

• إبن مشرول كبير يتولى استيراد وتصريف التليفونات اللاسلكي، ويبيعها بأرباح تصل في الجهاز الواحد إلى ألف جنيه، مسر تسهلك سنويا خمسة آلاف وحدة من هذا الجهاز ويرغم أن الجهاز مسروح بإستيراده ومدرج على قوائم الترقية الحكومية، فإن مصلحة الجمارك تمنع دخول أنواع منه وهنا على طلب الأمن، كما تتشدد مع المصريين القادمين من الخارج ويصحبهم الجهاز،

«أنهى إسماعيل وزارة السياحة للدكتور «محمود الهناجي»، مسلسل الصراع بين وزارة الإعلام وعدد من الشخصيات الهامة في الحكم لصالح الوزارة. ومن المعروف أن د. الهناجي كان يقدم لرئيس الجمهورية بمحكم مرقعه كرئيس لهيئة الاستعلامات، تقارير عن اتجاهات الرأي العام ورأي المواطنين في الحكم والقيادة، ونوع الشائعات السائدة بينهم، وقصص الفساد المنتشرة، كما كان يذهب إلى الرئاسة مرة كل أسبوع لتقديم تلك المعلومات إلى الرئيس، لم يكن وزير الإعلام مرتاحا لهذه العلاقة ويسعى للخلاص منها: - المحتتم أن يتولى هيئة الاستعلامات الآن، أحد المقربين في وزارة الإعلام، ليسير على نهجها في «تلين» المعلومات عند إصدار تقاريرها، وعرضها على القيادة السياسية.

• د. ليليس كامل جودة وزير البحث العلمي، هي إحدى قريبات د. مكرم مكرم الله وزير التعاون الدولي السابق الذي اعتذر عن الاستمرار في منصبه لأسباب صحية، بعد أن رشحها بنا، على طلب من رئيس الوزراء، وكان توليها لوزارة



د. الهناجي
نصر الماحلة



عاصم
مهد الحق



هاني
مكرم عبده



د. ليليس
كامل جودة

الصحفيون يشاركون الأحزاب والنقابات التضامن معهم لصد الهجمة على حرية الصحافة والرأي

رفض مشروع قانون النقيب واختصاص النيابة العامة أمام القضاء

عقد المؤتمر بدعوة من خمسة من أعضاء مجلس النقابة م جلال حارث ومجدي مهنا ومحمد عبد القدوس وعلي هاشم ومحمد نجم، وشهد وكيل النقابة سلامة أحمد سلامة وسكرتيرها العام حاتم زكريا وعدد كبير من النقابيين السابقين في سدينتهم نقيب الصحفيين الأسبق كامل زهيري الذي وصف الإجراءات الأخيرة بأنها تشبه الهجمة التي أرادت تحريك نقابة الصحفيين الي نادي في نهاية عهد السادات.

أعلن أعضاء مجلس النقابة السبع موالفتهم على قرارات المؤتمر التي قام بتلاوتها صلاح عيسى ووافق عليها المشاركون في المؤتمر برفع الأيدي والتصفيق عدة دقائق متصلة .. ومن المثير عقد جلسة طارئة لمجلس النقابة، يصدر فيها تلك القرارات. وكان التصور قد ساء في أوساط الصحفيين المصريين خلال الأسابيع الماضية بعد القبض علي أربعة منهم والتحقيق معهم وجسمهم حسا مؤثقا علي ذمة التحقيق، ثم الإفراج عنهم بكفالات باهظة.. وبعد إن نشرت جريدة «الوقد» أنها مشروعات القوانين، مما اضطر الأعضاء الخمسة إلى الدعوة الي المؤتمر.

**وهذا هو النص الكامل
للبيان الصادر عن المؤتمر:**

فوجئ الصحفيون المصريون بالتطورات

وبالحزبات النقابية في مصر والعالم التضامن مع الصحفيين المصريين في صد الهجمة علي حرية الصحافة واستقلال النقابة. وقال أن هناك خطوطا تتعرض لها الصحف المصرية الحزبية والحكومية للتمتع على ما يندبر للصحافة في مصر.

جلال حارث



في أكبر إجتماع يعقده الصحفيون المصريون منذ عدة سنوات، احتشد أكثر من ١٥٠٠ صحفى في المؤتمر الذي دعى إليه خمسة من أعضاء مجلس النقابة.. وأسر عن إعلان سبعة من أعضاء المجلس - يشكلون أغلبيتهم - عن تأييدهم لمطالب المجتمعين وتمسكهم بالقانون الحالي لنقابتهم ورفضهم للمشروع الجديد الذي كان قد تقدم به نقيب الصحفيين إبراهيم نافع منذ أسبوعين.

أعلن المؤتمر رفضه لاستمرار رؤساء مجالس إدارات ومحرري الصحف المصرية المملوكة للدولة بعد سن الستين. وطالب مجلس النقابة باخضاع النيابة العامة أمام القضاء لإهدارها الضمانات القانونية المكفولة للصحفيين وقبامها بحبسهم حسا مؤثقا على ذمة قضايا النشر بواسطة الصحف. وصف البيان الصادر عن المؤتمر الإجراءات والمشروعات التي رفضها بأنها خطة متدرجة للمصفا بالهامش الديمقراطي المحدود الذي تقام الصحافة حريتها في ظل.. وطالب بالبدء أولا بالغاء القوانين الاستثنائية والمقيدة لحرية الرأي والمخلطة للمقريات في قضايا النشر، وتعديل قانون سلطة الصحافة، لا إطلاق حرية إصدار الصحف، لئلا تم ذلك يبدأ الأعداد لتغيير قانون النقابة. وحذر البيان من التفكير في تعديل أي قانون يتعلق بالصحافة، قبل مناقشته مناقشة واسعة يشترك فيها الصحفيون مع غيرهم من الأحزاب والهيئات المعنية بحرية الصحافة..

ناشد المؤتمر الأحزاب السياسية المصرية والنقابات العمالية والمهنية وجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بحرية الصحافة

عن القرار الذي اتخذ في هذا الشأن بالمخالفة الصريحة للشريعة النيابية.

رابعاً: ويخمس الصحفيين بالضمانات المكثورة لهم - ولغيرهم من أصحاب الرأي - بمقتضى القوانين الحالية ، بعدم جواز الحبس الاحتياطي في جرائم النشر التي تقع براسطة الصحف ، وبطالين جميع الجهات المعنية الالتزام بروح ونصوص القانون في هذا الشأن ، ويكلفين مجلس النقابة باتخاذ الاجراءات القضائية لاختصاص النيابة العامة لادبارها لهذه الضمانات.

وإذا يؤمن الصحفيون أن مهنتهم لا تخصهم وحدهم ولكنهم واحدة من أهم المؤسسات التي تنظم ممارسة المصريين لحقهم في الصحافة التي يكفلها لهم الدستور ، وعلى رأسها حريات الاعتقاد والرأي والتعبير والنشر والبحث العلمي ، فهم يبقون في دعم وتأييد ومساندة كل منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات العلمية والثقافية والفكرية ، ومنظمات حقوق الانسان والدفاع عن حرية الصحافة ، المحلية والقومية والدولية. وهم يطالبونها جميعها بالتدخل - فضلاً عن ذلك - لرقب الضغوط التي تمارس ضد الصحافة الحرة والقومية للتصميم على قضايا الصحف والصحفيين وبقون في أنها ستقف معهم للحيلة دون تبرر أي قانون يتعلق بالصحافة يتجاهل ما أشار اليه هذا البيان و قبل ان يناقش مناقشة موسعة بين كل المعنيين بشئون الصحافة .. وفي مقدمتهم الصحفيين ، والتوصل الى وفاق وطني عام بشأنه قبل تقديمه الي مجلس الشعب.

بعض التوصيات:

من أعضاء مجلس النقابة الحاليين: جلال هارو/ مجدي مهنا/ محمد عبد اللطيف/ علي حاشم/ محمد نجم/ سلامة أحمد سلامة/ حاتم زكريا.

التياء السابقين: كامل زهيري

أعضاء سابقين بمجلس النقابة: محمدر المراهي/ حسين عبد الرازق/ صلاح عيسى.

الصحف الحزبية: هادو/ حسين/ عبد العالي الباقوي.



محمد عبد اللطيف

والرأي والنشر ثم السعي بعد ذلك لتعديل قانون سلطة الصحافة لإطلاق حرية إصدار الصحف للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأشخاص الطبيعيين المصريين وإعادة النظر في إدارة المؤسسات الصحفية القومية للفصل بين الملكية والإدارة وتدعيم فكرة الإدارة الذاتية والديمقراطية لهذه المؤسسات والذات نشر ميزانيتها وأوضاعها لرقابة فعالة من جميعها المصرية ، ليتمكن بعد النجاح في تعديل تلك القوانين النظر - أخيراً - في تعديل قانون النقابة الحالي.

ثالثاً: يعلن الصحفيون تسبهم بتوصية المؤتمر التي أقرتها الجمعية العمومية بحد من المآثر للصحفيين جميعاً حتى سن الخاصة والسنتين على ألا يتولوا المناصب القيادية بعد سن السنتين ، وبطالين مجلس النقابة بالعدل

مجدي مهنا



الأخيرة التي كشفت عن أن هناك خطة متدرجة - يجري تنفيذها للعصف بالهياكل الديمقراطية المحدود ، المتاح الآن حريات الرأي والتعبير والصحافة ، وذلك:

أولاً: بمخالفة النصوص القانونية التي تحظر الحبس الاحتياطي في قضايا النشر براسطة الصحف.

ثانياً: بالسعي لاستبدال قانون نقابة الصحفيين بمشروع قانون مشهور بهدم استقلالها ، ويزعم جذورها بالآلاف من موظفي الحكومة العاملين في وزارة الاعلام ، ويقلص من مساراتها ، وينتقص من الحسرة الاقتصادية ، والضمانات المكثورة لأعضائها بمقتضى قانونها الحالي ، ويضعهم تحت سيف التهديد بالنقل لأعمال ادارية.

ثالثاً: باختيار مادة واحدة من قانون سلطة الصحافة لتفجيرها ، لتسكين شاذلي مناصب الإدارة العليا في المؤسسات الصحفية القومية من البقاء في هذه المناصب بعد سن السنتين ، مما يحول دون تجديد حيوية هذه المؤسسات ، ودون فرض رقابة فعالة على ميزانيتها ويؤدي إلى زيادة التفرقات بين الصحفيين ورؤسائهم ، ويصادر على حق الأجيال الوسيطة في تولي هذه المناصب.

وفي مواجهة هذه الخطة يؤكد الصحفيون المصريين المجتمعون على هيئة مؤتمر عام يتم مناقشتهم يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٩٣ ما يلي:

أولاً : رفضهم التام لمشروع القانون المقترح لنقابة الصحفيين ، وبطالين مجلس النقابة بمحدد جلسة خاصة لإصدار - قرار صريح برفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً ، وباجتماع أسرارهم ، على أن يتم نشر القرار واسما الصورتين عليه في الصحف.

ثانياً: يتمسك الصحفيون بقرارات المؤتمر العام الثاني التي أقرتها جميعتهم العمومية ، بشأن تعديل القوانين التي تنظم مهنتهم لتوسيع نطاق حريات الرأي والتعبير والنشر وتأكيد ضماناتها ، وبطالين مجلس النقابة بأعادة تشكيل وتنشيط ولجنة متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر التي تنص عليها قراراته ، على أن تكون نقطة البدء في أعمالها هي السعي لإلغاء التفرقات الاستثنائية المتبعة لحرية الصحافة ، وإلغاء المراء الخاطئة للعقوبات على حرية الصحافة

من حكمه، وإرسال برقيات المبايعة عقب كل مؤثر، لإعادة تجديد رتبته لفترة ثالثة، ولقد حرصت جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، على إذاعة وقائع تلك المؤتمرات، كما تم نشرها في جميع الصحف القومية. كما شارك في حملة المبايعة في مختلف محافظات الجمهورية، فرق من أئمة المساجد ووزارة الأوقاف، سواء في المؤتمرات الجماهيرية، أو من فرق منابر المساجد.

أشكال الحملة

اتسع نطاق حملة المبايعة، وتنوعت أشكالها، وكان من بين هذه الأشكال، نشر إعلانات يومية لمبايعة الرئيس وتأبيده في أجهزة الإعلام المختلفة، ووضع صور الرئيس، ولافتات تأبيده على كل الطرق وحرايط الميادين الرئيسية، سواء في شوارع المدن الكبرى أو في المحافظات، كما علقت بشكل مكثف لوحات التأبيد والمبايعة في هذه الشوارع من الوزراء و رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية، والهيئات والمؤسسات العامة، وقيادات شركات القطاع العام والخاص، ومؤسسات الدولة والحكم، ومصانع القطاعين العام والخاص، والتجار وأعضاء مجلس الشعب والشورى، والشرقيين على النوادي الرياضية.

وعلى امتداد المحافظات المصرية، من الأسكندرية حتى أسوان، إزدحمت الشوارع بالمباريات الخشبية الضخمة التي تغطي بأتمشة السرايا والتي تعترض الطرق، وتحمل لافتات التأبيد للرئيس وتحمل صورة، كما إزدحمت بأقواس النصر، والهالونات الكبيرة، التي تعمل ليلا ونهارا بالموتورات، والزيارات الكهربائية الصاخبة، التي وضعت على الكباري والمجاذق العامة والمصالح الحكومية، والأندية الرياضية.

وعلى امتداد أكثر من شهرين، أذاع التلفزيون على قنواته الخمس، برامج التليفزيونية يومية؛ تستغرق وقتا طويلا من إرساله، تستعرض ضمن أشكال مختلفة، إنجازات الرئيس، فضلا عن تغطية مؤتمرات المبايعة في المحافظات، وعقد ندوات سياسية شه يومية عن ترشيح الرئيس، ومبايعته.

ومع أن حملة المبايعة تضمنت سلسلة من الأحداث التليفزيونية والصحفية، أدلى بها الرئيس «مبارك» لجميع رؤساء الصحف القومية، فقد بدأ واضحا، أن الرئيس، لم يبق بنفسه بحضور اجتماعات عامة- بإستثناء

مبايعة بلا منافسة

أمنة النقاش

المبارك» أمين الحزب الوطني في القاهرة، ورئيس الهيئة العامة للاستعلامات آنذاك، بصفتها الحزبية والتنفيذية.

تركزت حملة المبايعة غير المسبوقة في عدة أشياء منها، الجولات التي قام بها رئيس الوزراء «د. عاطف صدقي» برفقة مجموعات مصغرة من الوزراء، لعدد من محافظات الجمهورية، شملت ١٨ محافظة من بين ٢٥ محافظة. وأصبح رئيس الوزراء «صدقي» في جولاته، فضلا عن الوزراء، المحافظين، والقيادات التنفيذية المحلية، رؤساء الهيئات العامة، والنظما الجماهيرية التي تحظى بشكل ما من أشكال الاستقلالية، كالمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والاتحاد العام لتقنيات العمال، ورجال الدين الاسلامي والمسيحي، الذين شاركوا في المؤتمرات الجماهيرية التي تم عقدها بمرافق الإدارات والشركات والهيئات المحلية، لشرح إنجازات الرئيس «مبارك» التي تحققت خلال ١٢ عاما

لم يخلف كثيرون من الرسميين، الذين شاركوا في حملة المبايعة التي سهلت الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، حقيقة أنها حملة غير مسبوقة، في كل الاستفتاءات التي جرت من قبل سواء على الرئاسة، أو على غيرها من الموضوعات، وخاصة في الأساليب التي تم اتباعها لحشد الجماهير، وحقيقة أن هذه الحملة مرسية أساسا للولايات المتحدة الأمريكية، لكي تصرف، صدق إلتفاف الشعب حول الرئيس «صدقي» مبارك وتأبيده لهيئاته، وخاصة للذهاب إلى لجان الاستفتاء، للموافقة على إعادة إنتخابه لفترة رئاسة ثالثة، تستمر حتى عام ١٩٩٩، ليكون بذلك أول رئيس جمهورية في مصر، يواصل الحكم ثلاث فترات متوالية.

مخطوطة الحملة

وعلى امتداد أكثر من شهرين، شهدت مصر لأول مرة، خلال أكثر من أربعين عاما، انضمام حملة دعائية للمبايعة، سواء من حيث الشكل، والأساليب والأدوات التي استخدمت بها، أو من حيث الخطاب السياسي والأعلامي والدعائي الذي أرتكزت عليه، وهي الحملة، التي ذكرت دوائر سياسية، أن الحمل الأكبر منها، قد وقع على مسانق «صقروت الشريف» الأمين العام المساعد للحزب الوطني ووزير الأعبسلاام، ود. محمود

باقولك مش طابقاله يا أخى.. هـ.و.يـ.هـ.. مبايعة.. !!؟



الضجة التي أثارها الصحفيون عند الكشف عن مشروع قانون جديد لتقييدهم، يسلمها سلطة منح الترخيص من مزاولة المهنة وفى تأديب الصحفيين، ويمنح هذه السلطات لجهات خارجها، نفى مصدر مسئول لم تعرف هويته وجود أى قوانين جديدة خاصة بالصحافة، كما أكد «صقور الشريف» أنه لا يمكن صدور أى قانون خاص بالصحافة، إلا بعد نقابة الصحفيين، وبعد التشاور معها، كما أكد النفى أيضا الرئيس «مبارك» فى حديث له مع صحيفة «ماهر» حيث قال (أنه لا تفكر فى أى قانون جديد يقيده حرية الصحافة، إلا أنه عاد رنو، إلى أن ما يتضمنه قانون العقوبات من مواد خاصة بالنشر، هي أقل بكثير من مثيلاتها فى الدول الديمقراطية الغربية، وهو ماعزز الاعتقاد بأن للنفى الرسمى للشروع فى إصدار قوانين جديدة تحد من الحريات الصحفية، وتلفظ العقوبة على جرائم النشر، هو سعى لتأخير الأزمة، إلى ما بعد إجراء الاستفتاء.. وفى نفس السياق أمنتت الحكومة عن التدخل بحسم الصراع بين قيادات حزبيها، حول رئاسة «الائتلاف العام للصلح» أثناء فترة الاستفتاء.. لتضمن ولا جميع الأطراف، وعدم

المجاهيرى، كان من بينها إرجاء نقل سوق «وروى الترح» لعجارة الجبلية، إلى سوق المهور، بعد أن عارض التجار الانتقال إليه، وقاضوا الحكومة أمام مجلس الدولة، بعد أن خسر التجار قضيتهم فى كل مراحل التقاضى، حددت الحكومة ٣٠ أغسطس موعدا نهائيا لنقل السوق، فتظاهر عدة آلاف من التجار احتجاجا على النقل، واشتبكوا مع قوات الشرطة، وطالبوا ببقاء السوقين معا. وفى حين صدرت تصريحات حكومية متعددة، تؤكد أن إبقاء التجار عن السوق سيتم بالقوة قررت الحكومة تأجيل المشكلة لأجل غير مسمى، كسا نقلت إختصاص الاشراف على السوق من وزارة التعمير إلى محافظة القاهرة، لتهدأ من لائحة التجار أثناء حملة الاستفتاء..

ومن بين هذه الاجراءات التي اتخذتها الحكومة أثناء حملة المايعة، تأجيل صدور قوانين جديدة تحد من حريات الصحافة. فعقب الاحتجاجات الواسعة التي سادت الأوساط السياسية والصحفية، ضد تصريحات الرئيس مبارك فى جامعة الاسكندرية التي أعلن فيها أن الية نتجه لتشديد العقوبات على جرائم النشر، وعقب

إجتماع وحيد مع طلاب جامعة الاسكندرية- إلا مع قيادات القوات المسلحة، التي حرص على القيام بجهولات ميدانية مكثفة لزياراتها فى مرافقها المغلقة، وإجراء مناقشات صريحة معها، والرء على استئصالها، التي تناولت أوضاع مصر الداخلية وعلاقتها العربية والدولية. ولقد جاء ذلك منسجما مع إعتبار الجيش مؤسسة سيادية، تلعب دورا معصوما فى إستقرار الحكم منذ قيام ثورة يوليو، كما جاء منسجما، مع المنطق الذي قامت عليه حملة المايعة، الذي إستند إلى أن الرئيس، لم يكن يرغب فى أن يرشح نفسه، وأن الشعب هو الذي يريد ترشيحه، وأنه لايزكى نفسه، ولكن الشعب هو الذى يركبه. وقد عبر الرئيس «مبارك» عن هذا المعنى، فى أحد أحاديثه لصحيفة ماير، حين قال أنه خشى الا يرشح نفسه، فتخرج الجماهير الغاضبة تطالبه بالعدل عن قراره.

إرجاء المشاكل

وفى أثناء حملة المايعة، إتخذت الحكومة بعض الاجراءات التي تتسرقى السخط

استعزاز صديقيهم أو إثارة شغفهم، وهم
الطرف بهم عمليات الحشد للجهاد للجان
الاستفتاء. كما حرصت على ثقل الأثام
التي تفرقتها صحتها حول نية
الدولة، في خصلة اليهك المحلولة
لها، بعد الضجة الراسمة التي أثارها على
الموضوع. كما تراجمت الثقة الحكومية حول
بيع القطاع العام، لتقليل من المخاوف
الراسمة، من الآثار الاقتصادية السيئة المترتبة
على بيعه، وأول مرة منذ بدأت خطوات
تحرير الاقتصاد وفقا لمتطلبات السوق، يقول
الرئيس مبارك في أكثر من مناسبة، أن
الحكومة لن تباع القطاع العام، بل
تصلحه، لترسيخ قاعدة المشاركة في
ملكته، كي لا يحصل الناس أعباء
الشركات الخاصة، عن طريق فرض
طوائف جديدة.

كما كانت هي المرة الأولى أيضا التي
يخجل فيها الرئيس «مبارك» من حشره
وحيلفه ويفرط في التنازل، حين أكد أثناء
جبرلاته الانتخابية، أن مشاكل مصر
الاقتصادية، سوف تنتهي عام ١٩٩٥، كما
قدم وعدا للمرة الأولى لتحسين الحالة
الاقتصادية، بما يدل على إدراك مسخطي
حملة المباشرة، مدى ممانعة المواطنين من
ضيق نتيجة الغلاء، المعيشة، وعجزهم عن
موازنة دخولهم بالمصارف، وما يترتب على
ذلك، من ضغوط تصبغ آراهم في الدولة

والحكم.

كما حفلت الجبرلات التي قام بها رئيس
الوزراء «د. عاطف صدقي» بالوعود
الكثيرة حل المشاكل المحلية، بينها الاعتراف
بملكية الأراضي الصحرانية، وزيادة بدلات
الاعتراف في المحافظات النائية، وتذليل
مشاكل تسويق المحاصيل الزراعية، وزيادة
سعة السترات التليفونية، كما اقترحت
بصورة عدد من القرارات لثنا مدارس جديدة
في بعض القرى، وإدخال الكهرباء إلى عدد من
المناطق المحروسة منها، وشق الطرق، وبناء
الكباري، وتقليل الأراضي، وتأمين دفعات
جديدة من المؤجلات العليا والمتوسطة وزيادة
سنوات سداد قروض الأسكان، ووسط حملة من
الوعود الانتخابية، التي يصعب تحقيقها،
على ضوء التجارب السابقة المأساة، راح
رئيس الوزراء يشرع مواطلي المحافظات بحجم
المشروعات الضخمة، التي سيتم تنفيذها
لحافظتهم خلال خطط التنمية القائمة وخلال
القرات المقبلة

خطاب الحملة

اتسمت نغمة الخطاب السياسي لحملة
المباشرة، بالمبالغة، والتضخم، والسلاجة،
وظلط الأوراق في كثير من الأحيان كما
افلحت في أحيان أخرى للتوازن والرسالة،
وأحوت على مبررات للمباشرة بعضها قد

يكون صحيحا، وبعضها يدعز للضحك
والسخرة.

وقد انحصر الجزء الأكبر من الحملة، على
ذكر الإنجازات التي تمت خلال فترتي رئاسة
«مبارك» السابقتين، وتركت في المراحل
الأولى منها الحديث عن أي برامج مستقبلية،
ثم عادت وهي ترشك على الانتباه لتعدل من
ذلك، وفي هذا الإطار نسبت حملة
المباشرة، كل إنجازات أجهزة الدولة
التفصيلية، إلى الرئيس «مبارك»،
من بناء مترو الانفاق والميناء الجديدة وقاعة
المؤتمرات الكبرى وبناروا حرب أكتوبر ودار
الأوبرا، إلى شق الطرق والسماة الجسور
والكباري، ومن تحرير سيناء وطابا، إلى إعادة
مقر الجامعة العربية للقاهرة والعلاقات مع
الدول العربية، ومن اختيار اثنين في عهده
من مصر أحدهما أمينا للأمم المتحدة والآخر
أمينا للجامعة العربية، إلى اختياره هو نفسه
رئيسا لـ «نقطة الوحدة الأفريقية للمرة الثانية»

أما الرئيس «مبارك» نفسه، فقد ركز
على إبراز دوره في إسقاط دين مصر، وقال
في أحاديثه الصحفية، أن الدين ارتفعت
في عهده من ١٩ مليار دولار إلى
٤٤ مليار دولار، وأنه جمع في
إسقاط ١٤ مليار بعضها دين عسكري
لأمريكا، وبعضها الآخر دين تنازل عنها
دول الخليج، بعد مشاركة مصر في التحالف
الدولي في حرب الخليج الثانية، وأضاف
الرئيس أنه سبتم إسقاط ١١ مليون دولار
أخرى بمعد تنفيذ خطوات الإصلاح
الاقتصادي، لتعود بذلك الدين إلى حجمها
حين تسلم الحكم، ومعنى ذلك حسمها قال
الرئيس، أن مصر أقامت البنية الأساسية، دين
أن تتحمل أي دين جديد.

كما حرص الرئيس «مبارك» في أحاديثه
الصحفية، على نفي الشائعات التي طالته هو
شخصيا، وطالت أسرته، في سياق حرص حملة
المباشرة، على الرد على انتقادات أحزاب
المعارضة لسياسات الحكم القائم، أو الرد على
بعض الشائعات التي طالت شخص الرئيس
وأسرته.

كل شيء مباح

وعلى الصعيد الديمقراطي، إسم خطاب
حملة المباشرة بالارتباك والتضارب، ففي حين
ركزت الحملة، على ديمقراطية عهد الرئيس
«مبارك» وسماحه بإزها حرية الصحافة
والتعبير والتعدد الحزبي، فقد شن رئيس



الوزراء في جولاته الانتخابية هجوما شديدا على الذين يمارسون ترشيح الرئيس، وفي أحد المقترحات قال رئيس الوزراء للأحزاب المعارضة «موتوا بغيرهكم»، كما قامت الصحف القومية بحملات لتنهجيم على المعارضين، غير أن هذه الحملات سرعان ما توقفت، بعد أن عبر الرئيس «مبارك» عن ترحيصه بالمعارضين كسجناء من الظاهرة الديمقراطية، وتم استبدالها بحملات لتشريح إنجازات الرئيس.

وفي سياق حملة الميابة، وضمن ترتيب الأوضاع لإجراء الاستفتاء، أقدم الرئيس «مبارك» على سابقة في الأولى من نوعها منذ ثلاث سنوات، فاستقبل قيادات أحزاب المعارضة، الذين أبدوا، والذين عارضوه، وبما أن المقابلة في جزء من الحملة الدعائية للميابة، تستهدف التأكيد، داخليا وخارجيا، أن رئاسة «مبارك» الجديدة ستكون مستعدة للتعاون بشكل صامع أحزاب المعارضة، وأن الرئيس يلتزم في المعاملة، بين من أبدوا، ومن عارضوه، بأن أحزاب المعارضة، سوف تتولى بعد المقابلة، القيام بأى نشاط حركي، لخدمة المواطنين لمقاطعة الاستفتاء، أرخصهم للتصريح بلا للرئيس «مبارك» لكن نطل هذه النافذة المحددة للاتصال بأحزاب المعارضة، مفتوحة بعد انتخابه.

لكن قيادة أحزاب المعارضة، حرصوا بعد مقابلة الرئيس، على التأكيد، على أن معارضتهم ترشيح

الرئيس لازوال قائمة، متجددت الحملة الحكومية عليهم. وعاد رئيس الوزراء، الذي أعتزل لأحزاب المعارضة ليجدد حملته عليهم، وقال في إحدى جولاته أن الرئيس ليس في حاجة لأحزاب المعارضة، وأعلن أن قراعد أحزاب المعارضة، التي صرحت بلا للرئيس، تؤيده رغما عن قياداتها. كما حرصت وسائل الإعلام المخفية، على استضافة بعض قيادات المعارضة، لتؤكد موافقتها على ترشيح الرئيس، مخالفة بذلك قرارات أحزابها

رد الجميل

كررت حملة الميابة القول، بأن الرئيس مبارك ظل معرودا لأخر لحظة في إعادة ترشيح نفسه، لكنه قبل لحيما بعد، تحت ضغط الإرادة الشعبية، واستجابة لها، كما كررت على ضرورة إعادة انتخاب الشعب المصري له، ردا لجميله بالمرافقة على ترشيح نفسه، ورفاء لما حققه لمصر من إنجازات، كما ربطت الحملة بين مصر الشعب المصري، وبين إعادة انتخاب الرئيس، دون قطع أى وعدو مستقبلية. وفي أثناء تصاعد حملة الميابة، أجرت صحيفة «أخبار اليوم» استطلاعا للرأى بين خمسة آلاف مواطن، أسفر عن موافقة عدد كبير منهم على مطالب الإصلاح السياسي، التي تدعو إليها المعارضة، والتي سبق للرئيس «مبارك» أن رفض الاستجابة لها. فقد طالب ٧٣٪ منهم بضرورة تعديل الدستور،

كما طالب ٥١٪ بالغاء القوانين الاستثنائية، و٤٠٪ على أن يعترك الرئيس موقعه في رئاسة الحزب الوطني، كما دعا ٨٠٪ إلى إجراء تغييرات في المواقع القيادية الهامة، ولقد أدرك مخططو حملة الميابة، على ضوء نتائج هذا الاستطلاع ضرورة أن يتخطى الرئيس «مبارك» عن تحفظه، وأن تتضمن أجابته برامج مستقبلية، وبالفعل أخذ الرئيس مبارك مع اقتراح حملة الميابة على نهايتها، يؤكد أنه يضع في اعتباره الجوانب الاجتماعية الخاصة بحدود الدخل، كما أعلن أن دعم وفيف الحيز والخدمات الصحية والسكان الشعبي، سيجل قائما، وأن خطة متكاملة لتوفير فرص عمل جديدة ومواجهة البطالة، يجري بحسها. ورغم أن السياسة المصرية تقوم على تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي بكاملها أولا، قبل التفكير في الإصلاح الديمقراطي، فإن الرئيس عادو أكد أن الإصلاح السياسي سيتم ولكن بخطوات متدرجة، كما أعلن عن تشكيل لجنة فنية لإعادة النظر في المواد التي ينبغي تعديلها في الدستور.

هدف ورسالة

في أثناء حملة الميابة، نقلت الصحف الرسمية مقتطفات من الصحافة الأمريكية، تشير إلى أن العدد التنازلي لنظام الرئيس «مبارك» أصبح قديدا، وأن مقروطه بات وشيكا، ولذلك أصبح حشد المواطنين في لجان الاستفتاء، هدفا للره على تلك الانتخابات الأمريكية، ورسالة تستهدف التأكيد أن عمليات الأهراب التي تصاعدت في الآونة الأخيرة، لم تستطع أن تهزيبه الحكم، وتم التركيز في أحاديث الرئيس مبارك، وكبار مسؤولي الدولة، على دعوة المواطنين للذهاب إلى صناديق الاستفتاء سواء كانوا سيؤيدون ترشيح الرئيس أو سيمعارضونه، وكانت المخاوف من أن تخلو لجان الاقتراع من الناخبين يوم الاستفتاء حقيقة، تستند إلى وقائع ثابتة. فمن المعروف أن إقبال الناخبين على التصويت ينخفض بشكل عام، حتى مع وجود انتخابات بين أكثر من مرشح، كما ينخفض حضورهم في الاستفتاءات العامة بصورة ملحوظة لأعتقاد المواطنين، أن نتائجها معروفة سلفا. وتؤكد الأبحاث الرسمية هذا الاعتقاد. ففي آخر استفتاء، على الرئاسة، أجرى عام ١٩٨٧، شهدت مصر انتخابات برلمانية، وجاءت الأرقام الرسمية واضحة





التنافس، حيث أشارت أنه من بين ١٤ مليون ناخب، شارك في انتخابات مجلس الشعب ٧ مليون بنسبة ٥٠٪، بينما شارك في استفتاء الرئاسة ١٣ مليون مواطن أى بنسبة بلغت حوالى ٩٥٪ من أجمالى الناخبين، وهى نسبة بدت غير منطقية، إذ من هجر المصقول أن استفتاء يخلو من المنافسة، يزيد عدد الناخبين فيه، على عددهم فى انتخابات تجري بين أكثر من مرشح، وتستغنى فيها كافة الوسائل لخلق أصوات المواطنين.

وبناء على ذلك تصاعد الألياح الرسمى لدعوة المواطنين للذهاب للتصويت، وفى هذا السياق فوجئ الرأى العام، بالإعلان فى الأعلام الرسمى، عن تشكيل، ماسمى «باللجنة الوطنية لدعم المشاركة الشعبية»، التى ضمت فضلا عن عدد من كبار الفنانين، عددا آخر من مسئولين سابقين، وشخصيات عامة عرفت بصلاتها الوثيقة بدوائر الحكم، ولم تفعل شيئا، سوى نشر بيان بإسماها، يدعو المصريين إلى إدا واجبهم الانتخابى، بالذهاب إلى لجان الاستفتاء، قبل بضعة أيام من إجرائه، وما يكن هو عملها الأول والأخير.

ولأن حشد المواطنين أصبح هدفا ورسالة لحملة الميابة، فكان لابد من إدخال تعديلات تغير من القوانين القائمة. فتم فتح باب القيد، فى جداول الانتخابات الأول مرة فى شهر أغسطس، نى حين أن القانون يقصر هذا الحق فى شهر ديسمبر فقط من كل عام. ولقد فتح هذا الإجراء الباب واسعا، أمام قيد أعداد هائلة من المواطنين ممن يسلم حشدهم يوم الاستفتاء. كما شكلت الحكومة للمرة الأولى ماسمى بلجان الرافدين، حيث يسمح فيها للناخبين، بالتصويت فى غير دوائرهم الانتخابية المحلية. ولأول مرة فى استفتاء عام، يتم وضع خطة، لتكليف موظفى الدولة والحكومة، وعمال الشركات، وتلاميذ المدارس ومدرسينها، بحضوره المحضور للجان الاستفتاء، ونقلهم إليها بسيارات الحكومة والمؤسسات الرسمية لتعريف الأرقام الرسمية التى تم إعلانها وبلغت نسبة المحضور فيها ٨٤٪ ونسبة المقيدين لإعادة ترشيح الرئيس ٩٦٪. فى تمارش واضح مع صارصته صحت المعارضة، التى انفلتت جميعها على أن نسبة المحضور لم تتجاوز ١٠٪.

ولوحظ فى يوم الاستفتاء، أن التصويت كان يتم دون أى وثائق لأثبات الشخصية، كما أمكن للمواطن التصويت أكثر من مرة فى أكثر من لجنة كما كان الوزراء، يصطحبون معهم للجان الاستفتاء كبار موظفيهم بما يتضمنه ذلك من تيسيرات فى التصويت مخالفة للقانون، وهو ما ألقى الاستفتاء من الناحية الإجرائية مصداقيه.

ولقد بدأ داعيا للصفر، أن يدخل لجان الاستفتاء، وليس مجلس الشعب المثل الأكبر هيئة شعبية متفعية، مرتليا لهما يحمل صورة الرئيس مكتوبا عليه وتم لهما، لى سياق الحملة، التى تبارى فيها كبار مسئولى الدولة فى الإغراب عن تأييدهم للرئيس، بشكل خلا من أى برزت كولا أواخر الجمهورية لثباتاتى وثارتها.

خطة الأوراق

وبدا واضحا أن التخطيط لحملة الميابة، قد تم بحيث يكن الاحتفال بالعيد المشرى لحرب أكتوبر، هو نفس توقيت ظهور نتائج الاستفتاء، ليتم الربط بين الناسيتين والفرج المتصنف بينهما، لوضاف للإنتقادات التى تم توجيهها للحملة صب جديد. لقد لكت تكلفة الحملة، التى قدرتها دوائر معارضة ومعتلة بأكثر من خمسمائة مليون جنيه، إنتقادات واسعة، لتسلسلها من الوزراء والمحافظات والأفعادات المفضلة للسكن الضواحي، نى وقت تعاني فيه مصر من أزمة اقتصادية حارية، ويطلب من مواطنيها تحمل المشاق الناجمة

عنها. ومع أن القانون يحظر على رجال الدين الإدلاء بأراء فى السياسة، فقد استدعيتهم الدولة للمشاركة فى حملة الميابة، متجاهلة حرصها على الفصل بين الدين والسياسة، ومتغاضية عن الآثار السلبية التى يمكنها هذا الإجراء، على قضايا الأرباب والعنف والتطرف الدينى

.....

فى أول حديث له، فى أصحاب حلقه للبعين الدستورية، قال الرئيس «مبارك» لصحفية «نيويورك تايمز» الأمريكية، أنه لا يستبعد أن تبدأ الإدارة الأمريكية، فى خفض المساعدات التى تحصل مصر عليها، وتبلغ ٢,٣ مليار دولار سنويا، وأنه ينصح بأن يتم هذا الحفض تدريجيا، لأن مصلحة أمريكا بالذات ألا تتعرض مصر، لهزات تؤثر على مصالح الولايات المتحدة.

والغنى الذى يمكن استنتاجه من هذا التصريح، أن حملة الميابة بالشكل الذى كت به، وبالضامين التى أحترتها، وبالأرقام التى حددتها كان ضرورة لإقناع الإدارة الأمريكية، بأن سياسة الرئيس «مبارك»، تتمتع بثقة المصريين، وأن الحكم مستقر، وأن سياساته تلقى قبولا شعبيا، لتعقيد ودعم مطالبه الاقتصادية، التى كانت جزءا أساسيا من المفاوضات بينه وبينها، أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية خلال الأيام القليلة الماضية.

الاحزاب التي قالت "لا لمبارك" ماذا تفعل في المرحلة القادمة ؟!

عندما أعلنت أربعة أحزاب رئيسية معارضة ترشيح مبارك لفترة ثالثة، توقع الكثيرون معركة سياسية وإعلامية وجماهيرية ساخنة، تفرد بها هذه الأحزاب، ضد الدعاية المكثفة لمبارك في كل مكان. لكن ما حدث كان من وجهة نظر البعض مفاجئاً. اكتفت هذه الأحزاب - وهي: الوفد والتجمع والعمل والناصرى - بإصدار البيانات والمقالات، التي نشرت بصحفاً.. وكان هذا كل شيء. في نفس الوقت، كان الإعلام الرسمي يقدم في كل دقيقة، وعلى كل الفترات حملته الدعائية الفجة المستغفرة، لتأييد مبارك. وتحول كل المسئولين إلى مؤيدين في مشهد المباينة، وسفرت الدولة صحفها والقرصنة، وجهاز التلفزيون وهبة الاستعلامات للمشاركة في الزفة. لكن صخب المباينة لم يمنع الناس من التساؤل عن المعارضة، التي احترمتها مرقفها المعارض ودوافعه، وانتظروا منها تحركاً عملياً.. دون جدوى، وكانت النتيجة أن المعارضة أصبحت مهددة بمعدائتها، وبانتها، صلاحية برامجها وخطط عملها في السنوات الماضية. وأصبح من الواضح ضرورة البحث عن برامج بديلة تتعامل مع السياسات الحكومية، وبرنامج الجماعات الإرهابية المنتسبة للإسلام. والبسارء توجت إلى ممثلي الأحزاب الأربعة التي قالت "لا" لمبارك، وكان السؤال عن كيفية استعادة ثقة الجماهير، والبرامج البديلة، وأساليب العمل في المرحلة القادمة، وإمكانية العمل المشترك بين أحزاب المعارضة.

د. رفعت السعيد :

- معارضة التجمع لمبارك تختلف عن باقي الأحزاب
- القيود على العمل الحزبي تعوق الوصول إلى الناس
- دورات لتثقيف الكوادر وتحويل البرنامج إلى فضال حقيقي

● لماذا قال حزب التجمع لا لمبارك وما هو البرنامج البديل؟

- حدد حزب التجمع بشكل واضح أسباب قول (لا) فنحن نعارض مجمل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ونعارض أيضاً التوجهات في العلاقات الدولية والعلاقة بصندوق النقد الدولي والمفروض لتعليماته، واضعين في الاعتبار صعوبة الظروف الذي يواجه الاقتصاد المصري، ودقة الموقف المعترتب على انفراد النظام الرأسمالي بالهيمنة على مجمل الاقتصاديات العالم. لكننا مع ذلك نرى أنه في إطار هذا الواقع، لا يزال من الممكن إيجاد هامش يحقق تقدراً من التصديلات في الخطة السياسية الحالية.

لهذا ركزنا معارضتنا لترشيح الرئيس في ثلاث قضايا:

القطعة الأولى هي خسيرة زيادة الهاش الديمقراطي المتاح، وهي معركة تشبه

د. ولعت السعيد



أكد د. رفعت السعيد، الأمين العام لحزب التجمع أن معارضة الحزب لترشيح مبارك مدة ثالثة، جاءت مختلفة تماماً عن معارضة الأحزاب الأخرى، وأبدى استعداد التجمع الدائم للعمل المشترك مع الأحزاب والقرى السياسية المختلفة. وأضاف د. رفعت السعيد أن العمل الحزبي محكوم بالقانون، والذي يصرم النزول إلى الشارع لنشر برنامج الحزب، والتعامل مع الجماهير، وقال أن التجمع يبذل - رغم ذلك - أقصى الجهد للوصول إلى الناس. وهذا هو نص الحوار.

«تطعيم» الحاكم والمعكوم بالمعنى الطبي، أى إضافة شيء إلى سميج الجسم. يمكن المعكوم من أن يطالب بالزيد من الديمقراطية وأن يلتزم بالدفاع عن الديمقراطية، وبالتصال من أجل هاشم أوسع، ويخضض على انضمام الديمقراطية بذلك بل وعلمه كيف تكون المعطيات في مثل هذه الحالة.

وفى نفس الوقت نحن نخوض الديمقراطية بشكل مستخدم الجانب سواء على صعيد الكتابة أو على صعيد الفعل، وعندما نرى أنه من الضروري أن نتقدم أن يكون هناك حق الاعتقاد غارس هذا الحق، بل أن أعضاءنا عندما يرون أنه من الضروري أن يكون للعمال حق الإضراب فهم يمارسون حق الإضراب بغض النظر عن دور الحزب سياسيا في ذلك.

هناك الآن أزمة حقيقية تواجه الديمقراطية، فمع تصاعد الإضراب والتمسك ومع ازدياد حدة الضغط على قضية الوحدة الوطنية بدأ عدد من العناصر الليبرالية، بل وبعض الأخرى المسيحية، يترددون إزاء قضية الديمقراطية خوفا من أن تؤدي انتخابات حرة إلى مزيد من سيطرة الجماعات والمتأسلمة على الحكم، لكننا نعتقد أن قضية الديمقراطية لتجبرا، وأن إجراء انتخابات حرة ضرورية مع وضوح ضوابط في البداية الانتخابية، وفى الاتفاق الانتخابي لهذه الجماعات والمتأسلمة، قادرة على أن تستورد صيدا ماليا فائقا، جريئا كثيرا في الانتخابات السابقة سواء في انتخابات المحليات أو انتخابات البرلمان أو انتخابات المجالس المهمة، فهم يتفقون أكثر ما يجب بل هو أكثر ما يحتاج لأى قوة سياسية مصرية.

ويدون مشكل هذه الضوابط تكون الديمقراطية معتقدة لأن الديمقراطية الحقيقية وفى كل دول الديمقراطية تحكمها ضوابط للاتفاق في العملية الانتخابية.

قضيتنا الثانية في معارضة ترشيح الرئيس كانت ضرورة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ونعتقد أن الإصلاح قد أصبح ضرورة بل أنه يفرض نفسه، فمستوى المعيشة يتدنى والصناعة المصرية يتم تدميرها لحساب المستورد الأجنبي. الزراعة تجرى الخسائر عليها عن عمد وسبق الإضرار. ولابد من إيجاد حل يكلل نهوضا اقتصاديا حقيقيا وزيادة فعالية في الانتاج وتشجيع العملية الانتخابية. وهنا قد يبدو الأمر غريبا أن الذى بدافع من الرأسمالية المصرية وعن حقها في الانتاج هو اليسار. أما الآخرون فهم يحتاجون إلى أطروحات صندوق النقد الدولي والبنك

الدولى، التى تتمر البنية الاقتصادية المصرية صناعة وزراعة، والبنية الثقافية والاجتماعية، من أجل فرض المزيد من الهيمنة على مصر وتحولها من دولة جنوب، إلى دولة جنوب الجيوب.

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة مكتبة، ونواصل مناقشتها سواء عن طريق «الآلى» إعلاميا أو تطالب بها في الواقع الفعلي.

فى قضية الزراعة نحن نخوض معركة المستأجرين ونخوض معركة التعاونيات والتسويق الزراعي ونخوض معارك عديدة مع القلاحين من أجل أن نضمن لهم ليس فقط مستوى معيشة مرتفع، بل واستمرار العملية الانتاجية الزراعية، ولا ينتهي الأمر بأن الزراعة التى كانت واحدة من ابتكارات المصري الأول تدمر في مصر.

قضيته الثالثة مع الرئيس كانت الازها، ولكننا أنه يتعين على النظام أن يخوض معركة شاملة متكاملة ضده. قلنا أن هذه المعركة يجب أن تكون شاملة وحاسمة. شاملة بمعنى أنها لاكتفى بالمواجهة الأمنية فحسب، بل تعد لتشمل العملية التعليمية والإعلامية. فليس من المنطقي أن تظل المدارس تلقن الأطفال والتلاميذ برامج ضد الوحدة الوطنية وضد التسخير القوى الوطنية الراحدة، وليس من المنطقي أن تلقن الطلبة في المدارس والكتب القومية الحكومية مقولات تكون هي الأساس الفكري والنظري للإرهاب والمتأسلم. وليس من المنطقي أيضا أن يصنع التليفزيون مخمورا يتسلل بهم إلى بيوتنا، ويفرض مقولاتهم علينا بينما هم يشجعون الازها والارهابيين، ويسرون لهم، وتصبح فتاواههم وقودا لزيد من الازها.

وفى هذا الصدد، يخوض حزبنا هذه المعركة بمسالة وشجاعة، كما يخوض معركة الوحدة الوطنية وسواجبة الازها والتطرف التام بشكل واضح وصريح، ويدا بنظر إلى البعض بأنه متحس أكثر ما يجب، ولكن إذا كان الأمر متعلقا بمصر نهبنا أن نكون متحسين أكثر ما يجب.

«كيف يتم انسك الحزب لشرب برنامجا؟»

— من الناحية النظرية، طمع البرنامج وطريقة وتوزيعه في الأسواق. وهذا لايعنى التصرف بل لكن أولا لكي تصرف المواطن برنامجا يجب أن يعرفه عضوانا، ولهذا فإن أمانة التثقيف، الآن تقوم بدورة تثقيفيه شاملة

تستهدف تثقيف الكادر ببرنامنا المرحلي، وعملية كيفية وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وكيفية إيجاد نوع من التقاب بين هذا البرنامج وبين الواقع العملي، وإيجاد مسالك وسبل لكي يتحول هذا البرنامج إلى نضال حقيقي وفعلي.

«هل يمكن التناول في الشوارع لنشر برنامج الحزب والتعامل مع الشعب عن طريق المؤتمرات وغلافة؟» — نحن نعمل في حدود القانون. القانون يمنع عقد مؤتمرات في الشوارع.

وهذا ضد الديمقراطية العى تطالب بها ونحن مطالبين بأن نخوض معركتنا في إطار القانون، لأننا حزب شرعي، ولا يمكن أن نخوض المعركة خارج إطار القانون لذلك تطالب بتعديل القانون.

ونطالب بزيد من الديمقراطية والحرية. ونطالب بحق إطلاق تكوين الأحزاب. ونطالب بحق المواطنين في التظاهر سلميا دون سلاح، كما نص الدستور الصادر عام ١٩٢٣، (للمصريين أن يتظاهروا سلميا غير حاملين السلاح). وهو ماينص عليه الدستور الحالي.

«ماهى إمكانية تنسيق حزب التعصم مع الأحزاب الأخرى؟»

— نحن نسعى دائما للشحاف والعمل المشترك مع الأحزاب الأخرى فضلا عندما نناقش قضية نزاهة الانتخابات، نحن على استعداد أن نجلس مع أحزاب المعارضة التى تخوض معنا الانتخابات، ولكن في موضوع (لا) حرصنا ألا نسمح مع هذه الأحزاب في الخصومة معارضة ترشيح الرئيس، لأن «لا» التعصم كانت مختلفة.

حزب الوفد قال «لا» تدعو للمزيد من الخصخصة والقضاء على القطاع العام والتخلص منه وسواجبة كل المنتجات التى حققها الشعب المصرى خلال ثورة يوليو. أما (لا) التى قالها حزب العمال فكانت تدعو بصراحة لتطبيق الشريعة في الحياة والمجتمع. ونحن لسنا ضد الشريعة، لكننا نرفض مثل هذه الأسلوب، ومن هذه الزاوية اعتقد أن «لا» التعصم مختلفة ونحن نرفض أن تتنجز «لا» التى قلناها مع «لا» البمين الذى يريد المزيد من الخصخصة كما نرفض أن تتنجز «لا» التى قلناها «بلاء» التأسلم السياسى، الذى يقف سندا للإرهاب ويبرره.

ولكننا مع ذلك لا نزالا نرحب بأي عمل مشترك مع مختلف القوى السياسية في أى نقطة نلتقى معهم فيها.

د. إبراهيم الدسوقي أباطة :

● الوفد يطرح مبدلاً سياسياً واقتصادياً واضحاً ● التنسيق بين الأحزاب يستند للمطالبة بإصلاح ديمقراطي

وقال د. إبراهيم الدسوقي أباطة سكرتير حزب الوفد.

الوصول إلى الجماهير محفوف بكثير من الصعوبات في الوقت الراهن، بسبب احتكار الحزب الوطني لوسائل الإعلام، والمصروفات القانونية على الاتصال الجماهيري.

ولفتا د. الدسوقي أن الأحزاب التي عارضت مبارك تشترك جميعها في المطالبة بالإصلاح السياسي، الأمر الذي يدعوها للتنسيق في العمل، خلال المرحلة القادمة.

كما قال حزب الوفد «لا» و«ما» برنامجها الجديد؟

«لا» لأسباب كثيرة من أهمها، أن الحكم القائم حالياً هو حكم فردي دكتاتوري وأن محصلة هذا الحكم طيلة عهد السادات ومبارك كانت وبلا على مصر.

ويتجلى ذلك بوجه خاص في تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم قدرة النظام على الانتقال بالقتصاد المصري إلى آفاق التنمية والنضج، على البطالة، وتراجع الإنتاج وارتفاع معدلاته، ورفع مستوى المعيشة للإتسان المصري.

وكل ما تراه البرم في ظل الولاية الثانية من حكم مبارك من أوجه الإصلاح ليس بإصلاح حقيقي ولكنه مجموعة «تدابير» أملاها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولم تستطع الحكومة أن تقدم بها كما يجب من التسمية الفنية، وترتب على إجرائها حتى الآن ما يعرف بالكساد التضخمي والبطالة المزمنة وهبوط في حجم الإنتاج ومعدلات الاستثمار.

الواقع أن التحول الذي يسعى إليه النظام - ومن وراءه صندوق النقد الدولي - من اقتصاد خطة إلى اقتصاد السوق يقتضي إطاراً دستورياً وقانونياً آخر غير الإطار الحالي، وفي كل الأحوال لا يمكن إجراء الإصلاح الاقتصادي بمرتكزة عشقية مثلها رئيس الدولة، وبقاية مقفودة ثقلاً البرلمانات المزورة، وصحافة مرمودة ثقلاً أجهزة الإعلام المحككة من قبل الدولة والإذاعة والتلفزيون والصحف.

نحن نريد مبدلاً ديمقراطياً وهذا المبدل هو الشرط الأول والمفصّل الأول لكل إصلاح، المبدل الأول هو النظام الديمقراطي القائم على الإرادة الشعبية. المبدل الثاني هو المبدل الاقتصادي لإصلاح مختلف عما تنتهجه الحكومة من أساليب اقتصادية في مجال الاقتصاد، وشرط تطبيقه هو تغيير نظام الحكم كله، وصيغ حكومة تستند على قاعدة شعبية وتضعف للرقابة الشعبية.

هناك من يتفقون في طريق الإصلاح، لأنه ليس من مصلحتهم، والحكم لا يريد استعمالهم، لأن هذا يعني أن النظام يصلى نفسه بنفسه.

بهذا المبدل الديمقراطي، يطرح حزينا المبدل الاقتصادي. لدينا برنامجنا ولقد شرحت لنا البرنامج في خطوط عرضة وقلت إننا سنفعل الحكومة ليس بإصلاح ولكنه بعض التدابير التي تستهدف بناء الهرم من قمته وأنها تدابير وأجده أصابت الاقتصاد المصري بالشلل كما نشعر الآن وبالتالي فإن الوضع يقتضي الإسراع بإجراء هذا المبدل الطبيعي للإصلاح الشامل وهو الإصلاح السياسي.

● كيف يمكن للحزب نشر برنامجه؟

«نقترحنا على الحكومة أن تخصص لنا مراقبت في أجهزة الإعلام الكبرى لأن حرية التعبير ليست فقط بين أربعة جدران، بل استخدام قدرات التعبير الكبرى، وليس من المقبول أو المقبول أن تلك الحكومة 7 محطات إذاعة وخص قنوات تلفزيون وخص صحف يومية و17 مجلة أسبوعية والهيئة العامة للاستعلامات التي تضع كل يوم في العقل المصري مئات النشرات والكتيبات والكتب ونحن لانفك إلا جريدة هزيلة قولها من جيبنا. والنظام الحاكم يحتكر كل هذا القطاع الإعلامي الضخم الذي هو ملك للشعب.

إسماً أن يعطونا مراقبت نستطيع أن نخاطب الناس الكبيرة من خلالها أو أن يستمعوا لنا بتأسيس محطات إذاعة وتلفزيون وبالثات الإذاعة والتلفزيون.

● جوامع امكانية التنسيق مع الأحزاب المعارضة الأخرى؟

«كل الأحزاب التي قالت (لا) تستند إلى عدم وجود إصلاح سياسي. وقد أصدرت كل قوى المعارضة بياناً منذ ثلاث سنوات يتنادى بضرورة الديمقراطية. طبعاً نحن غير متفقين على التفاصيل، ولكن متفقين على المبدأ: ضرورة قيام إصلاح سياسي.

ومن هنا فإن هذا المناخ جميعه كان يجب أن يتغير والدخل الطبيعي لتغيير هذا المناخ هو الإصلاح السياسي، وهو شرط أساسي. لكافة الإصلاحات الأخرى من اقتصادية واجتماعية وغيرها.

والإصلاح السياسي هو مطلبنا ومطلب المعارضة جميعها. وقد سبق أن انتقدت المعارضة - كحد أدنى - على التوجهات الرئيسة للإصلاح السياسي. أي إقرار نظام ديمقراطي بدلاً من النظام الديكتاتوري الشمولي الفردي، وقلنا بأن هذا الشرط يجب أن يحقق مطالبنا بذلك قبل انتخابات 1994، ثم قبل انتخابات 1997 وانتخابات 1999 في كل انتخابات كان الوفد ينفذ ليطالب بهذا. ومعها أحزاب أخرى عديدة، وكان النظام يرفض تماماً الاستجابة لهذه المطالب ومن هنا كانت المقاطعة الأخيرة لحزب الوفد نتيجة هذا الرفض.

وسبب تكرار رفض النظام لمطلب الإصلاح السياسي كطلب أساسي من أجل ذلك قلنا «لا» وكان طبيعياً ألا نقبل غيرا. أما المبدل فقد عرضته من خلال كلماتي.

د. إبراهيم الدسوقي أباطة



اللقاء طلعت مسام :

● الخلافات لا تمنع العمل من التعاون مع كل الأحزاب ● الحزب لا يقدم برنامجاً بديلاً ولكن لديه الخطوط العامة لسياساته

وقال اللقاء طلعت مسلم عمل
اللجنة العليا لحزب العمل

إن معارضة حزب العمل لإعادة انتخاب مبارك رئيساً لفترة ثالثة، تأتي بعد وفشل الرئيس في تحقيق أي شيء خلال فترتي حكم كاملتين. وقال أن حزب العمل لا يقدم برنامجاً تفصيلياً بديلاً، لكن لديه خطوط عامة لأوجه النشاط الاقتصادي والسياسي المختلفة.

وأكد أن حزب العمل يسمى دائماً للتنسيق مع الأحزاب الأخرى، حتى في حالات الخلاف، أو تعرضه للتهجم.

● لماذا رفض العمل ترشيح مبارك، وما هو البرنامج البديل لديكم؟

- تنقسم كلمة ولا التي قالها حزب العمل لمبارك إلى قسمين، الأول من حيث البدء، والثاني من حيث الظروف الموضوعية.

ونحن رفضنا ترشيح مبارك لفترة ثالثة من حيث المبدأ. لأننا نؤمن بأنه لا يملك جديداً يقدمه، بعد ١٢ عاماً في الحكم. ومن الصعب أن يحقق مالم يستطع تحقيقه من قبل. من ناحية أخرى، تشير معظم الذين تولوا مناصب قيادية إلى جواره، ويقي هو. فإذا كان التغيير مطلوباً بالنسبة للرؤساء أو المحافظين، فهو أشد إلحاحاً لمنصب رئيس الجمهورية.

أخطر الناصب وأكثرها أهمية.

من الناحية الموضوعية، نحن نرى أن الرئيس مبارك فشل في تحقيق كل ما كان مطلوباً منه خلال سنوات حكمه. ويكفي لاثبات ذلك، مقارنة الحالة الأمنية وما يسمى محاربة الإرهاب، لنرى أن النتيجة صفر.

من ناحية السياسة الخارجية، غرقت مصر في مزيد من التهمية، وخاطرت لأول مرة في تاريخنا - قوات مصرية في حرب تقودها جيوش أجنبية. وأسهمت السياسة الخارجية لمبارك في إضعاف الأمة العربية، وزادت من تفككها. ولا يمكن أن نردود رؤا القائلين بأن عودة مصر للعرب نجاح لسياسة مبارك، لأن حال الأمة العربية أسوأ كثيراً عما سبق، مع وضع العوامل الخارجية في الاعتبار بالطبع.

أما الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي لا تختلف عن النطاق السابقة. نحن نقس الإصلاح الاقتصادي بأثره على الإنسان، وليس بالحدث الفاضل عن ميزان مدفوعات وتضخم. الخ. بهذا المقياس لا يوجد أي إنجاز يذكر، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاجتماعية، وارتفاع تكاليف التعليم وهبوط مستواه، كما أن الغلاء وصل إلى قطاع العلاج، وهو أمر خطير.

حال الصناعة لايسر أمداً، فها هي العديد من الشركات تعاني وراكدا الانتاج، وتقف

على شفا الإقلاص. وليس المعيار أبداً بمدد المشروعات والعاملين بها. بل بالتقدم التقني، والتخطيط المدروس لزيادة الإنتاج وتطويره وتوسيعه.

في النهاية يفت مبارك أماناً ليقول أنه عاجز عن التصرف وتفكيره أصيب بالشلل. وهذا أغرب كلام يصدر عن رئيس جمهورية في حدود علمي.. إذا كان لا يعرف بالفعل كيف يتصرف، فلماذا لا يترك القرصة لغيره؟

هل هناك برنامج بديل لحزب العمل؟

- للحزب خطته الواضحة في كل المجالات الاقتصادية والسياسية. لكن لا يمكنني القول بأنه برنامج متكامل، ولا أقصد أن في مصر حزب يملك البرنامج البديل المتكامل، حتى الحزب الوطني نفسه، لأن وضع برنامج من هذا النوع يستدعي الحصول على معلومات تفصيلية عن كل قطاع، وهو الأمر الذي يبدو مستحيلاً.

حزب العمل لملك إذن هذا البرنامج؟

- يمكن القول أن وثائقنا تحدد الخطوط الرئيسية لأغلب أوجه النشاط، لكننا لا نملك برنامجاً تفصيلياً.

● وما هي وسيلتكم للوصول بصورتكم للشعب؟

- نحن نعمل قدر الإمكان للوصول إلى الناس. وأعتقد أن حزب العمل يتميز عن غيره من الأحزاب بكثرة مؤتمراته الشعبية، وهذا لا يعني أن الأحزاب الأخرى لا تنظم المؤتمرات، لكننا نتفق قليلاً في هذا النشاط. ومؤتمراتنا تصل إلى النجوع والقرى في كل محافظات، ولا تقتصر على المقر. بل إن المقر هو آخر مكان نفكر فيه.

● ما هي إمكانية التنسيق مع الأحزاب الأخرى التي عارضت الفترة القاسية لمبارك، خلال المرحلة القادمة؟

- حزب العمل يسمى دائماً للتنسيق مع الأحزاب الأخرى، وينجح أحياناً، وفشل أحياناً أخرى. لكن نظل فكرة الاتصال بكل القوى الوطنية ضمن مبادئ الحزب، حتى في حالة وجود خلاف في وجهات النظر، أو عندما تتعرض لهجوم البعض. فمبدأنا هو تجنب المعارك مع الأحزاب الأخرى، لأن طرفي المعركة يضران الكثير، مهما كانت الأسباب والدوافع.



اللقاء طلعت مسلم

د. حسام عيسى:

● الناصري متفائل بمزيد من التعاون مع الأحزاب ● النشاط الحزبي قوى جداً خارج المقرات والصحف

مهام المرحلة المقبلة تقتضي تعبئة الجماهير ضد هذه السياسات.

بموازاة من أسلوب العمل الحزبي في المرحلة الراهنة؟ وهل تبلى الأحزاب وجهته النشاط في المقر، وصحيفة الحزب؟

- غير صحيح أن النشاط الحزبي يقتصر على المقر والجريدة. العمل الحزبي في المحافظات في قمة الحركة، كل الأحزاب تعمل وليس الناصري فقط. وهذه «إشاعة سخيفة» ورغم تضيق الحكومة علينا جميعاً، والناس متعطشون لسماع الرأي الآخر. والقيود العديدة على النشاط الحزبي تزيد من إصرارنا على الوصول للناس.

بالطبع أسامنا الكثير في هذا المجال لتحقيقه، وعلينا ابتداء أساليب جديدة، في حذو الابتكارات المالية المتراصة. نحن - كما تعلمون - نلغى مصدر تمويل سوى اشتراكات الأعضاء. لكن الأعضاء القادرين يساهمون في المسور على شق في المحافظات، لتفتح مقرات جديدة، وتوسيع دائرة الاتصال بالجماهير.

نحن نطمح الأحزاب حين تقول أنها لاتعمل سوى المقر أو الجريدة، ومزيد من الجهد سوف يتجاوز بنا كل العقبات، وخاصة عقبة الحرف. * والعمل المشترك مع الأحزاب التي رفضت الولاية الثالثة لمبارك؟

- هناك مطالب مشتركة مع هذه الأحزاب، مثل المطالبة بالإصلاح الديمقراطي. وهي قضية لأجدال عليها، ويجتمع حولها كل الأحزاب. أما المسائل الخلافية، فلا يمكن العمل المشترك فيها، مثل الدفاع عن القطاع العام وهي قضية تهم الأحزاب التقدمية فقط. لذلك اشتركنا مع التجمع في تشكيل لجنة الدفاع عن القطاع العام. واعتقد أن الشهر القادم ستشهد تعاوناً كبيراً بين أحزاب المعارضة، والحزب الناصري مستعد دائماً للتنسيق مع كافة القوى السياسية والوطنية.

* هل هذا ما كان يعنيه رئيس الحزب، حين أعرب عن تساؤله بالمرحلة القادمة، بعد إدلائه بصوته على الولاية الثالثة لمبارك؟

- أعتقد أن التصريح كان كلمة مجاملة لاسمى لها، وربما كان يعنى التضامن الحزبي... أنا شخصياً غير متفائل، بالعكس... نحن متشائمون جداً، لأننا لا نرى أي تغيير قد حدث.

الحزب الناصري له آراء محددة في الديمقراطية، ويطالب بالنفاذ القوانين المقيدة للحريات، وحرية تداول السلطة، بإلحاحها منصب الرئيس، والسماح لأي شخص بترشيح نفسه لهذا المنصب. نطالب بإتاحة الفرصة للمعارضة لتظهر في أجهزة الإعلام المختلفة، وخاصة التلفزيون.

من الناحية الاقتصادية، نحن نرفض بيع القطاع العام للأجانب، كما تم في بعض الشركات التي بيعت، وأسند رأس المال لأجنبي جزء منها، بل استحوذ على بعض القطاعات بالكامل، كما يحدث في إنتاج أسوار الخلاقة. صناعة الأسمنت تباع الآن لمستثمرين أجانب... والحزب الناصري ضد هذا، ونريد جوهراً من خلال لجنة الدفاع عن القطاع العام التي شكلناها بالاشتراك مع الأحزاب الممثلة بالقطعة، وخاصة التجمع. على المستوى الاجتماعي، نرفض تمهيش الفقراء، والآثار المدمرة للإصلاح الاقتصادي الذي يزيد من التفاوت الطبقي.. ونعتبر أن

ونلي د. حسام عيسى عضو المكتب السياسي للحزب الناصري الديمقراطية الناصري ما أسماه «ثائفة» اقتصر الأداء الحزبي على المقرات والصحف، وأكد أن أحزاب المعارضة نشطة جداً، وخاصة في الأقاليم. في ظل ظروف التضيق التي يارسها النظام، والمصاعب المالية البالغة. وأعرب د. حسام عيسى عن تفاؤله في المرحلة القادمة، «التي ستشهد تعاوناً وثيقاً بين الأحزاب المعارضة، سواء في القضايا الاجتماعية مثل الديمقراطية، أو الأخلاقية مثل الحفاظ على القطاع العام».

* ما الجديد لدى الحزب لناصرى، بعد فوز مبارك بالولاية الثالثة؟ - ليس هناك أي تغيير في عمل الحزب، القضايا التي نحظى باهتمامنا ونحرمها لم تتغير، وبالتالي نحن نواصل التعامل معها بنفس الطريقة.



د. حسام عيسى

وقد كان الشاعر الفلسطيني الكبير
محمود درويش مثلاً لهذه الحالة الشعرية
عندما كتب قصيدته المشهورة «إعلاميا

بالاستقالة

يقول:

للحقيقة وجهان

والثلج أسود

للحقيقة وجهان والثلج أسود فوق

مدینتنا

لم نعد قادرين على اليأس أكثر مما

ينسنا

والنهاية تمس فوق السور وثيقة من

خطاها

من سينزل أعلامنا.. نحن أم هم؟ ومن

سوف يتلو علينا «معاهدة الصلح»

ياملك الاحتضار

كل شيء معد لنا سلفاً، من سينزع

أسمانا

عن هويتنا.. أنت أم هم؟ ومن سوف

ينزع لقبنا

خطية التيه.. لم نستطع أن نلك الحصار

لنسلم مفاتيح فردنا لوزير السلام

وتنجز

للحقيقة وجهان.. كان الشعار المقدس

سيفنا لنا

وعليتنا.. لماذا فعلت بقلعتنا قبل هذا

النهار

لم تقابل.. لأنك تخشى الشهادة، لكن

عرشك تمسك

فلتحمّل التمسك.. كي تحفظ العرش

ياملك الانتظار

إن هذا الرجل سوف يتركنا حنّة من

غبار

من سيدفن أيماننا بعننا: أنت.. أم هم؟

ومن

سوف يرفع أريائهم فوق أسوارنا

أنت.. أم

فارس يأس؟ من أجراسهم فوق

رحلتنا

أنت.. أم فارس يأس؟ كل شيء معد لنا

فلماذا تطيل التفاوض.. ياملك

الاحتضار

وتعكس هذه الأبيات من الميثية الطويلة،

وأعد عشر كركبا على آخر الشهد

الاندلسي، حالة شعورية بين فريق من

المعارضين، لا تتفق عند حدود غزة أريحا،

جغرافيا وتاريخيا، بل تعكس الانقسام بأن

قد تم تشييع القضية إلى مشوا الأخرى.

وقد يتصل ذلك المشهد الدرامي العنيف،

عاجل إلى معارضى اتفاق غزة - أريحا ادفنوا موتاكم .. وانهضوا !

ملفت الزاهد

التاريخ، أوقد ما تناوله بصورة أخلاقية
تركز على «المعار» المرتبط بالتوزيع
الفلسطيني على مشروعية الكيان
الصهيوني، وكان هذا التوزيع، وقد حصل خافاً
فلسطينياً قد جعل القضية في غير مكان.

وتقد هذه الحالة الشعرية لتشمل بعض

من وإفقوا من الأصل على قرار التقسيم،

ويعد ذلك على شعار دولة الضفة والقطاع،

قد جاء الاتفاق بالنسبة لهم محيطاً ومغيباً

للأمل، لأنه بينما الكيان الفلسطيني لا يزال

موضوع نزاع وقضية مؤجلة لمفاوضات المرحلة

الانتقالية، فإن إسرائيل قد اكتسبت

مشروعيتها بقرار فلسطيني، في وضع عربي

لن ينتظر الاعتراف الجماعي الرسمي بهذا

الكيان، جدول المفاوضات اللاحقة لتحديد

المصير.

بل إن بعض الملاحظات -العربية- التي

تنتمي إلى هذا المناخ النفسي والفكري، قد

بالغت إلى حد اتهام الشعب الفلسطيني نفسه

بالخيانة، واعتكفت تدلوي جراحها، بعد

الطعنة النجلا.

ينتمي كاتب هذه السطور إلى صفوف
معارضى اتفاق غزة - أريحا التي كانت
تتاجا لمساومة قد تلغى إلى هدنة تاريخية
مؤقتة، ولكنها أبداً لا تنهى الصراع.

ولا ينبغي لكتاب هذه السطور من

معارضيه الانتفاضة بالشعارات

والقدية، دولة ديمقراطية علمانية على كامل

التراب الوطني الفلسطيني، ولا يرى موضوعاً

وعلمياً وتاريخياً حلاً غير هذا الحل لتزاح

على الأرض والسيادة بين كيان استعماري

استيطاني غاصب، ومشروع إمبريالية شرق

أرسطية، وبين إرادة الشعب الفلسطيني

والشعب العربية ومشروعها للاستقلال

والحرية والعدل.

واتفاق غزة - أريحا، ليس وحياً من

السماء، ولا كتاباً منزلاً لا يمكن للتاريخ تجاوزه

حتى لو حصل ترسيم كليتين ووابين

علاقات.

فلا توجد في السياسة اتفاقات أبدية،

ومواثيق دائمة، وفرض أخيرة يستحيل بعدها

الانشال.

صدمة شعورية

ولعل لهذا السبب، يبدو ضرورياً إبداء

ملاحظات حول بعض سرائف المعارضين

للاتفاق، عربياً وفلسطينياً بقدر ما تنتمي

هذه المواقف إلى روح الإحباط واليأس والمرارة،

ويقدروا ما يبدو لها مضياً أن الاتفاق هو نهاية

الشورية تفرض نهوض الشرط الواقعي، بمعنى
الواقع، أي قدرة القوى الحية في الأمة على
انتزاع رايات المقاومة، وللإسكات كثيرة في
الوضع العربي فإن هذه القوى كانت لاتزال في
مرحلة مخاض الميلاد العسير. ولو كان الأمر
يتصل فقط بأزمة اليسار، كما يروج البعض،
لأفرزت هذه القوى قيادة بديلة تطرح مشروعا
حقيقيا للمستقبل، كما حدث في العديد من
التجارب.

انفصال

إلى هذا الحد يبدو أن الحديث قد ابتعد
قليلا عن طريق غوة- أرحما . ولكن
الاستنتاج الضروري للصدمة الشورية التي
أسابت بعض قوى اليسار، هو ضرورة
الانفصال عن الماضي من أجل مشروع
للمستقبل، فكلما تمت معارضة فعل المضارع
بفعل الماضي، ومشروع الخلف، ومشروع
السلف، وشواهد اليوم، بإطلاق الأمر، فإن
تجاوز وضع الإحباط قد يكون عسيرا لأن
تجدي، في هذا السياق عملية استحضر
الأرواح أو بعض الحياة في أطلال ودعها
أصحابها وأسلافهم إلى مشواها الأخير وقد

التحور بالمهد البرجوازي (السعيد) -سابقا-
ولم تر من التاريخ سوى آخر طبعة من
مشاريع الاستقلال الذي جرت عليه عوامل
التعرية، فجردته من كل عناصره الإيجابية،
وعادت به إلى الخطيرة «القفية» صاغرا، في
وقت غاب فيه البديل، وطالت عملية المخاض
الألمة لجيل جديد لم يجد حضانة تسعفه،
في الزمن الرديء.

كما أن منابع هذه الصدمة الشورية، قد
تتصل .. بالفكر شائمة متداولة، وإن لم تكن
عملية ولاتاريخية، تقترض أنه متى القت
قوى اجتماعية برأيات الوطنية في الأحوال،
ظهر في الوضع «أزمة ثورية».

ولما كانت قوى كثيرة في الوضع العربي
قد القت بالفعل بهذه الرأيات في الأحوال، دون
أن تجد قوى اليسار نفسها - أمام شي - آخر،
غير التحلل والعفن، فقد بدت الاسئلة المحيرة
كثيرة لأن العدوان قد ازداد ضراوة بينما كان
التراجع مغزيا.

والحقيقة أن التراجع، في حد ذاته، قد
لا يوفر الحالة الثورية، بل قد لاخلف، وهذا ما
حدث بالفعل، غير التحلل وإعادة تشكيل
الوعي، وإفصاح المجال للرجوعية الأكثر قدرة
على التكيف مع المطبات الجديدة، فالأزمة

التي شهدته حديقة البيت الأبيض في الشهر
الماضي، عندما صد عرفات يده مصافحا
وابين، مخترقا حاجزا نفسيا ليس أقل سكا
ما اختبرته السادات عندما قسام بزيارته
التاريخية إلى مدينة القدس في نوفمبر
١٩٧٧، ومد هو الآخر يده مصافحا مقام
يهين وصوهي دأهان الذي رحب به على
أرض إسرائيل!

ولقد وضعت وقائع هذا التاريخ العربي
العاصف المذهل الشهور العربي الرفض في
صدمة، لم يتمالك نفسه منها، إلا وتراقت
بعدها الصدمات، وكان آخرها قبل لقاء
عرفات وابين مشهد قتال القوات الأمريكية
في الخليج تحت مظلة شرعية عربية ليقرول
الغرب بعدها عن ثقة، وداعا للتضامن
العربي، وداعا للثورية.. وأهلا، وبالشرق
أوسطية وبالسلام العربي الإسرائيلي
المرتب.

منايع فكرية

وإذا كانت هذه الحالة الشورية وثيقة
الصلة بوقائع التاريخ فإنها أيضا، وثيقة
الصلة بمنايع فكرية وسياسية ربطت قضايا

محمود درويش





انطوت هي تمسها على بذور لثانها، مهما
يجمع المستقبل عناصرها الإيجابية في
مشروعه.

شواهد

ومن شواهد الحالة الشعرية التي تشبه
حالة الرجل الشرقي الذي يخشى «الطلاق»
مع أنه أصبح أمراً واقعاً، أنه كثيراً ما تتم،
وعلى الآن، معارضة بشارية لاتفاقيات
الصهارين الخليجية الأميركية في المجال
العسكري بالاتفاقية الدفاع العربي المشتركة أو
اتفاق دمشق والسوق الشرق أوسطية بالسوق
العربية المرحدة والمؤسسات الشرق أوسطية
يدور جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل
العربي المشترك، والهيمنة الغربية على
الإعلام بمشروع وكالة أنباء عربية أو قسم
صناعي عربي (عبرسات)، وذلك كله رغم
وضع التبعة المغم في المنطقة.

والحال أنه قد بات من الواجب والملح،
إعادة صياغة روابط الانتماء العربي على
أسس ديمقراطية وشعبية، في حالة انفصال مع
الماضي، وتزاوج مع المستقبل، كما يصدر
الانتماء إلى أن هناك مرحلة استراتيجيية
جديدة تطرح مهام جديدة وتستدعي قوى
جديدة وشعارات جديدة باتت ضرورية لكي
ينفض السار عن نفسه غبار الإحباط.
وليس ذلك مهمة مستحيلة لأن طبيعة
الاضطهاد المكثف المرتبط بفساد الهيمنة،
سوف تدخل كل بيت عربي ليست في صورة
اتفاقيات، قد لا يفتحها لظواهر الأغلبية
المهيمنة، بل في صورة إغمار واذلال وتهمية
لا بد أن تثير مقاومة.

عودة إلى الاتفاق

وإذا ما عدنا إلى غوة-أريحا فسوف
نجد أن الاتفاق نفسه يطرح قضايا للصرار
والمقاومة، هي كل القضايا المعلقة لمرآح
لاحقة في المفاوضات.. الحدود.. اللاجئين،
التقسيم، المستوطنات السبادة.. تقرير
المصير.. الدولة.

ولا يخفى على أحد أن المسعى
الإسرائيلي سوف يتركز على أن يكون الكيان
الفلسطيني الجديد من الاتفاق، كيما تايما
منزوع السلاح (ميكرو دولة) بوابة وجسر
للعالم العربي، في حين أن إرادة الشعب
الفلسطيني سوف تتجه بكل تأكيد لأن يكون
الريلد دولة مستقلة في الأرض المحتلة بعد

٦٧، تتمتع بسيادة حقيقية وليس مجرد علم
ونشيد.

وعلى المسعى العربي فإن مشروع السور
الشرقي أوسطية لا بد أن يثير مقاومة قوى
عديدة، بقدر ما يستهدف التهيئة لمشروع
اميرالية إسرائيلية شرق أوسطية (إقليمية)،
أو مد شرايين الحياة، كيان استعماري غاصب،
من مصادر عربية والشعب الفلسطيني في
الأرض المحتلة، أي الرأح تحت وطأة الاحتلال
لم يتناول في الاتفاق استعراق المنطقة
بإسرائيل، بل استعراق إسرائيل بالمنظمة،
كشهادة ميلاة للدولة التي يرغب فيها، ولم
يتوقف عند محدودية صلاحيات الحكم اللاتي
، بل لاحظ أن إدارة فلسطينية سوف تحمل
مسحل الحاكم العسكري الإسرائيلي، ولم
يستقره بحث مسألة إعادة مركزية القوات
الإسرائيلية على شكل حزام وإقي- في
مناطق الانسحاب، بل وجه أبصاره إلى يوم
انسحاب قوات الاحتلال من بعض المدن، أو
مراكز التجمعات.

ورغم أن هناك نوعاً من الانسحاب في
الشعور الوطني في الأرض المحتلة الذي قادم
بفساد مخططات التهويد والضم والدمج
والإحلاق، وسعى لتأكيد هويته الوطنية، إلا
أن الأماني الفلسطينية في الأرض المحتلة
تمسك أيضاً هذا الشعور للتطلع لنهاية
الاحتلال، ووقع علم ونشيد وانتزاع جراز سفر
فلسطيني، بدلاً من بطاقات الهوية التي تحمل
الفلسطينيين مطاردين، حتى في المطارات
العربية.

وهذه الشاعرة كلها، لآلات ساخنة،

وطاوعة وسوف تظل كذلك طوال فترة الحكم
الاتفاقي، وما بعدا باختصار لأن الاتفاق لم
ينه التناقض ولكنه سعى لكي يبرز عنه لتفيل
الانفجار، عبر التنازلات.
ورغم أن أهل مكة أدري بشعابها، فإن
هناك خطراً من الانعزال عن الحالة الشعرية
الفلسطينية في الأرض المحتلة وإحلالها
بشاعر الإحباط من الاتفاق الرديء.. كما أن
هناك أسئلة أخرى تتصل بمشاركة المعارضين
في أي اتفاقيات تجري في الأرض المحتلة،
وفي بناء موقف المصارعة من داخل وخارج
مؤسسات منظمة التحرير، وبالطبع من خطر
اقتتال فلسطيني- فلسطيني ولأن اتفاق
غوة-أريحا ليس فقط اتفاقاً دينا بل هو
أيضا اتفاق غير مكتمل، قضائها، الجوهرية
لآليات متوعدة، ثم أنه، وفي كل الأحوال،
لا يمكن أن يحمل صلا نتائجها.

ومن هنا يبدو من الضروري إعادة
صياغة الشعارات والتكتيكات وأساسيات
الدعاية بصورة تجنب المعارضة خطر العزلة،
وتسمح لها بالانضمام بحوية في قطع الطريق
على المساعي الرامية لتحصيل الكيان
الفلسطيني الريلد لكيان تابع لإسرائيل، وفي
غمار هذا النضال لا بد أن تكتشف القوى
الفلسطينية الرابطة بين الشعارات المباشرة
والتكتيكية والاستراتيجية، والحلقات
الانفصالية، التي تمنع نضالها في مسيرة
النضال من أجل دولة فلسطينية ديمقراطية
علائقية على كامل التراب الوطني
الفلسطيني، وهو هدف لا يمكن لاتفاق
غوة-أريحا أن ينفذه.

السوق الشرق أوسطية... أعالة إنبتج التبعية العربية

على بعد

الأسواق العربية) كان أقل من ٠.١٪ من حجمها في الأسواق الدولية التي استحوذت بدورها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات على ما يقرب من ٩٩.٩٪ من إجمالي الاستثمارات العربية الخاصة. وأدى إزدياد الاعتماد العربي على المونة الغذائية وأحير الرغبة نسبيا إلى التراجع عن زراعته، فلم يعد الإنتاج العربي من الحبوب ١٩٧٪ من الإنتاج العالمي عام ١٩٨٥ وما بعدها، فتضخمت نسبة الواردات فبلغت نحو ١١٪ من واردات الغذاء العالمية وبلغت نسبة العجز العربي في تجارة السلع وقبلة نحو ١٧.٣٪.

فإذا كان الإستقلال الإقتصادي لأى أمة هو ركنيتها نحو إستقلالية الإدارة والقرار السياسيين فإن الأمة العربية كلها تعيش إستلابا كاملا في خيبة هذين العنيتين، وحيث تغيب كل معنى الإستقلال يصعب بالمقابل تصور عمل عربى- فطرى أو قومى- يتأسس على رؤى وفرضيات موازية أو متقاطعة مع رؤى وفرضيات المشروع الأمريكى- الصهيونى خصوصا ما يتعلق بطبيعة التنمية وتصورات النظام العربى أو ما يملكون- هذا- تسميته بالنظام الشرق- أوسطى الجديد، الذى استحوذ إسرائيل تدريجيا إلى جزء من نسجه حتى تغير التنهين من شكلها المتفطرس والتنويه على دورها كمدو مباشر للعالم والجماعات العربية تعيش إسرائيل داخل حدود أمنه ومعتزف بقا، أساسها التعاون مع الجيران الروعا، أو بالأحرى كورس البروجازية العربية.

هذا يمكن أن تضع أهدينا على أول طريقها لتلمس طبيعة التسمية التى تروج لها

يظل حجم المكتسبات في أية تسمية أو مفارشات سياسية رهنا في المحصلة الأخيرة- صمودا وهبوطا- بالوزن النسبي للأطراف الداخلة في عملية التفاوض، وبالأساس في مدى مايتاح لها من إستقلالية إقتصادية ومن ثم سياسية تؤهلها للمراوغة بين خيارات عدة، بما في ذلك خيار إنهاء المفاوضات واللجوء للحل العسكري أو حتى مجرّد التلويح به زيادة حجم المكتسبات أو على الأقل تقليلا حجم الخسائر. ومن ثم فإن أية محاولة لتلمس طبيعة والتألى نتيجة التسمية التى أرهقت نفسها بإفلاق شدة- أربها يظل رهنا بتقدير مساحرة الكيانات الإقتصادية- الاجتماعية أو الدولة القطرية العربية بشكلها الراهن من إستقلال إقتصادي وسياسي أو بالأحرى ما تفقده في هذا الخصوص.

والواقع أن العالَم العربي الحالي- الذى تتوزع ٢١ دولة قطرية تعيش كل منها أزمة سياسية وإقتصادية واجتماعية حادة- يعانى في مجمة من أعلى درجات التبعية للدول المركز الصناعية، وهى التسمية التى تجلّت في الاعتماد الكامل على السلع الغربية فيما يتعلق بالواردات الصناعية وحتى الغذائية، وكذلك الاعتماد الكامل على أسواق الدول الصناعية الغربية فيما يتعلق بالصادرات على الرغم أن تبعية طبيعة الجغرافيا الإقتصادية العربية من قدرات تكاملية هائلة، يحدّها- جذريا- منافع التفتت والتجزئة المتنامي والتي يخبئ في أن نسبة الصادرات بين الدول العربية بعضها البعض لم تتعد ٥.٣ مليار دولار، أن ماقيسته ٩.٦٪ من إجمالي الصادرات العربية للخارج والتي تزيد عن ٨.٠ مليار. أى أن ٩٣.٥٪ من

إجمالي الصادرات العربية والتي يشكل البترول نحو ٩٠٪ منها تعتمد اعتمادا مباشرا على حركة الأسواق الدولية خصوصا أسواق دول المركز الصناعية. وقشل واردات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان حوالى ٦٦٪ من صادرات لشرق الأوسط النفطية عام ١٩٨٩. وفي الوقت نفسه من تتجاوز الواردات العربية البينية ٦٠٪ أو مايقرب من ٩ مليارات دولار من إجمالي حجم الواردات التى يتقدر بحوالى ٩٣.٤ مليار. أى أن ٩٣.٦٪ من واردات الأنظار العربية مرهون بحركة الأسواق العالمية كذلك أن حجم الاستثمارات الخاصة العربية (في

الولايات المتحدة، والتي يبدو أنها قد نجحت في جر الطرفين العربي والصهيوني للتوقيع على إعلان مبادئ أساسه القبول بحكم ذاتي (إداري) في غزة وأريحا كخطوة أولى على طريق قيام اتحاد كونفدرالي ثلاثي (إسرائيلي، أردني، فلسطيني) تتحول إسرائيل بمقتضاه من عدو (قومي) لكل الال (طبقى) لبعض الجماعات العربية، خصوصاً هذه التي يرفضها المجتمع المدني في السلم الاجتماعي لإحتضان مفاهيم ذات نبرة راديكالية

دور إسرائيلي جديد

إن الإنشقاق الجديد والكونفيدرالية المقترحة ليهذان الأساس إلى تغيير طبيعة الدور الإسرائيلي، الذي لم يكن قط عاملاً ثانوياً في حصر التغييرات الراديكالية في المنطقة ضمن أطر يقبلها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، التي سرعان ما اكتشفت عبر حرب الخليج - جوانب القصور في الشرطي الإسرائيلي، وهو التصور الذي لا يمكن في القسرة ولا في الإمكانات قدر ما يمكن في اللامعة. فصحیح أن إسرائيل كانت تلكه الواسطة (الصكرية) الكفيلة بدور وتأديب الآلة العسكرية العراقية، إلا أن تدخل الشرطي الإسرائيلي الفائق - أصلاً - لأهمية ومشروعية التدخل هذه يزيد من إشمال المرفق في غير مصالح الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين من هنا كان لابد من تعديل دور إسرائيل لتصبح الأكثر ملاحة فضلاً عن موقعها كأكبر قوة. غير أن مثل هذا الكيان الصهيوني أخيراً لم يتحول إلى يمشي على كبرياتهم من تنازلات حتى لو كانت في صلب وثقافة حكم ذاتي (إداري) على غزة وأريحا!

هجرة اليهود السوفيت

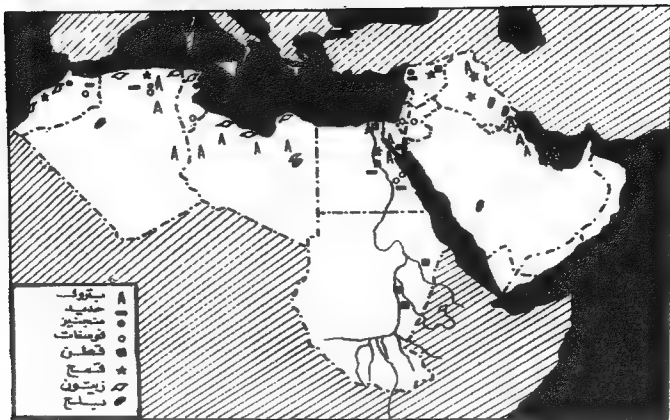
الواقع أن مالحق بعقيلة القادة الصهاينة من تغييرات ما كان إلا محض ملاحقة لثقلية لما استجد على الساحتين الدولية والداخلية الإسرائيلية من ظروف ومتغيرات. فغير زيادة يتوقع لها أن تعادل ثلث السكان اليهود الحاليين في فلسطين المحتلة جاءت هجرة اليهود السوفيت كثقلية تاريخية كانت التيارات الصهيونية الأكثر كفاية تأمل العشر عليها منذ زمن بعيد في محاولتها

المستعصمة لموازنة وحل المشكلة والديمقراطية. - تم زيادة أعداد المستوطنين والجنود تعزز بشكل ملحوظ القوة العسكرية بل والتفافية لقادة الكيان الصهيوني الذين يعرفون جيداً مالأمر الواقع من جهة إلى حياة الجيران (المثاقضين) الذين كانوا لا يقبلون - حتى الآن - القسرة - بأقل من إلصاقهم في البحر. غير أن السلاح الديموقراطي سلاح ذو حدين فكما أنه مصدر القوة الإسرائيلية فإنه مرطبا - ممكن البناء - فالقوة التي تخطط لإستيعاب سبعة ملايين يهودي - على الأقل - عند نهاية هذا القرن تتخذ أغلب المقومات الذاتية اللازمة لتوطيد وإستيعاب كل هذه الملايين الأمر الذي يفرض المزيد من الأعباء ويطلب المزيد من القروض والإستثمارات والتي تقدر - أولياً - بحوالي ٥٠ مليار دولار. وهنا كان التقليل الإسرائيلي بسلط برش واليهوديين. غير أن مجرى الديمقراطية لا يضمن بالضرورة المزيد من المصونات والقروض فكيف تستون الذي وعى الأسباب الحقيقية التي دفعت بسلفة إلى مقعد الذكريات خارج البيت الأبيض سديع بإجهاه التركيز على قضايا التنمية الداخلية لإخراج الاقتصاد البلاد من حالة الركود الحادة التي تكاد ترغمه لولايات أزمة دورية شبيهة بأزمة الشللينات الأمر الذي يمكن - في مناح دولي غير متأجج - لتقوية في مواقفه إزاء الحلفاء وأزماته خصوصاً هذه التي يتطلب حلها مزيداً من المصونة والمساعدات. وهنا جاءت نهاية وأيضاً (الأخيرة) لرائدات محاولة للفكر بالأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في ضوء ما اعتبره محطات دولية جديدة أهمها الدور الفادوي للحركات الإسلامية بوصفها التهديد المعاصري للمصالح الغربية - الأمريكية وبالتالي زيادة سمر صادرات خدمات الدولة الصهيونية كتركيبل معتمد في الإقليم أو على الأقل إصادتها التي ما كانت عليه من أسعار إبان التهديد الشيوعي وقبل الحرب الثانية للخليج. غير أن عوامل أخرى وقتت حالات دون مطاعم رابين أهمها الطبيعة المركبة للآزمة الاقتصادية الأمريكية من كساد وهزال إقتصادي لا يسمح بزيادة من الإستقطاعات كذلك قناعة القيادة والمجتمع الأمريكي بأولوية روسيا في إستقطاق الجزء الأكبر من المساعدات في محاولة لإقتناض يلتصين وقرين المحصنة. كذلك طبيعة الفهم الأمريكي للحركات الإسلامية والذي ينتهي

برفض إعتبارها تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية إستناداً إلى جوهرها المعادي للإشتراكية والمحدد لاقتصاديات السوق والمبادرة الحرة كذلك فإن ثمة قوى إقليمية أخرى تتسلسل أن تكون الزراع الأمريكية في صراعها التهديد الأصولي حال الإنقراض بوجوده بل أن بعض هذه الدول تعتبر نفسها - نظراً لارتويعها في خندق المتضررين - في حالة حلف طبيعي غير مقيد مع الولايات المتحدة إزاء مثل هذا التهديد الأمر الذي يبرزها كعناصير قد يكون أكثر جدراً من إسرائيل بالتعالم والمساعدات.

وهنا حل المرفق الروسي الأمريكي - رغم تعهد مراقبي التحالف والتأكيد على طابعية الاستراتيجي - على نظره الأولى لإسرائيل باعتبارها طبقاً إستراتيجياً (إحتياطياً) في انتظار عدو قد يبرز وقد لا يبرز ومن ثم أقل قيمة محاسن.

غير أن إنخفاض قدرة إسرائيل (الآنية) على الإحتراز المباشر إستناداً إلى أهميتها الاستراتيجية لا يعني إنتفاها كاملاً لهذه الأهمية التي لازالت تعرض بجدورها الأخرى في عمق مؤسسات صناعة القرار بل والرأي العام الأمريكي. وكان لابد من نقطة تلتقي (حل وسط) بين الولايات المتحدة وحليفها المعتمد في الإقليم لإيجاد حل بديل لتحويل واستيعاب الهجرة اليهودية وذلك بتفدية مشروع السوق الشرق - أوسطية والإسراع بدمج إسرائيل في التسبيع الحى لنظام (شرق - أوسطي) جديد تكون خطوته التهديدية ذاتها كياناً إدارياً في غزة وبعض مناطق الضفة الغربية كخطوة على طريق إنشاء إتحاد كونفدرالي فلسطيني، أردني، إسرائيلي يهدف إلى كسر المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل - والتي كلفت الإقتصاد الإسرائيلي خسائر تقدر بـ ١٢٠ مليار دولار منذ البداية لتفعلية تنفيذها عام ١٩٩٢ - كقائمة لإطلاق يد السلعة الإسرائيلية المتصورة نسبياً في الأسواق العربية (القريبة والمتخلقة) وكذلك للحصول على نصيب من الإستثمارات والسحابة العربية، الأمر الذي سبق أن ألح إليه «أبايهان» في مقال نشرته له مجلة «بريتكا» عام ١٩٩١ حينما قال وإن هذه الشصوب الفائلة (يقصد إسرائيل والاردن وسليطن) تحتاج إلى الفصل فيما بينها للتعبير عن إستقلالها وتخصيصها الحضارية كذلك لإنها



تحتاج الى الإجماع والحكام فيما بينها بالنسبة لمعظم الأهداف الأخرى، ومن هنا يمكن للهيكل الجماعي أن يخلق التوازن بين التمييز القومي وبين الشكامل المحلي، ثم يقترن بين ذلك الإجماع الكونفيدرالي وبين الاتحاد «النهوكتسي» الذي كان المبشر بقيام الجمهورية الأوروبية حيث دحرية التحرك بدون حواجز جمركية، ومن ثم التعاون في كافة مجالات الحياة الاقتصادية» الأمر الذي بدأت إرهاباته- فعملها- حينما إستقبلت بروصة تل أبيب الإتفاق بارتفاع بلغ ٢٤٦٪.

عبر أن المنافع الحقيقية للإقتصاد الإسرائيلي مستهددة في الظهور عام ١٩٩٦ حيث يتوقع أن يزيد الناتج المحلي بنسبة ٩٪ كل ذلك في إطار برنامج متكامل للتنمية الاقتصادية للمنطقة (مشروع مارشال) قوله الدول الصناعية والبلدان العربية النشطة الأمر الذي تعضده عرضة للاتفاق

التي تشتمل بنودها على صندوق وبنك للتنمية وكذلك برنامج إسرائيلي، فلسطيني، أردني مشترك لاستثمار البحر الميت ومشروع لتنمية الموارد المائية وبرنامج إقليمي لتنمية الزراعة وريط الشبكات الكهربائية وتعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط واستقلاله صناعيا وكذلك برنامج إقليمي للسياسة والنقل والمواصلات والواقع أنه عبر النص- صراحة- عى إنشاء الشرق أوسطية (البند السادس عشر) سيتم ليس فقط إكساب تنمية الإقتصاد الفلسطيني (إجمالي ناتج لا يتجاوز ٣ مليارات دولار) نظيره الإسرائيلي شرعية واضحة بل وأيضا تدشين الإقتصاد الإسرائيلي (العشرون صناعات وتكنولوجيا) بإجمالي ناتج يزيد على ٦٠ مليارات كإقتصاد مركزي يقود مجمل الإقتصادات المحيطة العربية التابعة.

أن الشرق الأوسط يعود بأكمله الى الفترة التي سبقت حكم النظم القومية (الوطنية)

وهي الفترة التي إتسمت بالإندماج الكلي بالقرب، باستثناء أن هذا الإندماج يتم هذه المرة على مستوى أعلى من التبعية والتي يمكن خلفها هيكل سياسي تشكل الجيوش النظامية العربية أساسه الإجماعي الأمر الذي يضمن تأطير علاقة التبعية الاقتصادية ويرجعها بما يحافظ على أفضل شروط إنتاج وإعادة إنتاج هيمنة التبعية وحليفها الإمبريالية.

والواقع أنه بالرغم من بداية أن الأنظمة العربية الحالية لن تشر على تبنيها المتزايدة للغرب إلا أن الشرق الأوسط ليس ببعيد عن التبعضات واجهشانات الإجتماعية والتي ستبقى هنا بتعبئة شعبية جماهيرية تستهدف قلب البنى السياسية الحامية كخضرة أولى ضرورة على طريق تخليق إقتصاد قومي عبر صامد أمام التغيرات لإقتصادية والسياسية الدولية والتحديات الخارجية التي ستبقى بالمقابل مستهددة المزيد من دمج في تقسيم العمل الدولي

الألماني بقروله «أن النمو الاقتصادي لن يتحقق إلا إذا كانت أسواق العمل أكثر مرونة، أي أنه يجب زيادة ساعات العمل وخفض المزايا الاجتماعية التي يحصل عليها العمال وتحجم نظم الضمان والتأمينات الاجتماعية وإعادة النظر في سياسات الأجور لحفزها أو على الأقل تحجيمها».

ويعلق المحللون المصريون ه. صلاح أيوب مصاعداً مدير منظمة العمل الدولية لمركز دراسات العمل في جنيف، «أصحاب العمل في مصر من اقتباس هذا المعنى من مرونة أسواق العمل، فهذا المفهوم قد يؤدي إلى غزو النشاط الاقتصادي دون أن يصبح ذلك خلق فرص عمل جديدة تستطيع أن تستوعب الزيادة السكانية جا. ذلك في دراسته التي قدمها في المؤتمر الذي نظمه مركز الدراسات القانونية بكلية الحقوق جامعة القاهرة في أغسطس الماضي، بتسريع من صندوق الأمم المتحدة للتنمية في إطار مشروع لإصدار قانون عمل جديد يتناسب مع سياسات التحرر الاقتصادي التي يجري تطبيقها في مصر».

مناقشات الخبراء

في سبتمبر الماضي رصدت الجمعية المصرية للإدارة المالية آراء الخبراء وأساتذة الجامعات حول مشكلة العمالة والمديرين الزائدة كمعوقات لسياسة الخصخصة، وعرضتها علي مؤتمر يومي ١٩ و١٨ سبتمبر بغندق شمرد بالقاهرة، بعد أن وجدت تعديداً في الآراء واعتراضات وتحذيرات من أصحاب كل رأي عند الرأي الآخر.

ولمسا يتعلق بالعمالة، يرى البعض أن العمالة الزائدة ظاهرة سائدة فعلاً، ولكن هناك حالات استثنائية لا يصاحبها عمالة زائدة، إلا أن رؤساء هذه الشركات يدعون وجود عمالة زائدة باعتبارها شائعة لتبرير التفات المرتفعة وبالتالي انخفاض ربحية الشركات.

ويرد بعض أساتذة الجامعات بأن جميع شركات قطاع الأعمال العام بلا استثناء تعاني من فائض العمالة.

ويقترح البعض الاستغناء عن جزء من العمالة مع علاج مشكلة المستعفي عنهم، فيرد عليهم آخرون بأن هذا يتطلب وقتاً طويلاً لتنفيذه لأن العمالة الباقية لها مشاكلها، وطالب هؤلاء بفصل معالجة قضية العمالة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، فسواء طبقت السياسة الجديدة أم

مليون عامل .. يعترضون طريق أنصار الخصخصة هي الحل

حسين بلوي

الفكرة ضمن رؤية متكاملة اقتصادية وسياسية لمستقبل الوطن - خاصة أحزاب اليسار.

الاستلة عديدة.. والتضايح المطروحة على الجميع في هذه المرحلة دفعت «اليسار» للتحجج ملف واحدة من أهمها وهي قضية العمالة.. والاستخدام الأمثل لها بما يجتنب المجتمع انفجارات أخرى لمشكلة البطالة وتوابعها.

تحذير للمستثمرين

ينتقد رأس المال في مصر والعالم منذ سنوات سياسات تدخل الدولة في المشروعات الاقتصادية وتحديد شروط العمل.. فيرون أنها تسببت في جمود الاقتصاد وزيادة تكلفة الانتاج وتقليل المرونة والكفاءة والتحد من المنافسة وعرقلة النمو الاقتصادي ومنع التكيف السريع لتطبيقات السوق.

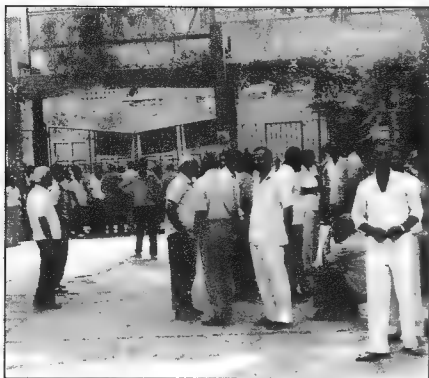
ولهذا فسيجد طالب قيادة الدولة السبع الصناعية الكبرى في اجتماع القمة الذي عقده في يوليو الماضي زيادة مرونة أسواق العمل.. الأمر الذي شرحه بعد ذلك وزير الاقتصاد

والخصخصة هي الحل.. هذا ما يدعيه صندوق البنك الدولي.. والتسببت به الحكومة، ويتهلف عليه بعض شرائح المستثمرين ورجال الأعمال في مصر. إلا أن الخصخصة تواجه عملياً في مصر عقبات عديدة أهمها حجم العمالة التي يقدرها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بحوالي ١.١ مليون عامل حسب موازنة ٩٢-٩٩ بينما يقدرها آخرون بما يتراوح بين ١.٥ مليون إلى مليوني عامل.

كيف تتخلص الحكومة من هذه العبئة أمام الخصخصة؟ هل تسمح للمستثمرين بالتخلص منها أو تخفيضها وتتحمل نتائج ذلك على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعي؟ أم تضع شروطاً أمام المستثمرين تفعلل التزاماتها أمام الدائنين وروكبلهم المثل في صندوق النقد الدولي؟ أم أن لديها مخارج أخرى؟.

الحكومة وخبرائها مازالوا يعقدون الندوات والاجتماعات والمؤتمرات منذ سنوات عديدة.. فهل توصلوا لشيء عملي ضمن رؤية متكاملة يجري تطبيقها؟.

وماذا عن الجانب الآخر؟ العمال أنفسهم ومنظماتهم النقابية والأحزاب التي يرتبط وجودها برويتها واستمرارها بمدى تميرها عن المصالح الاجتماعية للمستعفين والظيفيات



- اعتصام عمال حركة الطيارين



أبى البز الحريرى

الحكومة عاجزة

وتواجه اقتراحات الحكومة فى هذا الشأن انتقادات عديدة من الحبراء وأساتذة الجامعات ، قبل الأحزاب والنقابات.

طرح د. حسين رضى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتخطيط والإدارة عدة اقتراحات على المؤتمر للاستخدام الأمثل للقرى البشرية، أهمها، التوسع فى تنفيذ مشروعات التدريب التحويلي لسد العجز فى مهن معينة من فئات المهن الأخرى، والاهتمام بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة للعملية التدريبية وزارات العمل والإسكان والشئون الاجتماعية والصناعة. وضرورة إحلال التكنولوجيا كثيفة العمالة محل التكنولوجيا كثيفة رأس المال، والتخطيط الإقليمى على مستوى الدولة لتحقيق التوازن فى توزيع الاستثمارات بين الأقاليم المختلفة وتحفيز العاملين على ترك العمل اختياريا (إلا أن المشكلة أمام هذا كما يقول د. كاظم هى تكلفة التأمينات والمعاشات) والإسراع فى إنشاء شركات الأوراق المالية وتنشيط هيئة سوق المال، ودراسة إمكانيات الأسواق العربية والأفريقية لاستيعاب العمالة وزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة بطرح أسهم لتوسيع قاعدة الملكية.

ويرى بعض المستثمرين أن مبدأ التدريب

٧ - طبسقا لرأيهم - لابد من حل مشكلة انخفاض الكثافة لدى العامل فى هذا القطاع، وأنه حتى إذا تم الاستسقاء عن جزء من العمالة فسقطت العمالة الحقيقية غير صالحة فى الأمد القصير لمراجعة الموقف والاتجاه. ويطالب هؤلاء بوضع سياسة طويلة الأمد لعلاج مشكلة العمال جميعا سواء المستغنى عنهم أو التقيين.

وبينما يخفق البعض مع إلزام المشتريين للشركات بالاحتفاظ بالعمال ٣ سنوات كحد أدنى، وإذا تم الاحتفاظ بهم مدة أطول يمنح المالك خصما على البيع، وإذا تخلى عن جزء من العمالة يمنحها تعويضات مجزية. فإن بعض أساتذة الجامعات يرفضون إلزام المشتري بأى ضمانات لحماية العمالة لأن ذلك سيؤدى فى رأيهم إلى استمرار البطالة المتقنة وزيادة تكلفة الانتاج وتقليل القدرة التنافسية للمصادرات، ويرى هؤلاء أن الحل الأمثل هو السماح للمشتريين بالاحتفاظ فقط بالمجم الأمثل للعمالة على أن تستخدم الدولة جانبها من عائد البيع فى امتصاص العمالة الزائدة فى مشروعات البيئة الأساسية. ويؤكد هؤلاء أن على الحكومة أن تبتعد بنفسها وتواجه بشجاعة حقيقية واقع ممرجات الجانب الكبير غير المنتج من الملايين الخسنة من موظفيها.

التحويلي للعمالة الزائدة المزمع الاستسقاء عنها يمكن كعلاج فعال وسريع ، إلا أن بعض خبراء التدريب يردون بأن العدد المراد تدريبه ضخم جدا، ويقدر بعضهم بما لا يقل عن ربع مليون عامل يجب إعادة تدريبهم خلال فترة زمنية قصيرة فى فترة تطبيق سياسة المخصصة المقرر لها حوالي ٣ سنوات، علامة على ضعف الإمكانيات المالية وعدد مراكز التدريب والمدربين وضعف أساليب التعرف على المراهب والأساسيات التى يوجه إليها التدريب لكل فرد، مع ضرورة خلق فرص عمل جديدة تكنى لضخامة عدد خريجي معاهد التدريب سواء كانت فى أعمال فردية أو جماعية.

الحل الثانى لدى الحكومة هو الصندوق الاجتماعى وترى فيه حلا سريعا لتعويض المضارين من سياسة الخصخصة، وهو ليس أقل عرضة للاقتتاد من سابقه، أولها فى رأى هؤلاء، الأساتذة، أن موارده مهما عظمت، وهى فى الواقع متواضعة، لن تحل المشكلة لسبب بسيط وهو أن التضخم فى مصر زائد من تكلفة المشروعات بما يحد من قدرة الصندوق على قبول العدد الكافى منها والتعالى يكون أسهامه فى حل هذه المشكلة محدودا.

جواسيس في القمة

وقى دواسعه الذي قدمها لهذا المؤتمر برصد الجهير المصري د.محسن الحضيبي ثلاثة مداخل رئيسية مطروحة في مصر لمعالجة مشكلة العمالة الزائدة.

المدخل الأول ينتهي مفهوم لتصفية الكاملة للمشروع العام، وتتيح أصحابه عدة طرق أهمها:

* التضييق الكامل على العمالة القائمة في المشروع واستخدام أساليب الإرهاب الإداري والمصنف الوظيفي وإثارة المشاكل للعمال والحط من الأجور والحوافز وجعل مناخ العمل لايطاق وتضييق فرص الترقية خاصة أمام الكفاءات واختيار أسوأ العناصر والتي لاتصح لشيء. لتولي قيادة المشروع للتسجيل بنهائيه.

* استخدام غيبوبة القروض واللائظام وضبابية الفساد الإداري لإشاعة روح اليأس والإحباط.

* استخدام أدوات الصراع الوظيفي وتشجيع حالات الظلم الصارخ وعدم احترام أي قواعد للمعذلة وضرب الحائط بكل منطق أو قيم أو مثل عليا.

ويتم تغليف هذا كله بنظام تعقيم اعلامي شديد السيطرة لايصبح نقاد كلمة حق.

ويهدف هذا الأسلوب إلى إجبار العاملين - اعصام صلا فركات البطاريات

على ترك المشروع بإرادتهم أو رغباً عنهم من خلال المرض النفسي والجسدي والعقلي أو حدوث حالات الوفاة المبكرة نتيجة لهذه الأمراض خاصة أمراض الذئبة الصدفية والسكنة المخية والتقلية والجلطات الناجمة عن الوضع المساء لهذا الأسلوب.

ويتم د.الحضيبي أصحاب هذا المنهج بأنهم مرضى نفسياً أو مختلين عقلياً أو جواسيس تم زرعهم في قمة الجهاز الإداري ليقوموا باستخدام هذا الأسلوب بتدمير الإنسان ومقدورات الوطن. كما أن هذا المنهج يؤدي إلى غر ضواهر الإرهاب وتفشي الجرائم الاقتصادية والاجتماعية وإلي تدهور كل شيء..

الطبيب وداقن الموتى

وإذا كان المنهج السابق أشبه بذاقن الموتى فإن د. الحضيبي يطرح مدخلا آخر يصفه بمنهج الطبيب المالح ويتكون من عدة عناصر أهمها إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمشروع بهدف توسيع نطاق وإيجاد مجالات ووظائف جديدة وفرض جديدة للتشرفي ولتحقيق الذات للعاملين ومعالجة التنظيمات غير الرسمية للمشروع من خلال دراسة علمية، وتحقيق ذلك تشغيل العمالة الزائدة بإيجاد وظائف منتجة ومشبعة لها. ويضيف د. الحضيبي أن مشروعات القطاع العام تعاني

من فائض عمالة إلا أنها أيضاً تعاني نقصاً حاداً في العمالة من نوعيات معينة، بل إن هناك خطراً إنتاج كاملة لاتعمل لعدم وجود عمال، ويبيع ذلك لسوء توزيع العمالة وانحراف أهواء القائمين على إدارة القطاع العام، وتسخيرهم إمكانيات الشركات التي يديرونها لخدمة مشروعاتهم الخاصة المتوقعة بأسما زوجاتهم وأبنائهم.

ويضرب د. الحضيبي مثلاً بإحدى الشركات بلغ الاستعداد فيها أن وصل عدد سكرتيرات رئيس مجلس الإدارة إلى ١٦ سكرتيرة يعاونون ١٠ سماعة، وكان لدى بعض مدبري الصنم ٨ سكرتيرات وسماعة في المدخل الذي كانت تعاني فيه وحدات الإنتاج ومراكز التسويق من نقص حاد في العمالة لدرجة توقف بعض خطوط الإنتاج وإغلاق بعض أقسام البيع ومناقذه.

ولهذا يتضمن المدخل الثاني ضرورة التدريب التحصيلي للعمالة. بالإضافة إلى ربط الحوافز بالتسويق وبهذا يمكن تحويل العمالة الفائضة إلى رجال بيع وشرق مهام لكسب عقدة البيع أو الصفقات البهيجية. وتحديد نسبة من الأرباح يحصل عليها العاملون كشركاء فيه، ومشاركتهم في الملكية وتشكيل منهم الجمعية العمومية للمساهمين، فهم الأكثر دراية بما هو قائم في المشروع والأكثر على توجيه العمالة الزائدة إلى وظائف منتجة.

أما المدخل الثالث، فهو رؤية مستقبلية شاملة، كما يصفها د. الحضيبي، تسعى لزيادة حجم وفصالية المشروع، وتستهدف تطوير بنية وقواعد الادارة، وهيكل وبنیان الوظائف وكفاءة استخدام الموارد والاهتمام بالصحة- النفسية والجسدية للعاملين، ومهارة صنع الفرص التصريفية وتوليد دافع أفضل للدخل والابتكار وتحقيق إشباع أكبر لاحتياجات السوق.

تخفيض ساعات العمل

ومشكلتنا العمالة والبطالة مطروحتان على المستوى الدولي وتزداد حدتهما في ظل الكساد الذي يسود الاقتصاد العالمي. وي طرح د. صلاح أيوب في دراسته مفهومين يجري مناقشتهم علي نطاق واسع في أوروبا ومختلف بلاد العالم بهذا الشأن. الأول هو «العمل لبعض الوقت» وهو لايجد قبولا واسعا في بعض الدول الأوروبية مثل أسبانيا واليونان، وبالطبع في الدول



التامة عامة كما يقول، الحبيب المصري، فالعمل لبعض الوقت سيترتب على تطبيقه تخفيض الأجور وبالتالي المعاشات التي سيحصل عليها العامل بعد التقاعد، والأجهزة التي يستحقها، كما أنه لا يصلح لصر في الظروف التي قر بها حاليا ولن يطبق قبل عشر أو خمسة عشر عاما، وسيترتب على تطبيقه زيادة مشكلة البطالة المتنامية وتدنى الانتاجية وسيتركز في الأنشطة الخدمية وبين العمال غير المهرة ذوي الأجور الصغيرة أصلا ويؤدي إلى المزيد من خفض مستوى معيشتهم.

والقائي: هو تخفيض ساعات العمل وهو ما لا يترتب عليه نقص في الأجور والمعاشات، كما يتيح إمكانية استيعاب جزء من العاملين دون تأثير على حقوق العمال الحالية.

يرتق أبو العز الحريري عضو الأمانة المركزية للجمع وأمين الشئون البرلمانية والمنظمات الديمقراطية، مع فكرة تخفيض ساعات العمل، سواء البرومية، أو عن طريق وضع نظام لتشغيل ودية رابعة مع منع العاملين على أربع مجموعات أجازة يومية كل أسبوع لكل مجموعة. بالتناوب مع استمرار العمل طوال الأسبوع، وينشئ فكرة المعاش المبكر بعد ٣٠ سنة خدمة بدلا من ٣٦ سنة كما هي قائمة الآن لمخاطر ذلك اجتماعيا على العاملين

للمعاش في من مبكر، اقتصاديا بإعداد الاستفادة بهؤلاء العاملين في وقت يكونون قد اكتسبوا فيه مهارات وخبرات عمالية، فضلا عن المخاطر الأمنية لذلك.

نورج صارح

شركة مصر حلوان للفزل والتسيج إحدى شركات القطع العام، يعمل بها أكثر من ١٧ ألف عامل والمطير كما يقول أمين عام نقابتها مصطفى عبد الفقار، أن ٦٠ ساكنة قطيعة بها وظروط التجهيز والتفصيل تعمل ودية واحدة فقط، فهل يعقل أن تشتري ماكينة يبلغ ١٢٠ ألف جنيه ولا تعمل سوى ودية واحدة؟ ثم نشكر من الصالة الزائدة، بل مشكلة عدم التشغيل الأمث ومشكلة متفارقة.

ويرى مصطفى عبد الغفار، أن الهدف الحقيقي من هذا الضجيج المتفعل حول مشكلة العمال هو إظهار فشل القطاع العام والبحث في كل الطرق وأي الطرق مهما كانت آثارها الضارة لتسهيل المخصصة، وبيع شركات القطاع العام، وتصفية مالا تستطيع الحكومة بيعه، ولا حل لهذه المشاكل سوى سياسات بديلة تستهدف تشغيل ظروف الانتاج بكامل طاقتها، وتستوعب بالتالي عمالة جديدة فضلا عن تشغيل العمالة القائمة بشرط حماية السوق والصناعة المصرية من سيطرة

الإغراق بإجراءات صارمة حتى لا ينتج العمال بترامك انتاجهم في المخازن، وتدهور اقتصاديات الشركات وتقل امكانية خلق فرص عمل جديدة ثم يتحدون عن العمالة الزائدة.

لقد خرج من شركة مصر حلوان فقط خلال السنوات الخمس الماضية حوالي ٢٥٠٠ عامل للبرغ من التقاعد أو العجز أو الوفاة بخلاف من تم فصلهم أو استقالتهم أو حصلوا على أجازات بدون مرتب للعمل بالخارج أو في الداخل أو بتسوية المعاش المبكر. كل هذا في ظل سياسة ترقب التمهينات بالقطاع العام، فلماذا إذن كل هذا الضجيج؟

ويضيف عبد الحميد الشيخ أمين العمال بالتجمع، أن فرضي السياسات الحالية وأولوياتها المتحيزة لرأس المال تزيد هذه المشاكل ولا تدفع لحلها، فالمشكلة باختصار أنها سياسات لا تلبي مزيد من الاستثمار، أي خلق فرص عمل جديدة يمكن أن تستوعب العاملين ومن يراء تدريبهم التحصيلي، وبالعكس فهي تشجع على النشاط الرعي الانتاجي، كما تدفع إلى مزيد من الكساد خاصة مع إعادة توزيع الدخل القومي ما يؤدي إلى مزيد من الفقر للأثرياء، والفقر للفقر، الذين تتسع دائرتهم باستمرار التمثل العديد من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى خاصة من الذين يعيشون على الأجر فقط. يرى ضرورة ربط الإعفاءات للمستثمرين بما يقتضونه من مشروعات ذات طبيعة إنتاجية ذاتة نسبيا وقدر ما تستوعبه من عمالة..

وعد..

فالقضية خطيرة بما تحمله من آثار اجتماعية واقتصادية وأمنية. والحكومة تدور في نفس الدائرة الضيقة المحكومة بسياسات المخصصة والفقر والتي لا تهتم بمصالح المواطنين والجماعي والأمشي.

والرأسمالية وغيرها تتصارع أراؤها ومراقفها بشأن الأطروحات الحكومية التي تراه والعا وأساليبها أيضا عند..

والتنظيم النقابي للعمال لأثر حقيقي له في هذه الصراعات.

وأحزاب اليسار مطالبة بمهاجمة رؤى ومواقف وحركة موحدة واضحة المعالم حول قضايا محورية عديدة تتعلق بمستقبل الوطن والشعب.. في مقدمتها قضية العمالة.. والبطالة.

الخبراء يؤكدون: حلول الحكومة لمشكلة

العمالة فاشلة



مؤقر في «شبرد» يشهد هجوما على الفساد

والتعسف والتعظيم الإعلامي



جواسيس ومرضى.. في قمة الجهاز الاداري!!



الدول الصناعية تطالب بخفض الأجور وزيادة

ساعات العمل.

بنهاية الموسم ١٩٩٣/٩٢. ويعسرد ذلك لسببين رئيسيين، الأول، زيادة كميات القطن الأمريكي المستورد لأسباب مجهولة والثاني لاعتماد سياسة التصدير على طرق لم تعد صالحة في الوقت الحالي وغزو أقطان العالم أسواق القطن المصري بأسعار أقل ويوسائل أحدث.

ويرتبط بهذا- وفقا لتقارير شركات تصدير القطن- أن الحكومة أو واضعي خطط التصدير يعتمدون على تصدير القطن الممتاز أكثر من الطويل والمتوسط الثقل، وهذا مظهران أكثر من غيرهما في أسواق العالم. وتتوقع شركات تصدير القطن أن يصل حجم المخزون أو ما يسمى «بالفلة» من قطن التصدير بنهاية موسم ١٩٩٤/٩٣ إلى أكثر من مليوني قنطار، نظرا لاستمرار أخلاء العام الماضي والأعوام السابقة، سواء التركيز على إنتاج أقطان ممتازة لم تعد أسواق العالم والأسواق المحلية في حاجة لها، واستمرار الاستيراد بكميات أكثر من احتياجات السوق، بالإضافة لعدم دراسة السوق العالمي دراسة جيدة والوقوف على احتياجاته الفعلية.

أعفاء جديدة

بعد زيادة الكميات المطروحة «من أسواق التصدير، والانخفاض المستمر في التصدير حتى بلغ أقل من ثلث المستهدف، حذرت شركات تصدير الاقطان من مخاطر الأزمة التي تتعرض لها، وطالبت بأن تتحمل الدولة أعباء، ومصاريف الكميات غير المصدرة، وتتضمن تلك الأعباء في رسوم تخزين وحراسات، وتأجير لمخازن جديدة خاصة بعد وصل المخزون السنوي إلى ٥٠٠ ألف قنطار. وزاد من الأزمة أن شركات القزل المحلية رفضت هي الأخرى إستلام ثلثي الكميات المخصصة لها من الاقطان الممتازة المرتفعة الأسعار.

وتوضح الأرقام هنا حجم الأزمة، فقد تم تخصيص مليون قنطار للتصدير عام ١٩٩٢/٩١ لم يتم تصدير سوى ٢٨٥ ألف قنطار، وفي العام ١٩٩٣/٩٢ لم يتم تصدير سوى ٣٣٠ ألف قنطار من مليون قنطار. أما الرسم الحالي فالتعاقد عليه حتى الآن لا يتجاوز ٣٠٠ ألف قنطار من مليون قنطار أيضا.

وتقول الأرقام الرسمية أيضا أن شركات

سياسات الحكومة ما زالت وراء تدهور ذهبنا الأبيض

نكتة: مصر تتحول من مصدر إلى مستورد للقطن !

مخزنه المصري

الاستيراد المخزون

وكانت الحكومة قد حددت خلال العامين الماضيين مليون قنطار كل عام للتصدير من النوعين الطويل والممتاز. ونتيجة لفشل سياسة التصدير تزايد الفائض السنوي من القطن المحلي حتى بلغ ١٢٢ مليون قنطار

د. يوسف دالى



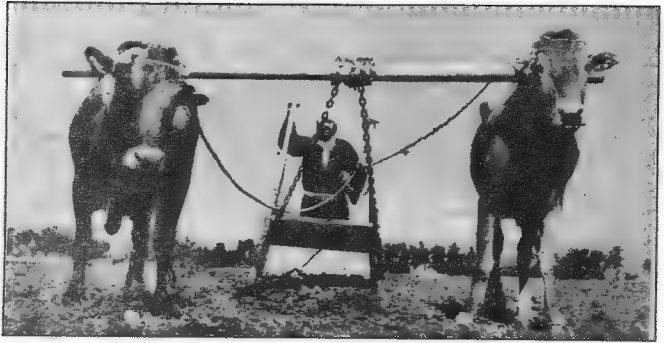
لعم أحد الفلاحين خديه عندما قلت له أن مصر تصفوره قطناً. قال «بأنهار... وكان الحكومة أخراج منها الإبراد... ده مش إحنا بص». «والإبراد» تعنى فى لغة الريف بالمفهوم الاقتصادى. حصيله الناتج السنوى للسنة الزراعية، وهو مايشتمل فى ثمن القطن. ومنه كاننا! مخرج الابن والبت ووتكسى» العائلة، ويتم سداد الدين.

عجز حكومى

واستيراد القطن فى مصر لم يحدث فى الفترة الأخيرة فقط. ابتدئته الحكومة منذ سنوات للتغطية على فشلها فى رسم سياسات واضحة للزراعة خاصة للقطن فقد وأص إنتاج القطن إنخفاضه حتى بلغ ١٢٢ مليون قنطار العام الماضى، ورغم الزيادة التى تحققت فى موسم ١٩٩٣/٩٢، وترفع زيادة فى موسم ١٩٩٣/٩٢، لم يصل المحصول إلى ٧٢٢ مليون قنطار، إلا أن هناك نقصا يصل إلى ٣ ملايين قنطار فى الإنتاج من عام ١٩٨٣/ ١٩٨٤ أى منذ عشر سنوات بالكاد والتمام. ولم يشوقف الأمر عند هذا فصعد عام ١٩٨٥/٨٤ بدأت الحكومة تلبأ لاستيراد القطن الأمريكى «المصرف» بإسم «الهيا» للتغطية على عجزها.

ففى عام ١٩٩٢ استوردت مليون قنطار فى موسم ١٩٩٣/٩٢ استوردت ٧٣٠ ألف قنطار. الفيسر أن الحكومة تدعم كل قنطار قطن أمريكى ببلغ ٤٢ جنيها!!

(٣٢) اليسار/ العدد الخامس والأربعون / نوفمبر ١٩٩٣



أصناف جديدة

وتتلقى سياسة المجلس الأعلى للأقطان مع مطلب لشركات الفزل، وبالنسبة بمصلحة تطوير وتجديد شاملة للمغازل المحلية لتتواءم مع التطورات الجديدة وكافة أنواع الأقطان. وتخصص ميزانية للبحوث تستهدف أساسا التوصل لسلالات جديدة ذات إنتاجية عالية، على أن يكون الهدف الأساسي هو التصدير والدخول للأسواق العالمية وبأسعار مناسبة تتنافس الأسعار العالمية والتي تعرضها العديد من الدول التي دخلت السوق العالمي حديثا مثل تركيا وسويها وإسرائيل.

وفي النهاية نقول أن المطلوب سياسة واضحة تعمد بالقطن المصري والذهب الأبيض سابقا، إلى السوق العالمي، فمن الواضح أن هناك حاجة لإيجاد ولكننا لا نرى لها.

ولكن يجب أن تكون السياسة الجديدة دون أن رجائية على المنتج المحلي، وهو التلاح، خاصة أن هناك أصوات داخل الحكومة تطلب تخفيض سعر القطن تدريجيا، وهو ما بدأ فعلا في أسعار توريد القطن للمزارعين بواقع ٢٠ جنيه للقطار.

فالواقع يؤكد أن الفلاح لم يخترع نوع المحصول الذي يزرعه، فالحفظ هو الذي يفرض النوع الذي يريد. وبالتالي فالمشكلة ليس في المنتج الزراعي ولكن فيمن وضع السياسات. ومن هنا يجب وضع الأمور في إطارها الطبيعي لا نقاد متعقبي من محاصيلنا الزراعية.

حلا آخر، وهو إعادة تقويم السياسات الانتاجية من العام القادم. بحيث تزداد كميات الأقطان التي تلقى طلبا محليا وعالميا خاصة أن الفائض «الفضلة» خلال السنوات الماضية معظمها من الأقطان الممتازة. ولحل المشكلة العام الحالي اقترحت الشركات تلبية معظم احتياجاتها القطن المتوسط والطويل من الانتاج المحلي، والاستيراد فقط على قدر الاحتياجات، دون إجبار الشركات على الاستيراد.

مفاجأة

وكانت المفاجأة أن شركات الفزل فرجت بأن المجلس الأعلى للقطن وضع سياسة منذ سنوات ولم تخسر من الأرباح الأسباب مبهمة. وتقدم تلك السياسة على العودة للأسواق العالمية بوقف تصدير الأقطان التي تحتاج لها الأسواق والمغازل المحلية خاصة الأقطان طويلة ومتوسطة التسيلة، والعمل على تصدير الأقطان التي تحتاج لها الأسواق والمغازل المحلية خاصة الأقطان طويلة ومتوسطة التسيلة، والعمل على تصدير الأقطان الممتازة بسعر تنافسي، مما يفتح الباب لعودة القطن الممتاز المصري إلى أسواق العالم بواقع مليون قطار سنويا. وفي نفس الوقت تقوم سياسة الأرباح- على خفض ساحات الأقطان التي لا تلتقي قبولا عالميا ومحليا، والتحكم في الأقطان ذات الجودة العالية والمعروفة من مصر سابقا.

الفزل المحلية خصص لها الموسم ١٩٩٢/٩١ حوالي ٨٠٠ ألف قطار من القطن الممتاز لم تستخدم منها سوى ٤٠ ألف قطار، نظرا لوجود قطن مستوردة أمريكي من نوع الهما يسخر أرض «مدموم» من بلاده ومن مصر في نفس الوقت. وفي موسم ١٩٩٣/٩٢ استخدمت شركات الفزل ٦٠٠ ألف قطار. ومن المتوقع أن تستخدم شركات الفزل المحلية نفس الكميات.

هذه الأرقام كلها تكشف عن مصدين خطيرين في الأزمة، الأول أن الحكومة مصر، على إنتاج أصناف لا تلقى قبولا عالميا أو محليا، والثاني الاستمرار في استيراد أقطان أمريكية مدمومة تستهدف في النهاية ضرب الإنتاج المحلي وطرد، ليس فقط من الأسواق العالمية بل من السوق الداخلي.

الحل بسيط

وليس الحل مستعصيا في تلك الأزمة فقد وضعته شركات تصدير القطن. والمنازل معا. فقد قدرت الانتاج للعام الحالي بنحو ٧٣ مليون قطار حوالي ثلثها من القطن الممتاز والباقي من المتوسط والطويل التسيلة. وتصل احتياجات السوق المحلي من الأقطان المتوسط والطويل إلى ٦٣ مليون قطار. وتوفر السوق المحلي من تلك الاحتياجات ١٤ مليون قطارا، والباقي يتم توريده من طريق الاستيراد، ولكن الشركات تطرح هنا

يحتمل د. رمزي زكي مكانة راسخة في فكرنا الاقتصادي المعاصر وأصبحت إسهاماته النظرية التي وصلت إلى مايزيد على العشرين مؤلفاً بمثابة السلاح المشهور في وجه من يريدون الالتفاف حول آمال الجماهير العريضة من شعبنا تحت دعاوى زائفة عن حياة الرفاة في ظل ما يسمى بسياسة الإصلاح الاقتصادي . ونظراً للجدل الواسع الذي يدور في الأونة الراهنه حول اتجاهات أسعار الفائدة في الأسواق المصرية فالغالبية من الاقتصاديين يرون في انخفاض سعر الفائدة إلى ١٢.٥٪ على الودائع قصيرة الأجل و ١٣٪ على الودائع المتوسطة وطويلة الأجل ه أكبر الأثر في ضرب حالة الكساد التي يعانيها اقتصادنا مثلما كان ارتفاع سعر الفائدة في السابق سبباً في كبح جماح التضخم. وفي هذا الحوار يوضح رمزي زكي حقيقة مايدور حول سعر الفائدة باعتبارها أحد السياسات النقدية وأثرها في الحالة العامة للأسواق من تضخم أو كساد.



حوار مع د. رمزي زكي سعر الفائدة.. وتحرير التجارة

للادخار هو الدخل وليس سعر الفائدة، فالمعنى الذي ركز عليه كينز في هذا المجال وأصبح محل قبول عام هو أن الادخار يتحقق من الفائض الذي يتحقق من الدخل بعد الرفا . من حد الاستهلاك الفردي وهذا الفائض هو الذي يمكن ادخاره وعليه ماذا يحدث سعر الفائدة المرتفع إذا لم يوجد هذا الفائض القابل للادخار؟ فالرجل الفقير الذي لا يملك دخله لمواجهة متطلبات استهلاكه الفردي لن يدخر مهما ارتفع سعر الفائدة. وهذا ما يمكن ملاحظته الآن بالنسبة لقدرة العمال والطبقة المتوسطة على الادخار، ولو نظرنا الآن تحديداً إلى أثر رفع الفائدة الذي تفسره في ضوء برنامج التشبيث والتكيف الشكلي الذي وضعته مصر مع صندوق النقد الدولي في السنتين الأخيرتين ووصوله إلى مايقارب

عبد المولى اسماعيل

والاقتراب به إلى معدل التضخم السائد سوف يؤدي إلى زيادة الحافز للادخار وهذه هي النظرية الكلاسيكية في علاقة سعر الفائدة بمعدل الادخار . وهي النظرية التي تفترض أن الحافز على الادخار هو سعر الفائدة.

ومن المعلوم أن تلك النظرية قد تعرضت لنقد لا هوادة فيه من قبل النظرية الكينزية التي ربطت بين الدخل من ناحية والادخار من ناحية أخرى حيث أن المستوى المحدد للميل

* ماهو أثر ارتفاع الفائدة - باعتبارها إحدى الأدوات النقدية على زيادة الحافز للادخار مع التطبيق على الواقع المصري؟

* سعر الفائدة يجب النظر إليه من زاويتين

الزاوية الأولى باعتبارها عائد يدفع للمدخر، الزاوية الثانية أنه تكلفة لرأس المال ولهذا فإن أي تغير في سعر الفائدة يؤثر على هذا العائد وتلك التكلفة ومن هنا تأتي الآثار المتعارضة لرفعه أو خفضه فيما يتعلق بتأثيره على الحافز على الادخار وتأثيره، على الميل للاستثمار وقد استند صندوق النقد الدولي في توصيته على رفع سعر الفائدة من خلال تمريره في السوق النقدي على حجة نظرية مشكوك فيها، وهي أن رفع سعر الفائدة

الـ ٢٠٪ «سعر الفائدة على أدون الخزانة» إلا أن متوسط الادخار في مصر لم يرتفع بل ربما يكون قد انخفض وهذا الترسد لا يتعدى الآن في أكثر التسهيلات تقاضا ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي والسبب في ذلك هو أن سياسات هذه البرامج قد خضعت من مستوى الترسد الاقتصادي والدخل ومستوى معيشة الغالبية العظمى من المصريين ولهذا فرغم ارتفاع سعر الفائدة لم يرتفع معدل الادخار في مصر. لكن هنا علينا أن نلاحظ أن هذا الارتفاع في سعر الفائدة والذي بلغ ذروته على أدون الخزانة قد أدى إلى ما أسماه حدوث حراك ادخاري (إذا جاز استخدام هذا التعبير) يعني أن الآخرين المغفلين في مصر أصبحوا يغيرون أوعية ادخارهم طبقا لما تعطيه من عائد مرتفع.

«دكتور رمزي تحدثت عن أثر ارتفاع سعر الفائدة على الميل للادخار نريد أن نتناول الجانب الآخر وهو أثر ارتفاع سعر الفائدة على الاستثمار والتسرع الاقتصادي في مصر».

«لا يجوز للتجليل أن ينتهي قبل أن نتوقف قليلا عند التأثير السلبي الذي أحدثته زيادة سعر الفائدة على الميل للاستثمار والتسرع الاقتصادي في مصر. أننا هنا نتكلم عن سعر الفائدة باعتبارها تكلفة لرأس المال الثابت والجاري فارتفاع هذا السعر أدى إلى ضرب الميل للاستثمار في الصميم حيث لم يعد في مقدور المستثمرين الجدد تحمل هذه التكلفة المرتفعة لرأس المال الثابت والجاري.

ولهذا فإن أصحاب القروض المالية فضلوا -وهذا سلوك يتسق مع قواعد الرشيد الاقتصادي- أن يتجهوا بهذه القروض للاستثمار في الأوراق المالية (أدون الخزانة وشهادات الادخار) خاصة وأن الفوائد في هذه الأكوام الاستثمارية ربما تكون أعلى من أسعار الفائدة في مصر قد قل نشاطها فقلنا أخيرا إلى أثر الأنشطة الطويلة التي كانت قد تفتتت براسياتها منذ أن ارتفع

سعر أدون ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع مواز في مستوى الأسعار في مصر».

«أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى إشغال نيران الأسعار في مصر ذلك أن الاستثمارات الانتاجية القائمة والتي كثيرا ما تعتمد على الاستثمار في تحويل نشاطها إلى الاستثمار والتسريع اضطرت أن ترفع من أسعارها النهائية التي تباع بها حتى يتكفى مواجهة هذه الزيادة الإضافية في التكاليف (تأهيك

عن الزيادات الأخرى التي حدثت في بدو التكاليف مثل أسعار الكهرباء -البنزين- المراد الحام المحلية والمستوردة. وارتفاع الأسعار الرسوم على الخدمات العامة، وضريبة المبيعات.

ولكن اسمع لنا دكتور رمزي أن نتصالح. هل يقل ارتفاع الأسعار مشكلة إذا كانت أسعارنا متعقبة؟ صحيح أن زيادة الأسعار قد لا تقل مشكلة إذا كان السوق المحلي في حالة انتعاش. لكن المشكلة في حالة مصر محددا أن هذه الزيادة التي حدثت في الأسعار وانخفاض شديد في مستويات الدخل الحقيقية وارتفاع واضح في معدلات البطالة من هنا عرفت مصر ظاهرة التضخم الكسادى.

ولكن ماذا بعد أن المجهت الحكومية المصرية خفضت سعر الفائدة بشكل تدريجي، وماهى الآثار المترتبة على الخفض، وخاصة في ظل تحرير التجارة؟

«بهذا نقول أنه من الناحية النظرية من المفروض أن يؤدي خفض سعر الفائدة لزيادة الميل للاستثمار إذا كانت عناصر السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى تحفز الاستثمار والنمو، فانخفاض سعر الفائدة هو في التحليل النهائي خفض في تكلفة رأس المال وبالتالي قد يغري هذا المستثمرين على القيام بمزيد من التكريرات الرأسمالية الثابتة لكن يبدو لي أن ذلك لن يتحقق في الفترة القادمة بسبب السياسة المالية التي أعلنت مؤخرًا من تحرير التجارة الخارجية ذلك أن المستثمرين الجدد أصبحوا (كما هو الحال بالنسبة للمستثمرين القدامى) في حالة عدم اطمئنان وثقة بالنسبة لدى قدرتهم علي مواجهة المنافسة الشرسة وغير المتكافئة التي ستتشأ بعد هذا التحرير بين المنتجات الوطنية والمنتجات المسيلة المستوردة، ونظرا لبعيد المسافة بين تجربة التصنيع في العالم الرأسمالي المتقدم وذلك التجربة الوليدة في مصر فإن الشعور الذي ينتاب المستثمرين الآن هو التوجس من إقامة أي صناعة جديدة يمكن أن تنمر مستغلا من خلال المنافسة غير المتكافئة بين الإنتاج المستورد والإنتاج المحلي المشوب. بل إنني أتوقع أنه في ضوء عملية التحرير السريع للتجارة الخارجية وارتفاع معدلات الربح في هذا المجال فإن المستثمرين الجدد سيقطنون الانحاء إلى الاستثمار في مجال الاستيراد فهنا المجال أكثر يسرا وتسهلا وربما عن مجال النشاط الاتجاعي الحقيقي في الصناعات

التحويلية. أو حتى الزراعة المصرية. * ولكن ماهو أثر هذه الوضع الجديد على الشرائح المختلفة من الرأسمالية المصرية؟

«بالأكيد ستتغير شرائح أخرى جديدة من الرأسمالية المحلية التي تتعامل في الاستيراد في الوقت الذي ستتدهور فيه شريحة الرأسمالية المحلية المنتجة؛ فكان إذن سياسة التحرير الاقتصادي قد أدت إلى إحداث موجة شديدة من الإنكماش في مصر في الستين الأخيرين وشعوى في المستقبل القريب إلى إعادة هيكلة طبيعة الرأسمالية المصرية، ليعود أن قامت شرائح لأهأس بها من الرأسمالية المصرية باستثمار جانب كبير من ثرواتها ومخزائنها في إقامة بعض الصناعات التحويلية التي أنهت فيها نسبيا كفاءة طيبة صناعة المنسوجات، والملابس الجاهزة، والصناعات الخشبية، والإنكماش، ومصادر البناء... إلى آخره... إلا أن هذه الكفاءة تتعرض الآن لقوى معاكسة قد تؤدي إلى واد هذا التجربة وهذه قتل خسارة على مصر من ناحية سيؤدي غلق هذا الصناعات إلى خفض مواز في الناتج المحلي بالقيمة التي كانت تحتلها منتجات هذه المؤسسات فضلا عن الزيادة التي سحذت في البطالة بعد تصدير وتشريد العمال التي كانت تحصل فيها، وحدوث خسارة في الموازنة العامة للدولة تتمثل في الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي كانت ستدأها من نشاط هذه المشروعات.

«إذن هو سيؤثر خلق هذه المصانع وهذه الاستثمار على الميزان التجاري، وسعر الصرف، وزيادة مديونية مصر».

«إن زيادة في الاستيراد سوف تؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري المصري مما سيعرض احتياطات مصر للاستنزاف وإلى الضغط على سعر الصرف للجنة المصري وإلى ظهور عنصر جديد سيتنام مستغلا في مديونية مصر وهو الاقتراض الخارجي الذي سيحصل عليه المستوردون من القطاع الخاص لتحويل صفقات الاستيراد وهو خطر يزيد مديونية مصر مستغلا خاصة وأن الاقتراض الذي سيحدث في الطلب على الواردات لن يفلح بغير مواز في قطاع الصادرات.

وهذه التوقعات في الحقيقة لا تقولها من فراغ ولا تقل أي نوع من المضاربة الفكرية فقتل التحليل الاقتصادي قبل عن تجارب الآخرين الذين سبقونا في الضل على نفس هذا الطريق يؤكد ترقعاتنا.

الاستيراد يفتح باب الافلاس للصناعات الوطنية

رئيسه مهندس محمد سالم محمد بن
الشركة مهددة بفلان أبراهيم تماماً إذا استمر
الروح على ما هو عليه لمدة أطول، خاصة أن
كميات الحديد المستورد تفوق احتياجات
الأسواق المحلية باستيراد أي إنتاج محلي،
والتي تقل نحو ٦٥٪ من احتياجات السوق
السنة.

وعلاوة على ذلك هناك نحو ٧ مصانع
تعمل في نفس المجال، ومعظمها قطاع خاص
لم تنج من الأزمة، بل أصبحت أكثر تهديدا
بعد الخطر الذي تواجهه الشركات الكبيرة.

طريق آخر

وحاول المنتجون البحث عن مخرج آخر
للأزمة وذلك عن طريق استصدار قرارات أو
قوانين لمواجهة الإغراق والدعم الذي تقدمه
الدول الأجنبية، وقد استجابت بعض الأسر
لهذه الطلب، وأعلن رئيس الوزراء، عن
تشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون لحماية
الإنتاج المحلي، ووضع على الاستيراد، ودعا
رئيس الوزراء، الغرف التجارية والصناعية
للعقد اجتماعات لهذا الغرض ولبحث الشكل
المناسب لمشروع القانون والإجراءات المقادة.
ولكن تمحورت تلك المناقشات إلى اتهامات
مبتدأة بين المستوردين والمستثمرين حتى
وصلت للكشف عن وقائع فساد.

وتقدمت شعبة المستثمرين ومثّلوا
المنتجين بمذكرة إلى رئيس الوزراء، طالبوه فيها
بمشاركتهم فعليا وعمليا في أي إجراء تتخذه
الحكومة، وتشكيل لجنة متابعة للاستيراد،
ومحدد حصص الإنتاج، وأن يتقدم صاحب كل
ترخيص استيراد بمناقشة عن الاحتياجات
الفعليه من السلع، وأن يحدد جهات الإنتاج
بنفسها بسبب الرسوم الجمركية على كل سلعة
وفقا لأسعار التكلفة داخل البلاد، بحيث
يكون هناك توازن في الأسعار بين المنتج
المحلي والمستورد.

وكان قرار رئيس الوزراء بإحالة كافة
الاقتراحات لمؤتمر قومي من مواجهة الإغراق
سيتم عقده خلال شهر أكتوبر الحالي.
ولكن مازال السؤال يطرح نفسه على
لسان المنتجين هل سيحل هذا المؤتمر المشكلة
وهل ستتحول الحكومة في النهاية إلى
قرارات حاسمة لمعالجة الآثار السلبية والخطيرة
الناجمة عن أولى مراحل تحرير التجارة
الحاجرية.

محمود الحضري

الجهات الحكومية استغلت قرار وقف استيراد
الظن الأمريكي ضد المصانع وليس لصالحهم،
وهذه هذا التصرف الجدي بقلق مصانع
جديدة بالإضافة للمصانع التي أغلقتها قرارات
الاستيراد.

مطلوب وقاية

ولأن الاستيراد حدد كل الصناعات فقد
تقدمت غرف الصناعات المختلفة الكيماوية
والهندسية والتعدينية بذكرات أكثر من ١٢
جهة، أعلت فيها أن الاعتماد على تعريفة
جمركية واحدة ليس كافيا لحماية الصناعات
الوطنية، بل سيفتح الباب أمام إغراق الأسواق
بالسلع الأجنبية خاصة الرخيصة، وطالبت
بمذكرات الغرف الصناعية بنظام وقائي جديد
لمكافحة الإغراق وحماية الصناعات القائمة.
وذكرت أن فتح الباب أمام السلع الأجنبية
دون قيود، سيؤدي إلى مزيد من البطالة.

خطر أكبر

الخطر الأكبر في وجهة نظر المنتجين
هو الذي تمثل في التهديدات التي تواجه صناعة
الحديد والصلب، فقد تدخل أكثر من أربع
وزراء، في محاولة للوصول لحل لأزمة تلك
الصناعة. فقد كتبت مذكرة لشركة الحديد
والصلب أن قرارات فتح باب الاستيراد وخفض
الحماكة على حديد التسليح أدت إلى خسائر
بالشركة خلال الشهرين الماضيين تجاوزت ٣٦
مليون جنيه، فطلت في تعطيل خطوط إنتاج،
ووكود منتجات بشكل كبير، وزيادة في
أسعار المواد الخام بزيادة الحماكة على الخام
ونخاضها على الإنتاج تام الصنع.

وتقول الشركة في مذكرتها التي أعدها
رئيسها، «على حالي أن المشكلة مزودة
فهناك باب للاستيراد دون قيود عبر الحدود
الليبية، يضاهي إلى ذلك الدول الشرقية التي
بدأت في دفع كميات كبيرة من منتجاتها
مستغلة قرارات حكومية لم تناقش بشكل
جيد.

نفس المشكلة وبشكل أكبر تواجه مصنع
الدخيلة لحديد التسليح، الذي يقول عنه

منذ ٢٩ يوليو الماضي والذي صدرت فيه
قرارات تحرير الرسوم الجمركية وفتح باب
الاستيراد بشكل أوسع مما كان عليه سابقا،
وحسب أن إزادات الأزمة بين الحكومة
والمنتجين، ولم تنجح كل محاولات الحكومة
لإزالة تخوفات المنتجين من القطاع العام
والخاص، ودخلت بعض القطاعات الإنتاجية
مرحلة الخطر، خاصة في صناعات مثل الحديد
والصلب، والصناعات الهندسية والفولاذ
والنسيج.

في أول رد فعل ذكرت غرفة صناعة مراد
الطباع بالحداد الصناعات، أن قرارات رفع
الخطر عن ٩٠ سلعة دفعة واحدة بمثابة كارثة
كبيرة على الصناعة الوطنية.

وتقول الغرفة في مذكرتها لرئيس الوزراء
أن الإجراءات الجديدة أضافت أعباء جديدة
وصلت إلى ٢٠٪ من أسعار التكلفة، ثم
هناك ١٠٪ ضريبة المبيعات لم تبلغ حتى الآن
رغم وعد الحكومة، وكانت النتيجة غلغ غلغ
٨٠٠ مطبوعة أبوابها، والباقي والبالغ عددها
١٧٠٠ مطبوعة مهددة بفلان أبراهيم والإفلاس.

وقالت المذكرة أن المستفيد الوحيد من
تلك القرارات هو المنتج الأجنبي، وكان تلك
القرارات صدرت خدمته وليس لخدمة الإنتاج
المحلي.

الوضع كان أسوأ في صناعة النسيج فقد
تأزمت القضية أكثر وأكثر، واجتمع بمثل
الشركات العامة والخاصة بوزر الصناعة
مهندس محمد عبد الوهاب، ولكن الوزير
لم يستمع أن يفعل شيئا لهم، لدرجة أن
رئيس الوزراء، قال لهم إننا نسير للأسف في
إفلاس تحرير التجارة، وليس هناك اتجاه للمخلف.
ولإضارة المنتجين قال د. مصطفى لهم أن هناك
لجنة تدرس أوضاع السوق ومحاولات
الإغراق.

واتضح أن تلك اللجنة لم تجتمع من يوليو
الماضي وحتى الآن، ولو مرة واحدة.
ومع مرور الوقت وتحديدا في منتصف
الشهر الماضي دخلت الأزمة مرحلة أخطر ببدء
موسم الظن الجديد، فقد فشلت مصانع
النسيج في التوصل لاتفاق مع وزارة
الاقتصاد في تحديد أسعار توريد الفولاذ إليها،
وبالكلمات المطلوبة، والغريب في هذا الأمر أن

تجارب

يشتمل في إتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة المعدمة وطبقة الأغنياء.. غير أن هناك جنباً.. وهو أن اليسار البولندي تعلم من الأخطاء الفادحة والقاتلة لكل التجارب الاشتراكية السابقة»

نيجل زكي

الاخبار/ ١٩ أكتوبر ١٩٩٣

✳ **مصر بكل تراثها وميراثها الصحفي الطويل المديد تشهده الآن العجب ، العجيب ، في ذلك المشروع الجديد ، المروع على مجلس نقابة الصحفيين ، ولم يعترف أحد حتى الآن أنه واضعه ، وكأنه مشروع عديم الأهل وليس له صاحب ، وكان واضحه ترك ١٨ مادة أمام باب نقابة الصحفيين ثم أخفى ، والعجب أنه قانون يظلم التاريخ المجيد للصحافة والتقاليد ، وهزيمة أنه يساير التطورات الديمقراطية**

كامل زهيرى

الجمهورية/ ٢٠ أكتوبر

✳ **الولايات المتحدة لن تحاول القيام بدور شرطي العالم من أجل حل كل مشكلة تنشأ ، وإنما ستلجأ إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة عندما تكون الصالح المباشرة لأنها القوي عزمة للخطر .**

وليام كوانت

الوسط/ ١٨ أكتوبر

✳ **وقف الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في مؤتمر القرونغونية ، مدافعا عن الاستثناء الثقافي في مفارقات الجات» اعتبر أن أمة لا تعرف الدفاع عن صورتها ، ولا تلتفت ذك بلقيتها وأسلها هي أمة تفقد روحها .**

جوزيف سماعة

الحياة/ ١٧ أكتوبر

✳ **إن الهجمة على الصحافة تشهدها بعض تصورها خطأ . أن ضرب الحريات هو أقصر الطرق لضرب الإزهاب ، والبعض تفريه حالة التراجع التي يعيشها الوطن ، بأن يفرس ما تبقى منه ، والبعض يحرف جبداً أنه محاصر بتهجمات صندوق النقد الدولي من جانب ، وببرنامج حزب العمل الإسرائيلي من جانب آخر ، ويخططات الأمن القومي الأمريكي لاستئصال المنطقة من جانب ثالث .**

جلال عارف

صحيفة العربي/ ١٨ أكتوبر

✳ **الحكومات في كل بلاد العالم تحاول إبعاد شعوبها ، وتبحث عن طريق تكسب بها لقلب الناس ، وحكومتنا الرشيدة ، أسأتة في إغضاب الناس ، والتكذبة عليهم ، فمن فواتير الكهرباء ، إلى ضريبة المياه ، إلى قانون الصحافة إلى القوانين ستة السمعة إلى الغلاء الفاحش .**

مصطفى أمين

الأخبار/ ٢٠ أكتوبر

✳ **ونظامنا السياسي الحالي يركز سلطات واسعة في يد رئيس الجمهورية . وهي سلطات تزيد كثيرا عما هو موجود في أي نظام آخر سواء كان من نوع النظام البرلماني أو النظام الرئاسي . ومن المبادئ الأساسية لسلامة أي نظام سياسي هو أن السلطة تستقيم المسؤولية . فإذا كانت مطالبة رئيس الجمهورية بتقديم كشف حساب ، تعتبر إهانة تستحق المؤاخذة فإن معنى ذلك القضاء على هذا المبدأ الأساسي ، وذلك بالفصل بين السلطة والمسئولية . فصاحب السلطة غير مسئول وصاحب المسئولية لاسطة له . ومن شأن ذلك الإخلال الخطير بصحة النظام السياسي و سلامته .**

د. سعيد النجار

الوسط/ ١٥ أكتوبر ١٩٩٣

✳ **وعلى رغم كل الحديث في الولايات المتحدة عن خطر الأصولية الإسلامية . فإن المسؤولين والباحثين على السواء أخفقوا في الاعتراف بحقيقة جليلة ، وهي أن الأصولية الإسلامية تنفذ بطرق إيجابية وسلبية على الديكتاتوريات القريب معظمها من أمريكا . والتحول إلى الديمقراطية هو العلاج الوحيد لهذا المرض السياسي . إذ أن ديمقراطية إسلامية نادرة كذلك القائمة في ماليزيا ظلت بعيدة عن التحدي الأصولي . أما حيث تستعد الحريات الديمقراطية جزئيا أو كلها كما هو الحال في دول مثل باكستان وبنغلاديش واليمن وغيرها ، فإن قوة الأصولية تضر وتراجع .**

إقبال أحمد

الوسط/ ١٨ أكتوبر ١٩٩٣

✳ **«وتعترف صحيفة «صنداي تايمز»..وهذا هو المنحل- بأن الأفكار والمبادئ الاشتراكية لا تزال تسيطر على عقول البولنديين ، وخاصة بعد أن جربوا الرأسمالية . فلم تجلب عليهم سوى أزمت اقتصادية متلاحقة وخلل اجتماعي**



• مناقشة أخرى لردود الفعل حول الاتفاق الإسرائيلي-
الفلسطيني ومسألة المقاطعة العربية لإسرائيل على ضوء ما
جاء في مقال الزميله أمينة النقاش الاتقادي، ورسالة
«عتاب» شفهية من الزملاء في أسرة اليسار»

هل نحن على قدر تحديات المرحلة؟!!

الوزير كريسغولر، القادر أكثر على
الضغط والتأثير..

ومعلوماً: بدأت عملية إطلاق سراح
الأسرى الفلسطينيين، والمجززات المرحلة الأولى
من المفاوضات لتطبيق الاتفاق الإسرائيلي
الفلسطيني بنجاح وأصبح رؤساء الوفود
(وزير الخارجية بيرس، مقابل محمود
عباس أبو مازن) في لجنة الارتباط في
القاهرة وتجهل سمث، مستشار عرفات،
مقابل أمثون شاحك، نائب رئيس أركان
الجيش الإسرائيلي. في مفاوضات طابا)
يتحدثون جميعاً عن أجزاء مفاوضات جيدة
وناجحة وناجحة.. وحتى عن أوضاع صداقة.
ورابيث كان طلب لقاء سريعاً مع عرفات،
فتم في القاهرة، بحضور الرئيس حسني
مبارك، وخرج كلاهما بالحديث عن «لقاء
صريح» مفيد وناجح.. ولقاءات أخرى
اقتصادية ولقاءات ميدانية لا تحصى ولا
تعد..

نظير مجلي

الفلسطينيين هو وثيقة حلقائه من الامارات
والمملكة. والملك حسين يستقبل رابيث
في العقبة. واثقون بها أكبر الدول
الإسلامية، تستقبل رابيث وتعد بالتدخل لدى
الدول الإسلامية والعربية المتطرفة حتى تؤيد
الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني وتلقى
المقاطعة العربية لإسرائيل.. والأمر نفسه
يحدث في طشقند، عاصمة جمهورية
أذربيجان «الإسلامية»، كما يصرحون
هنا على تسميتها.. والمسؤول الأمريكي عن
مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، «جيس
روس، يصل إلى المنطقة ليقنع سوريا بالتقدم
نحو إسرائيل في المفاوضات ويهدد بتقديم نفسه

أكتب هذه السطور، بعد حوالي الأربعين
يوماً من توقيع اتفاقات الاعتراف المتبادل
وإعلان المبادئ وملحقاتها «السرية» والمعلنه
ما بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير
الفلسطينية. وقد أحشدت أربابنا بالأحداث
الزائرة- عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

عالمياً: انقلاب دكتاتوري في روسيا،
فتنة (نسبة إلى الفيتنام) أمريكية في
الصومال، صمت عالمي إزاء مذابح البرسة
والهرسك، تعاون إسرائيلي- صيني عسكري
واقتصادي، «ورابيث يتمخبط فوق سور الصين
الأسطوري، والرئيس كلنتون يعترف بأن
إدارته لا تقوى على زعامة العالم لوحدها..
ويطلب نجدة الغرب له.

إقليمياً: وزير خارجية قطر يلتقي وزير
خارجية إسرائيل في نيويورك الأول «يشع»
الثاني على الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني
ويبشره بالدعم اللا محدود من دول الخليج.
والثاني يطلب من الأول أن يفتح جواره لدعم

وفوق كل هذا وذلك..

مقال مشجع في «اليسار» (العدد ٤٣-
أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) من الزميلة أمينة
الفتاش.. لم تتح لي قراءته إلا في هذه
الأيام بسبب تأخر وصول العدد إلى بلادنا.

وملاحظة أخرى من الزملاء في مينة
تحرير «اليسار» عن مقالتي الأخير (العدد
٤٤- تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣)
يلوموني فيها على الجملة التي تحدثت عن
أن «من الصعب على غير الفلسطينيين أن
يفهموا قرحة الشعب الفلسطيني الجارفة
بالاتفاق الاسرائيلي- الفلسطيني خصوصا
(واتسموها بكلمة «خصوصا» هذه رجاء)
اولئك الذين يكتبون مواقفهم السياسية في
مكاتب فخمة ومكيفة ومرحجة»..

واعترف.. وقعت في حيرة فمن أين
أبدأ.. وعما يجب أن اكتب «وسأله حيفا»
هذه المرة.. حينها كما تعلمون.. تلاحظونها
الأرواح في أيام الحرب والسلام، على السواء..
وصيف وشتا.. فكم بالحري عندما تفرق في
جبل من الأرواق.

ورأتني أن أبدأ من النهاية، خصوصا وأن
أية بداية ستقود بالثاني إلى النهاية فالأمور
متشابكة ببعضها البعض ويصعبها قاسم
مشترك واحد، يدور في فلك السؤال: وكيف
تتعامل مع الواقع، التي لا سيطرة
لنا عليها.. وأرى، بكل أخوة وصداقة
وزمالة رودة.. أن علينا أن نحلز جميعها من
مفبة الوقوع في سوء تفاهم بين رفاق المحتق
الواحد.. وإن نحسد من إطلاق التسموت
والأوصاف كأن نقول «هذه لهجة معتدلين»
كما فعلت الزميلة أمينة، أو نحدد الآخرين
ماهية نراهم، وهذا ضرب من المستحيل.

ملاحظة الزملاء في التحرير

لا أدري ما الذي أغضب أخرى في مينة
تحرير «اليسار» من جملة «خصوصا اولئك
الذين يكتبون في مكاتب فخمة ومكيفة
ومرحة».. وهم الذين يكتبون من مكاتب
متواضعة، فالقصد ليس رسم المعارضة، أية
معارضة، بأنها تكتب من مكاتب فخمة، إنما
العكس، فنحن جميعا، على مدى كل تاريخ
حركتنا الثورية، شهدنا بل كنا عرضة لهجوم
المرابدين على مواقفنا والذين كانوا يدعون
إلى «الثورة الشاملة لتحرير الدول العربية من
انظمتها الرجعية قبل تحرير فلسطين».. بينما
هم قابعون في مكابهم «وصالواتهم الثورية»
لا يحركون أصبعها في أي تضال.. وعالمنا
العربي شهد على مدى نصف القرن الأخير

وأكثر، زعماء سياسيين كبارا وصغارا،
احتقروا أخلص القوى الثورية والوطنية،
الشيوعيين والاشتراكيين والتقدميين
والمتنوعين، الذين وقفوا ضد الزيادات
الكاذبة.. فكان اولئك الزعماء يتحدثون
عن «العدو الاسرائيلي الشيطاني»
ومن قليلة بالبحر.. ووهنا لك
ياسمكة.. فيما هم يجلسون في
مكاتبهم الفخمة والمكيفة والمرحة،
ويلتقون على العدو الاسرائيلي في
قصورهم «الملكية والجمهورية»
ويعقدون الصفقات على اغتلالها،
ولا يهتمون بذلك الشعب،
الفلسطيني، المتشرذم والممزق
والمحتل والمهان.

واليسرم، يتكرر المشهد.. الشعب
الفلسطيني في أسوأ حال من جميع نواحي
حياته، وأولئك يزايدون عليه بسبب اتفاقية
مع اسرائيل.. علما بأن الاتفاق هو مسجده
خطرة واحدة في طريق طوبل.. ولأحد يدعى
شينا آخر.

وبنزع اولاً- ماذا تنصت بأن الشعب
الفلسطيني في أسوأ حال:
لقد بلغ ههنا الفلسطيني أوج
قوته ونأهسه، في الأصرام
٨٨-١٩٨٩، وذلك بفضل
الاتفاضة.. لقد التف حولها الشعب
الفلسطيني بأسره وتعاطفت معها الشعوب

الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ..خطرة أخرى

العربية وشعرب العالم والدول الاشتراكية
وحتى دول غربية.. وبنت منظمة التحرير،
الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني كما
حدته بوضوح ايضا قيادة الانتفاضة، في عز
قوتها وتأثيرها عربيا ودوليا.

**وأهم عناصر النجاح في
الاتفاضة كانت:**

- أولا: قدرتها على حشد الطاقات
الموحدة للشعب الفلسطيني، لدرجة القدرة
على العصيان المدني ومقاطعة البضائع
الاسرائيلية ومؤسسات الحكم الذاتي وفي
الوقت نفسه مقاومة الجيش والمستوطنين
والبدء في خلق بديل محلي لهذه السلطة

- ثانيا: تحديد هدف تضالي واقعي
والأمل الواقعي بإمكانية تحقيقه، وهو: إقامة
دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.. وقد
بدأت الانتفاضة تقيم مؤسسات محلية على
طريق بناء الدولة.

- ثالثا: التعاطف العالمي مع الانتفاضة،
حتى من دول صديقة وحليفة لإسرائيل.

لأسف الشديد، وهذا هو الواقع المزم
الذي ليس لنا إلا أن نمتصرف به من أجل
مصادفتنا مع أنفسنا، فإن العناصر الثلاثة
الأساسية المذكورة أعلا، قد تداخلت بشكل
خطير.. فسعد جاء انهيار المنظومة
الاشتراكية ليفقدنا أهم سند ظهرنا.
وجاءت حرب الخليج لتفقدنا الدعم العربي
الموحد ولتشرتنا قريسة للاستفراد الأمريكي



يعتبر من أنصار وجوه معارضة فلسطينية فعالة. واعتقد أن إحدى مآس كل قيادة، من زعيم دولة إلى رئيس تحرير جريدة، هو أن يحصل بدون معارضة. فإذا كنا نريد للاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني أن ينتج في تحقيق الأهداف الوطنية الواقعية للشعب الفلسطيني، بدولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، فيجب أن تكون هناك معارضة فلسطينية فعالة. على أن تكون هذه المعارضة واقعية وناشطة ولا بأس من الإشارة هنا إلى نشاط المعارضة الإسرائيلية للاتفاق. لقد حاولت هذه المعارضة، بكل قوتها، ومن خلال مظاهرات شعبية ملتهبة، إجهاد الاتفاق قبل توقيعه. لكنها فشلت. وعندما سار الاتفاق في الكنيست (بأكثريه ٦٦ صوتاً فقط من مجموع الأعضاء البالغ ١٢٠ عضواً)، تحولت المعارضة إلى أسلوب آخر. فسندت اعلمت: «الاتفاق أصبح حقيقة واقعة. وعلينا الآن التفتيش عن وسائل أخرى للتأثير على الحكومة، بحيث تضمن في تطبيق الاتفاق عدم إقامة دولة فلسطينية وعدم إعادة تقسيم القدس وعدم الانسحاب من نهر الأردن وعدم المساس بالمعمرات وأصوات أخرى في المعارضة تدعو إلى تأجيل الاتفاق وبدء مفاوضات مع حزب العمل من أجل التفاهم على قواعد جديدة بروح القيود المذكورة أعلاه.

إزاء هذا المعارضة أجد نفسى متسانلاً: لماذا لا تنصرف كل المعارضة عندنا بأسلوب

والضغوط الاقتصادية والسياسية العربية. (مقال على ذلك في اجتماع وزراء خارجية دول الطرق العربية- مصر- سوريا- الأردن- لبنان، الذي عقد عشية جولة المفاوضات التاسعة، صاح أحد وزراء الخارجية العرب في وجه قاروق القدومي قائلاً: «إذا لم تلعبوا إلى هذه الجولة لا أضمن لكم دخولكم أية دولة عربية وعرض أحد الوزراء، في الوقت نفسه، على تسريب نبال يقتربون أن صدق الاتفاق الموقع بين م.ت.ف. وبين حكومة تونس ستقتضي في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ولا أحد يضمن مجديها».

كل هذه المراميل، كانت أسباباً تقف وراء فرحة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، بالاتفاق.

أجل، هناك قسم من المعارضين للاتفاق يستصعبون فهم هذه الفرحة، لانهم يعتقدون عن هذا الشعب ومعاناته.

ولكن هذا لا يعني أن كل من يعارض الاتفاق، فإن سبب معارضته هو البعد عن هذا الشعب والجلوس في مكاتب مكيفة ولحمة. ولا يمكن أن يكون هذا قصدنا، خصوصاً وأننا أشرنا إلى المعارضة الشعبية للعديد من الفلسطينيين في الشتات كما نجلى ذلك في المظاهرات المضادة للاتفاق في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا. فهل يمكن أن تكون معارضة اللاجئين ناجمة عن بلورة معارضتهم في «مكاتب مكيفة» وهم حتى اليوم يعيشون على نير القتال؟! وأكثر من ذلك، فإن كاتب هذه السطور

بالعالم، الذي وازاه استغفر الله إسرائيلياً بالفلسطينيين في المناطق المحتلة واستغفر الله عربياً بفلسطين الشتات. لم يعد العالم يتعاطف معنا. الدعم الاقتصادي العربي قد انقث، ولم يعد العامل الفلسطيني في الخليج قادراً على إعالة عائلته داخل الأرض المحتلة. الفلسطيني أصبح منبوذاً في الخارج. منظمة التحرير عزلت في العالم وبين العرب.

وهكذا فقد الأمل بتحقيق الهدف الاستراتيجي، القائمة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل في حدود ١٩٦٧ مع أنه يعتبر طلباً واقعياً بالنسبة للعالم ويعتبر مطلباً عربياً إجماعياً. بل يعتبر طلباً متواضعاً بالقياس إلى المطالب العربية السابقة.

فقدان هذا الأمل، جنباً إلى جنب مع التدهور الاقتصادي في المناطق المحتلة، ومع تصعيد العنف الإسرائيلي بشكل جفري وورسره إلى إجراءات تفجير وتعطيش وخنق حقيقي واتباعه وسيلة الاعتقالات الجماعية (أحى وصل عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية إلى ١٨ ألفاً) ثم وسيلة اعتقال قادة الانتفاضة كل هذا أدى إلى إحباط شامل وتقليص حاد في هبة الانتفاضة ونشاطها.

ودخلت إلى حياة المواطنين تقاليد غريبة وورعسية بالمقارنة مع بدايات الانتفاضة. فالقيادة المركزية لم تعد مقرة وحيوية في الميدان، وأصبحت هناك قوى معارضة متزايدة ومستغفزة (مثل حماس والجهاد) .. وأصبحت هناك قوى ميدانية. وبسبب هذه الفوضى، لم يعد المواطن يعرف من هو قائده وماذا يريد.

وأخذت بعض القيادات الميدانية تلجأ إلى أساليب غير نضالية ولا ثورية لفرض سيطرتها. فانتشرت الاغتيالات بحجة «التحسين» مع السلطة، وقتل العديد من الأبرياء جراء ذلك. والفقر والجوع ولدا السرقات فانتشرت عصابات متخصصة في ذلك. ولم يعد هناك تعليم بنسبة أكاديميه العالية أصبح يعاني من تشوه خطير في مستوى تعليمه على مدار خمسة أو ستة أجيال وود إلى ذلك كله- الذل اليومي، البطالة، الحصار الإسرائيلي، الفقر، الجوع، اليأس، تعثر المفاوضات السلمية التي بدأت في مدريد وراحت تتدهور، العجز العربي واستمرار الحصار العربي على منظمة التحرير والشعب الفلسطيني بأسره،



مبارك
بدرست
عزقات
رباين

مشابه، ان القيادة الفلسطينية تقول بوضوح أن هدفها هو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، كما قرر المجلس الوطني الفلسطيني. واللجنة التنفيذية اقترحت الاتفاق بأخسار. والمجلس المركزي الفلسطيني أقر الاتفاق بالأكثرية (أكثر من اثنى عشرة الكيست الاسرائيلي). فلماذا أذابت بعض القوى المعارضة مقاطعة الأبحاث؛ ولماذا اختار أحد زعماء المعارضة، أحمد جبريل، تعهد عرفات بالقتل- وقطعه أصبح مسألة وقت لا أكثر، كما أعلن لإذاعة ومرونت كارلر» يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

أن بإمكان المعارضة الفلسطينية، من خلال موقف مفروض ومسؤول، أن تؤثر على القيادة خلال المفاوضات بما يضمن تحقيق أكثر ما يمكن من الإنجازات لصالح الشعب الفلسطيني فالالاتفاق جرى توقيعها بتأييد الأكثرية والمركبة الآن مركزة حول تطبيق وحول الاستعداد للمركبة المقبلة حول الاتفاق النهائي ولتطبيق قرارى ٢٤٢ و٢٢٨» إضافة لوجود السلطة الفلسطينية وليند وإعطاء الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني». كما جاء في اتفاق إعلان المبادئ: فلماذا لا تتركز جهود المعارضة على الدفع بهذا الاتفاق؛ بل المعارضة المسلحة وقتل عرفات تلعب أحدا بشئ؛ وما هو البديل الذي تقدمه المعارضة لهذا الشعب، على أمل تحسين أوضاعه أو على الأقل بعبء الأمل فيه؛ النشال واستمرار النشال؛ ولكن يجب أن يكون هناك هدف واقعي للتضال. فما هو؟ دولة إسلامية بدل دولة إسرائيل؟ دولة على كامل العراق الفلسطيني؟ متى؟ وماذا ستفعل من أجل وحى ذلك الحين؟

ثم، هل من بطرح مثل هذه البدائل، يمكن أن يكون مدركاً لفضل الأوضاع الشعب الفلسطيني ومعاتنا؟

هؤلاء هم المتصورون، عندما كتبنا- خرساً أولئك الذين يكتبون مراقبهم السياسية في مكاتب فخمة... وكل همتا في هذه الإشارة هو القول، أن علينا نحن العرب أن نتعرف كيف نتعامل مع واقعنا الجديد بأساليب جديدة... فلا نظل «مجلودين» إلى الأبد. هناك لعبة مصالح، هي السائدة في هذا العالم الجديد. وكما يقوم كل فرد منا بالعمل من أجل مصدر الرزق ولتقمة العيش وتعليم أبنائنا وبناتنا، وفق قوانين اجتماعية وسياسية وضعتها السلطة، في كل بل من بلداننا، من

المفروض أن يحصل الشعب من أجل بقائه وتطوره... طالما أنه لا يملك السيطرة على كل قوانين اللعب. بإمكانه أن يفاوض من أجل تغيير هذه القوانين وتحسينها فكلما كان صوحدا أكثر كان قويا أكثر وكان ثائرة أقوى وأكبر. أما أن يقرر ترك اللعب واللعب أو اغتيال القوانين، فهذا الانتحار بعينه!

وحده بأمنية

والى الأخت الزميلة أمينة التفاه... والآخره «البعض الآخر» الذى رأى في مقاتلى عن المقاطعة العربية «كما لأنها تنبأها باغبررات الاسرائيلية الصناعية والزراعية والطبية التى أغرت الأطراف العربية».

ولأنك يا عزيزتى صيرت قليلا، قبل أن تسكى بالقلم وتخطى مسالكه المذكور، وبالفتى بحيرتك حول نوابى من وراء المقال لتكت ارتدك وولدت عليك هذا الجهد جملة واحدة- وأقرأى المقال مرة أخرى. فجملة يا اختى المصونة. الى أين أبهرت افكارك وشكرتك. انت والآخره «البعض الآخر».. هذا! ولماذا الحيرة، طالما أنكم رأيتم جرحه المقال- ألا وهو الأزدراء من الذين يطمعون برجوعه المقاطعة العربية بينما هم يهفرونها؟

حسنا، ولأننى لا أشك في نوايا السيدة أمينة ولا في أى نصير من انصار «البحار» . أوضع أمار مرة أخرى. القضية هنا أيضا تتعلق بموضوع أساسى: كيف نتعامل مع واقعنا الجديد.

أولاء- وقبل كل شئ- المقاطعة العربية لإسرائيل كانت ذات يوم سلاحا فعلا، حجب عنها صبال طائلة تدرج لمباريات الدولارات. ولكننا اليوم لم تعد كذلك. والسبب هو البساطة- عدم الالتزام الشامل بها. انها مخترقة اليوم، بل منذ بضع سنوات، بشكل قطع. من معظم البلدان العربية. قدمت عددا من الأمثلة على ذلك.

ثانيا- قلت في المقال المذكور ان المقاطعة ليست هذا بعد ذاته، إنما هي وسيلة ضغط اقتصادى على إسرائيل بغية حملها على وقف احتلالها ودفعها للتفكير بالسلام الحقيقي . من هنا، وطالما أن هناك مقارضات سلام جارية بين إسرائيل والعرب عسروا (المتعدد الأطراف) وطالما أن سلاح الضغط هذا لم يعد فعالية كاملة (اعتقد أن من الضروري استعماله ضمن أسلعة التفاوض الآن.. قبل أن يلوب تماما ولا

يعود له أثر في الواقع.

السيدة أمينة لها في ذلك رأى مغاير، وأنا احترم رأيها واتقنه، هي تريد أن أضم صرتى «الينا في المطالبة بتصميم حركة المراجعة الفلسطينية للضغط على الأنظمة للكتف من هذا التفاه ووقف تسرب هذه البضائع وصناعة حركات المقاطعة الشعبية.. الخ...» وخلاف بيتنا أنا اتنى ارى فيما تطلب أمرا سهلا أكثر من اللازم. فتعالى تطلب يا اختى ، تطلب الشعب بتصميم المواجهة تعالى تطلب الشعب في الكريت أن يصعد مواجهته للمقاطعة البضائع الإسرائيلية. أو في قطر. أو في الامارات أو السعودية. / أو المغرب أو لبنان.. بالله عليك أبة مراجعتها يمكن أن تصعدا، اليوم بين تلك الشعوب الشقيقة وبين حكامها! هل نسيان أن إسرائيل لم تعد ذلك والعدو التاريك وتحليلاتك في «البطشة العربية». وليس فقط الانطوائك يا سيدتى، أمينة التفاه، احدى أبرز القهر، في شئون العالم العربى، وأقول هذا من خلال متابعتى الدائنة لتقاريرك وتحليلاتك في «البطشة» وفي الأثالي». فهل حسب وأهلك، ما زال الشعب في الكويت وفي السعودية وفيه دولة الخليج، يرون في إسرائيل عدوهم العنابر. أم يرون ذلك في العراق؟ وهل الشعب العربى يرى في إسرائيل عدوا تاريخيا.

إننى أحاول أن أكون واقعيا، لأننى أؤمن بأن وضع حد ووضع واقعى لفظ يمكن أن يجند الشعوب للتضال من أجله. خصوصا في واقعنا الجديد. وأرى أننا نعيش فرصة سانحة لاستعمال ماتبقى من سلاح المقاطعة العربية كورقة ضغط داخل المفاوضات لأن هذا السلاح انتهدك قسم كبير منه. وإذا رفعتا اليوم شعارا إعادة المقاطعة العربية لتكن كاملة، فلماذا نرفع شعارا بعيد المثال جدا جدا.. بعد أن نحلى على الكثيرين من قادة الدول العربية أما بدافع المجزأ كما ذكرت أنت في مقالك وما بدافع التواطؤ.

ثالثا- إننى أرى في زيادة معلومات العزيزة أمينة فأقول- لست من اصحاب المضال الاسرائيلية أو المزارع ولا من متبعى الادوية والادوات الطبية. حتى انبأهى في جودة البضائع الاسرائيلية. كل ممانها اتنى أشير إلى واقع، بإمكاننا أن نتجاهله. ولكن نتجاهلنا لا يغير شيئا من الحقيقة وهي، ان جودة البضائع الاسرائيلية من شأنها أن تكون صخرة للتسويق في الأسواق العربية خذى مثلا على ذلك من تجربتنا الفلسطينية خلال



للسبطينات
بخطام
للإجرام من
المعتقلين (١٨)
ألف معتقل

وهنا لابد من الإشارة إلى الفارق الكبير مابين مقاطعة البضائع الروسية من الدول العربية، وبين المقاطعة السياسية والثقافية والاقتصادية (عدم زيارة اسرائيل من الشعب المصري)، لشعان مابين الأمرين.

خلاصة..

خلاصة الكلام إننا العرب، مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا الحديث، أن نتعامل مع واقعا الجديد بأساليب جديدة. فنرى رأيي القرضاء، أن أقوى التقدم الضرورية، هي أكثر جهة واقعية في شعاراتها وطروحاتها.. على عكس المزايد والمتطرفين الذين يفتقرون من موقف إلى موقف بـ ١٨٠ درجة مابين صباح ومساء.. وعلى عكس الاصلاحين الذين يسرون مع مهب الريح. وفي رأيي القرضاء، اننا أقدر القوى على فهم الظروف المرضوعية الشعبية وعلى حماية هذه الجماهير من الأخطاء، التي تراجمها، بحكمة وعبدية. والمرحلة التي نعيشها، عالميا وإقليميا ومعليا، تتطلب منا جهدا غير عادي واجتهادا غير مأثور لمواجهة التحديات، بأقل مايمكن من خسائر وبأكثر مايمكن من الإنجازات. في هذا على الأقل، لا أستبعد أنني أخالف أحد الرأي.. لا من أسرة اليسار ولا من أنصارها.

وترجعنا إلى أكثر من واحد. وكانت اجريتهم تتراوح مابين اللحد والصدمة. وللمعلومية فإن هناك عشرات المرشدين الزراعيين الاسرائيليين مازالوا يعملون في مصر.

إننى لا أسرق هذا الكلام وقاسا عن الحبرات الاسرائيلية فليس لي مصلحة في ذلك. ا. ا. احوال التصك بالحقائق، بمرسوخة وبعيدا عن الرغبات الشخصية. فانا كنت أحب لو أن مصر تستمع بلباض خبرات في الزراعة وغيرها وإن تستعمل خبراتها في مضايقة حكومة اسرائيل من أجل السلام الشامل والعدل. ولكن الحقائق تبقى أقوى من كل الرغبات والأحلام.

وفي هذا الكلام لا توجد أية استهانة وبالشاعر العربية المعادية للثمن والاستعلاء. والتصمك الاسرائيلي.. بل اقترح عليك ياخني اسمنة أن تراقى بشاعري العربية المعادية للثمن والاستعلاء. والتصمك الاسرائيلي. ومن جبهتي أفضل أن أخطب العقل العربي. أكثر من الشاعر. ومن جبهتي أيضا، فتعننا أحدثت عن جودة بضائع إسرائيل، فذلك ينافع الاعتراف بالحقائق التي أعرضها حينها وينافع القسوة على الانتاج المصري.. الذي أتبع لي أيضا أن اتصرف عليه.. فيه مايشرفنا وفيه ما يهجننا أيضا. وهذا لايعني أيضا أن البضاعة الاسرائيلية مقدمة وكل شيء فيها جيد ومنتج. فهنا أيضا يوجد القش والخداع والعقن. ولكن يوجد أيضا منا هو ذو جودة عالية، وهذا ينافس بضائع دول متطورة.

الانتفاضة تفرس مقاطعة كل البضائع الاسرائيلية التي يوجد لها بديل فلسطيني أو اجنى قناطع المواطنين السجائر الاسرائيلية ودخرا السجائر الفلسطينية والامريكية. وقاطعا متفرجات البسكيت والشيكولاته والالبان والمشروبات الخفيفة إلى غير ذلك. ولكن المقاطعة لم تصمد السبب ببساطة معتقل بالجمردة فالتفتيح الفلسطينيون، بدلا من إن يزيدوا من جودة منتجاتهم ويوفرهم مستعراها، استغلوا احتكارهم، فعادت البضائع الاسرائيلية لتغزو السوق.

لماذا نقول على بلدان لا تعرف الانتفاضة؟ ولا بد من كلمة عن التصجرة المصرية والزراعة الاسرائيلية. لقد سمعنا نحن أيضا عن أحشاش فادحة في صحة المواطنين المصريين بسبب استخدام الكمامة الاسرائيلية. وفي حينه اقلنا الأمر. ولما في صحبة والأمجاد، بطرح الموضع أمام الناطق بلسان وزارة الزراعة. فكان جوابه أن السلطة الاسرائيلية لم تعلق أية شكرى بهذا الشأن. ولم تكف بذلك فتوجها إلى مسؤول زراعى مصري زار إسرائيل. وطرحنا الأمر عليه. ففشا نقيا قاطعا. فقلنا هذا رجل مرتبط بالمصلحة وغير مؤمن. فتوجها إلى دائرة المرشدين الزراعيين. فسألوا لنا بالخرف الواحد: «معظم المرشدين الذين نرسلهم إلى مصر من المواطنين العرب (أي ماسي عرب ٤٨-٥٠) فتوجها لمن تريد منهم وأسأله.

عقبات وتحديات جديدة أمام تنفيذ الانفاق

حنا عمير

رسالة القديس

بجموعه. وفي هذا المجال بالتحديد يجب الاستفادة من دروس المفاوضات في واشنطن، وعدم الوقوع في نفس الأخطاء، التي أدت لتساكل الموقف الفلسطيني، خلال سنتين من هذه المفاوضات، إلى ذلك التقرض الميكرو للصلاحيات والتنازلات عن المرجعية التفاوضية مغلقة في القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وما سببه ذلك من انتهاك للنخلة التفاوضية الفلسطينية التي أسست على المطالبة بتنفيذ هذين القرارين وعدم اخضاعها للسامرة أو التعديل أو الإلغاء. وعندما نتحدث عن العمر والعروس، يجب أن نحدد نقطة الانطلاق الحالية وأين تقف القيادة الفلسطينية بعد التوقيع على إعلان المبادئ وهل تسييرها الانفاق من لحظة التفاوضية المذكورة أم أهدعها عنها كما يقول البعض؟

إن تقييد المطالب الأساسية لمخطتنا التفاوضية على جدول أعمال المرحلة النهائية مثل تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والقدس، والاستيطان والحدود، يشير إلى أن ما يجري في لحظة شروطنا لهذه المفاوضات قد ثبت في إعلان المبادئ هدفا لهذه المفاوضات، باستثناء موضوعية التوصل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التي تحولت من وضع المحاضر- القاتل وفق صحيفة صديدي إلى وضع طرف الرئيس الذي يجري التعامل معه ومن خلاله، وهذا يعتبر انجازا هاما يجب عدم الاستهانة به أو التقليل من أهميته بالرغم من الشروط الإسرائيلية التي واكبت ذلك

المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية التي ابتدأت في القاهرة وطاها لتنفيذ اتفاق إعلان المبادئ، اصطدمت منذ يومها الأول بعقبات وتحديات جديدة. وذلك على خلفية الصورة الكبيرة والمسافة الهائلة بين التفسيرين الفلسطيني والإسرائيلي لبرهنة هذا الانفاق، وبالنسبة للأدباء التي يسعى كل طرف لتحقيقها من خلاله، باعتباره اتفاقا مرحليا سيؤدي إلى تسوية دائمة تختلف مبرراتها وخصائصها الفلسطينية والإسرائيلية بصورة لا تومي، وفق ما يعلن حاليا، بإمكانية التوصل إلى أي تسويات أو حلول وسطا!

فاتفاق إعلان المبادئ، من وجهة النظر الفلسطينية، يجب أن يقود إلى الاستقلال الوطني وممارسة السيادة الكاملة على جميع الأراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس، وأما من وجهة النظر الإسرائيلية فالأمر لن يتجاوز في أحسن الأحوال حلا إقليمي وسطا بدون القدس والمستوطنات الأمنية. وشكلا للسلطة هو أكثر من الحكم الفاني وأقل من السيادة الكاملة! أي أن ما يريده راين هو أقصى مساحة ممكنة كما يسعى وأرض إسرائيل الكاملة!

ومن هنا فإن ما يعتبرها الجانب الفلسطيني أهدافا للانفاق، يعتبرها الجانب الإسرائيلي خطرا محسرا، يظهر الوصول إليها أو السماح بها مثل الدولة المستقلة، والقدس، وحق العودة وإجلاء المستوطنات وغيرها وهي جميعها موضوعات لم يثبتت موزعة إلى المرحلة النهائية وفق نصوص الاتفاق، وبالتالي فإن إمكانية حلها لصالح أحد الطرفين باتت تعتمد كثيرا على طريقة التعامل مع إعلان المبادئ، وخاصة من الجانب الفلسطيني، وهل سيتم مثل هذا التعامل على أسس مكتنية وطريقة المراسيم والتصميمات أم على أسس كفاحية تضاليتها تحول جدول أعمال المفاوضات المرحلة والنهائية إلى جدول أعمال تضالي للشعب

ومن هنا يمكن القول، بأن نهج القيادة الفلسطينية خلال المرحلة القادمة، وإسلوب تعاملها مع اتفاق إعلان المبادئ، يحتل الأهمية الأولى، وأن ما هو قادم سيبنى على هذه الأسس وأن محاكمة النتائج يجب أن تخضع لهذا القياس وليس إلى القارة الصماء لتفاصيل الاتفاق ونوده بالرغم مما تحمله من فجوات والفا.

وعلى هذا الأساس فإن الجدول الذي اعتمد لتنفيذ الاتفاق، يجب أن يترافق مع جدول ثانٍ لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة، تسمح لجميع القرى والبلدات الاجتماعية وعدم الاكتفاء بالصيغة القتالية الضيقة، وجدول ثالث لبناء سلطة وطنية وديمقراطية قائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان وتحميد دور منظمة التحرير كقائد نضالي للشعب الفلسطيني، ليس على الصعيد السياسي الوطني فحسب وإنما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والانساني والثقافي وغيرها. وجدول رابع يضع التضامن والتنسيق العربي في صلب اهتمامه واتخاذ جميع الإجراءات والخطوات اللازمة لتأكيد للأطراف العربية الأخرى، وخاصة المشرق والمغربية منها في العملية التفاوضية، بأن اتفاق إعلان المبادئ هو مجرد بداية نحو الحل الذي لن يكون إلا شاملا وعلى جميع الجبهات. وجدول خامس يعتمد خطة تفاوضية أساسها وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة الأرض الفلسطينية. وجدول سادس يربط بين المسار التفاوضي الفلسطيني وبين المسارات التفاوضية العربية الأخرى والملاحها على ما يجري في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية بمختلف لجانها وفرقها، خاصة وأن هذه المفاوضات ابتدأت تأخذ شكل المفاوضات الثنائية المنفردة عن باقي المسارات بعد أن حددت أماكنها وجدول أعمالها يميز عن الآخرين. وفي هذا المجال أيضا، يوجب على الجانب الفلسطيني الانتباه جيدا والأخذ بعين الاعتبار أن التضامن العربي ليس ورقة فلسطينية خاصة يمكن استغلالها أو الاستغناء عنها وفق الحاجات أو التطلعات الآتية المباشرة، وإنما التعامل مع هذا الموضوع الهام وابعثه بصفته الاستراتيجي وكعامل من عوامل القوة لا يمكن بذونه لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

الخلاف على مجلس الرئاسة بما في ذلك نسبة تمثيل كل حزب فيه ووجود نائب للرئيس من عدمه علاوة على الخلاف حول التعديلات الدستورية بما فيها تلك التعديلات الخاصة بمجلس الرئاسة نفسه.

وعلى الرغم من أن عملية الانتخاب تعد في محملها الأخير لمحاها لوجهة نظر الاشتراكيين. وذلك بقدر الخيار الذي طرحه والذي تمثل في إحدى نقاط المذكرة التي قدمها للخروج باليمن من الأزمة السياسية وهو خيار (١-٢-٣) أي عضوان للمؤتمر في مجلس الرئاسة وعضوان للاشتراكي وعضو واحد للإصلاح، وهو ما كان يركضه المؤتمر لأنه يحرمه الغالبية في المجلس الرئاسي رغم غلبة الشيعة في البرلمان، إلا أن تلك العملية لاتعد في رأي العديد من المحللين وفي رأي قادة الاشتراكي خروجاً من الأزمة السياسية في اليمن.

وفي خطاب جماهيري ألقاه على سالم البيض في منطقة الضالع بمحافظة لحج، حضره سالم صالح ومحمد عضو مجلس الرئاسة والأمين المساعد للحزب الاشتراكي، أكد البيض أن الحل المطلوب للانتعاش في البلاد ليس انتخاب مجلس رئاسة جديد وإنما حل القضايا الأخرى سياسياً واقتصادياً وأمنياً وهي تلك القضايا التي طرحها البيض باسم الحزب الاشتراكي في ٤ أكتوبر والتي نقلت في مذكرة من ١٨ نقطة والتي أعلن تسكده منزه بالعمل على تطبيقها، وقدم حزب المؤتمر والإصلاح من ذلك أنها شروط البيض للخروج من اعتكافه السياسي الذي بدأ منذ منتصف أغسطس الماضي، وبالتالي فهناك تخوف صاحب انتخاب البيض في مجلس الرئاسة من عدم مجيئة لصنعاء لحلف اليمن أمام البرلمان مع الأعضاء الآخرين في مجلس الرئاسة على عهد الله صالح وعهد المؤتمر وعهد محمد الفتي (عن المؤتمر) وسالم صالح محمد (عن الاشتراكي) وعهد المجيد الونداني (عن الإصلاح بدلا من القاضي العريشي الذي ينتسب إلى المؤتمر).

• وأهم نقاط مذكرة الحزب الاشتراكي مايلي:

- إلقاء القبض على المتهمين في حوادث الاغتيالات والإرهاب وتطبيقهم للمحاكمة العلنية والقوية.
- نقل السلطة إلى المحافظات وتطبيق اللامركزية وتحديد تاريخ لإجراء الانتخابات المحلية.
- ابتعاد الأشخاص الأوتل عن أحزابهم

الخلاف حول مجلس الرئاسة والأزمة السياسية في اليمن

صلاح صابر

وصالة اليمن

قام البرلمان اليمني في الحادي عشر من أكتوبر (الماضي) بانتخاب مجلس رئاسة جديد في محاولة لوضع حد للصراع السياسي في اليمن، بين أحزاب الائتلاف الثلاثة، المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه الفريق على عهد الله صالح، والاشتراكي الذي يرأس أمانته العامة على سالم البيض والإصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الله بن حسين الأخضر رئيس البرلمان اليمني وعضم قبائل حاشد. ذلك الصراع الذي تحور أساساً في



الرئيس
على عبد الله صالح
يخاطب
جنود
الجيش

وبالتحديد (الرئيس ونائبه ورئيس مجلس النواب) خلال فترة تحملهم المسؤولية وذلك لحماية الوحدة اليمنية.

- تعيين مجلس لشورى بالتساوى بين المحافظات الثمانية عشرة تمهيدا لانتخابه فيما بعد.

- انتخاب مجلس جديد للرئاسة على أساس عضوان للمؤتمر، وعضوان للاشتراكي وعضو للأصلاحيين مع التزام مبدأ العمل من خلال الهيئات ووفق برامج محددة.

وبهذا فإن الحزب الاشتراكي اليمني يؤكد حرصه على ما هو أبعد من الخلاف حول تعيينه في مشاهد مجلس الرئاسة وهو حرص على ضرورة الوحدة اليمنية ذاتها بإقرار وتنفيذ مبادئ ترسيخ بنائها وتزليل آثار التشطير.

وبما كان هذا المعنى ما قصده سالم صالح محمد حين قال إن الحزب الاشتراكي قد تحول من حزب طبقي حاكم إلى حزب جماهيري يؤمن بمصطلق الاقتراع ويعتمد عليه لذلك يصر على انتخاب الرئيس ونائبه وفي قائمة واحدة حسبما كان الاتفاق مع المؤتمر قبل أن يتراجع المؤتمر عن هذا الاتفاق، ولذلك أيضا تعدد مقترحات المؤتمر أبعد بكثير من إمكانية التصرير ووصلت إلى حد التراجع عن الديمقراطية والعودة إلى الشمولية وهو ما لن يقبله الاشتراكي.

ومطورة هذا الوضع تأتي من كون صراع الاشتراكي مع المؤتمر أساسا والأصلاحي (الذي يعد في نظر بعض المعلقين ديقا للوئج) أيضا، حول تصير أنه لإنجاح الوحدة والحزب من الأهمية السياسية في اليمن هو صراع يتجسد في النهاية حول تعديلات دستورية تحد من سيطرة المؤتمر أو حول مساهمة في مجلس الرئاسة مساوية لمقاعد المؤتمر فيه، للوصول إلى تنفيذ تلك التصورات التي يطرحها الاشتراكي.

ومن هنا فإن كل حزب يلعب في هذا الصراع بأروافه التي يمتلكها وهو ما يشير العديد من المخاوف من انفجار الوضع في اليمن - خاصة بأن اليمن بلد شبه مفتوح سياسيا سوا، بعلاقات بعض القبائل بالعميلة السعودية أو بجمهورية بعينين (ما بين عراقيين وسوريين) وهو ما يؤكد على تلك التخوفات. ولعل ذلك الصرخ هو مدافع مشايخ القبائل لعقد اجتماع مؤرخا وإعلان اعتبار المناطق القابضة في محيط كل قبيلة تحت سيطرتها من أجل حماية الأفراد وشركات البترول فيها في حالة تغير الوضع نتيجة تأزم الخلاف السياسي.



على سالم البشير
١٨ نقطة برنامجا للأصلاح

وفي إطار الصراع بين أحزاب الائتلاف البرلماني يتحدث المؤتمر دائما عن أغلبية البرلمانية (أكثر من ٥١٪ من مقاعد البرلمان) كسبيل للحصول على منصب أعلى في مجلس الرئاسة، بينما يدفع الاشتراكي تلك الفكرة خارج الحسابات الخاصة بين تلك أكثر من الآخر، إذ أن هذه الحسابات تجعل للاشتراكي الحق بأكثر مما يأخذ. إذ أنه قدم لدولة الوحدة بلدا تلتق مساحته وثرواته بما فيها البترول - مكان يسمى باليمن الشمالي، وغير متفرص السادة.

غير أنه رغم الجدل السياسي فانه يبقى فعليا أن الحزب الاشتراكي يملك ورقتين هامتين أولاهما: أنه يملك عددا من أعضاء البرلمان تتيح له بعد استقطاب عدد صغير من المستقلين (ومنهم عديدون قريبون من الاشتراكي ومن مواقف السياسية) من إبقاء أي مشروع أو تعديل دستوري يطرحه المؤتمر دون إقام الاتفاق عليه مع الاشتراكي.

ثانيهما: الجيش اليمني، إذ أنه حتى الآن لم يتم ترعيده وذلك فهو ورقة أخرى للضغط حتى لا يتم تقرير مبادئ الاشتراكي ارتدادا عن الديمقراطية أو عودة للتشطير في اليمن.

فرغم أن قانوني الأحزاب، وخدمة الدفاع الوطني الصادرين في أكتوبر ١٩٩١ يحزمان الحزبية في الجيش إلا أن الواقع العملي في ظل عدم اكتمال عملية توحيد الجيش يقيد بأن الحزبية مازالت متغلغلة في الجيش، كذلك فالممارسة العملية تفيد ذلك مثل حركات الترقبات والترقيات المضادة للحداثة فيه والتي علق عليها أحد اليمنيين بقوله: «إن الجيش اليمني هو جيش المليون عقيد».

وعدم توحيد الجيش في نظرا المراقبين هو

الضامن حتى الآن لحل الخلافات السياسية سلميا.

وأخيرا إذا كانت المادتان رقم ٨٨، ٨٩ من الدستور الحالي قد أتاحتا للبرلمان يد فترة مجلس الرئاسة في المرة السابقة وإذا كان قد أتيح للجنة الواسطة البرلمانية أن تجد مخرجا لأزمة الرئاسة بانتخاب مجلس برئاسة ترضى عنه الأحزاب الثلاثة خشية حدوث فراغ دستوري في اليمن يهدد باستفلات الأوضاع فيه، فإن الفترة القادمة لن تكون أقل سخونة من سابقتها، إذ أنه مازال هناك الخلاف حول التعديلات الدستورية التي لم يتم البت فيه والاتفاق بين الأحزاب اليمنية حول زيادة حدة الصراع بين المؤتمر والاشتراكي بعد رفض اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموافقة على «التسوية التحالفي» مع المؤتمر وأرجاء ذلك إلى المؤتمر العام للحزب.

فرغم أنه هناك شبه اتفاق على عدم تحقيق الدستور الحالي لتطلعات الوحدة ومخططات الديمقراطية إلا أن المواقف تتباين حول ذلك، فالمؤتمر يرى أن صحيفة مجلس الرئاسة الحالية هي نوع من القيادة الجماعية وتقليل من تقاليد الأحزاب الشمولية التي ثبت فشلها في العالم، وبالتالي يجب إلغاؤها وإيجاد سلطة تنفيذية مختلة فقط في رئيس للبلاد في قمة هرم السلطة، يختار نائبه ضمن الشكل الذي يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

والإصلاح رغم اعتراضه على الدستور الحالي إلا أنه يخشى من عملية تعديل حتى لا يؤدي ذلك إلى تفصيل جميعها لكل الدولة على الأشخاص بالدرجة الأولى وعلى المصالح بالدرجة الثانية، في ظل ضعفه الفعلي إزاء الحزبين الآخرين وفي ظل تحقيقه مؤخرًا لبعض في مجلس الرئاسة هو عبد الحميد الزولاني، الذي يعتبر مثل جناح الإخوان المسلمين في حزب الإصلاح إلى جانب عبد الله الأحمر رئيس النواب والذي يمثل الجانب القبائلي في حزب الإصلاح.

وبالتالي فإن الإصلاح يركز أطروحاته الخاصة بالدستور حول المباداة بعملية تطبيق الشريعة الإسلامية واعتبارها المصدر الوحيد للتشريع، ويوسط هذا الحزم يركز للاشتراكي على مبادئ أساس بناء دولة الوحدة وإقرار الديمقراطية والتحول إلى تحديث اليمن وعصرنتها وهو ما أكد في مذكرة النقاط (١٨) إضافة إلى ذلك فإن الاشتراكي لا ينتظر منه أن يتخلى بسهولة عن إقرار مبدأ انتخاب الرئيس ونائبه في تعديلات الدستور أذاً أن الدستور الحالي ينص على هذا المبدأ.

في العدد الماضي، من اليسار، نشر الجزء الأول من الدراسة الهامة «الثقافة السياسية لبعض الأحزاب السودانية وأثرها على الموقف من الديمقراطية» للدكتور «على عبد الله عباس».

تناول فيه المؤلف تعريف مفهوم الثقافة، ليس في إطار التراث الفكري للبرلمانية الغربية ولكن في إطار الفكر الماركسي، وأكد فيه أن التجارب التي مرت بها دول المنظومة الاشتراكية السابقة تدفع للتأكد من أن الروابط الإثنية والثقافية أقوى بكثير مما كان متصوراً، وأن محاولات طمسها بالقوة لا تنتج إلا في تمجيئها، وهو الدرس الذي لم تستوعبه التجربة السودانية.

ثم تناول الجزء الأول من الدراسة بالتفصيل إطروحات الجبهة الإسلامية القومية في السودان موضحاً الجوانب الثقافية لعمليها السياسي، والأسباب الحقيقية لممارستها العنف ضد النظم الديمقراطية - وفي الجزء التالي تواصل الدراسة الكشف عن التناقض في الخطاب السياسي للجبهة الإسلامية وممارستها السياسية مقارنة بحركات تيار الإسلام السياسي في الوطن العربي.

الثقافة السياسية لبعض الأحزاب السودانية وأثرها على الموقف من الديمقراطية ٤١

تناقض واضح بين الخطاب السياسي للجبهة الإسلامية في السودان .. وبين سلوكها السياسي

الحركة على مستوى الخطاب أما الموقف على مستوى الممارسة فهو مهادنة «تربى» وأنها على المستوى على النشط والمكر، وتنصيبه إماماً على المسلمين في السودان وتشبيهه بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب والقرآن بأنه أحد الذين يجتهدون الدين كل مائة عام مما جعل ليمرى «ويغش على ذاته شرعية مطلقة» ويرى - بعد أن زين له الترابي وجساعت الأمر - الأشقاء محصوراً محمد طه بالمرور والبهى ويقوم بإعدامه في ساحة «العدالة الناجزة» بسجن كوبر في حضور زعماء الجبهة الإسلامية القومية.

الهت والمفلسة

ليس من اليسير فهم موقف الجبهة الإسلامية وحركات الإسلام السياسي عامة من الديمقراطية بمعزل عن الجسور الفكرية والتنظيمية لهذه الحركات، فرغم ما يقال عن التزام بعضها بقواعد اللعبة الديمقراطية إلا أن



عن الينا



بعد التناقض في الخطاب سمة أساسية من سمات الثقافة السياسية للجبهة الإسلامية ونهجها حتمية للتناقض بين الخطاب والممارسة في سلوكها السياسي، ويكفي أن نشير هنا إلى ما قاله د. حسن الترابي عن البهمة في سياق حديثه عن علاقة اخوان السودان بإخوان مصر لتعين على اتساع الصورة التي تفصل بين القسرك والفسل - بفسرك د. الترابي: «ومهما يكن فإن تاريخ المسلمين قد اكتنف مصطلح البهمة بمعنى الاتباع والطاعة والتسليم لحرر شخص واحد وغالباً ما أوصى ذلك بأن الأمر كله إشارة من الأمام دون شروى من جماعة الاتباع بل غالباً ما زين لرواحد باهمته طائفة من الناس أن يعفى على ذاته شرعية مطلقة يرمى من لايتخبط فيها بالبروق والبهى». هذا هو موقف

ويكون خير عون للدعاة الإسلاميين في التبشير بالتبوء الإسلامي.

إنجازات المشروع الإسلامي

أغفل راشد الغنوشي الحديث عن الأسباب التي استعملها نظام الجبهة الإسلامية لمواجهته ما يسميه بالتبعية الأمن من قتل وترويع وتعتييل والمذابح وحرمات لهم من أبسط حقوقهم الديمقراطية وتاجيع لئار الحرب الأهلية إلى آخر قائمة الممارسات القنعية التي لم يشهد لها السودان مثيلا حتى في أحلك أيام النظام المايرو أو حسيبي الأنطيسية الاستعمارية التي تعاقبت على السودان. هذه هي إنجازات المشروع الإسلامي في السودان على المستوى الأدنى وهي إنجازات يقابلها على المستوى الاقتصادي التفرغ للنظام لأسس الديمقراطية الاقتصادية التي تشمل في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين التي لم تعد متاحة في ظل هذا النظام إلا لمن يدفع حتى وأن لم يكن يملك شيئا وضمان المنافسة الحرة في الميدان التجاري وليس إعطاء حق احتكار هذا المجال لأعضاء الجبهة الإسلامية كما هو الحال الآن وتأمين فرص العمل للمواطنين على أساس الميولات والحيرة وليس على أساس الانتماء السياسي للجبهة الإسلامية بعد أن تم تحويل لجنة الاختيار إلى مكتب لتفديم أعضاء هذه الجبهة، فصل سياسات الآلاف من وظائفهم على أسس سياسية، يبدو الأمل الذي يحسره عنه الغنوشي في أن يشمل والتعهد الشامل الذي يشهده السودان «المجال السياسي» حتى يقدم السودان نموذجاً لحكم إسلامي ديمقراطي في ضوء ما تقدم ضربه من ضروب التلاعب بالأنفاط ومسا لا على التناقض الصارخ الذي يميز ما يشره الغنوشي عن الديمقراطية وتسكوه ودفاعه، في ذات الوقت، عن أسوأ نظام دكتاتوري عرله السودان في تاريخه الحديث.

مما الذي يدفع قائلنا من قناعة الإسلام السياسي مثل الغنوشي لتبني موقف المنافع عن الديمقراطية وهو لا يؤمن بها في الحقيقة كما بين حساسه لنظام الجبهة الإسلامية في السودان؟ هناك أسباب كثيرة منها ما يتصل بتوزيع الأدوار داخل حركات الإسلام السياسي في العالم العربي والإسلامي، فالغنوشي مثله في ذلك مثل حسن الترابي قبل أن يسقط القناع عن وجهه - يقدم نفسه للغرب كمفكر إسلامي مستنير في

الإسلام السياسي الذين يعلنون وقرعهم مع التعددية والديمقراطية من غير تحفظ هل هذا صحيح؟ فلتترك المواقف تتحدث مرة أخرى عن مدى «إيمان» وعيم حركة «التبعية» بالديمقراطية يقول راشد الغنوشي في مقال له نشر بجريدة الشعب المصرية عن النظام الذي تجنى على الديمقراطية والتعددية في السودان في عام ١٩٨٩ وأزاح وزعيماً إسلامياً جاء إلى السلطة عن طريق الانتخاب هو السيد الصادق المهدي «لقد قطع المشروع الإسلامي في السودان أشواطاً مهمة على طريق تسيب وتترسيق اقتداسه من خلال موجهات التحديثات الكبرى - التحدي الأمني والتحدى الاقتصادي... فعلى الصعيد المصري يمكن اعتبار أن الحركة الإسلامية قد حققت للسودان وحده التي شقها التمرد الجنوبي الشيعي الصليبي مدعوما من قوى إقليمية ودولية... وعلى الصعيد الاقتصادي فتحت الله بركاته على هذا البلد الذي تعدد الأمم المتحدة من أنقصر ست دول في العالم... فاصبح يصدر خيراته إلى جيرانه والعالم... السودان باختصار في حال تجدد شامل تأمل أن يشمل ذلك المجال السياسي فتصبح مجال المشاركة... فيقدم السودان نموذجاً لحكم إسلامي ديمقراطي يزين وجه الإسلام

* الغنوشي يؤيد نظام الجبهة في السودان الذي قوض النظام الديمقراطي.

* جماعات الإسلام السياسي تطالب الحكومات العربية بتحقيق الحرية وتحارب ذلك وسط صفوفها.

* هذه هي الأدلة لعدم إيمان تيار الإسلام السياسي في الوطن العربي بالديمقراطية

* قادة الإسلام السياسي في حالة من الاستعلاء على الآخرين يشبهون أنفسهم بالأنبياء والصحاباء

التركيز في فكر هذه الجماعات على الطاعة في بنائها الترابي (والذي يعبر عنه أبلغ ما قاله الاستاذ عمر القيساني عن علاقته بالشيخ حسن البنا: «كنت معه كاليتيم بين يدي مفلس» بكل ما يحمله كلمة صيت من معان يتعلق بالفا - عقل الفرد وملكاته القلبية) واستعمالها للمهرم والفتنة كوسيلة لحل الأعضاء على الالتزام بالخط الذي تشره القيادة يجعل من الصعب أن لم يكن من المستحيل أخذ دعاوى هذه الحركات مأخذ الجيد فمما يتعلق بتحويلها للنهج الديمقراطي في التعامل مع القوى السياسية الأخرى حتى وأن جاءت للسلطة عن طريق الانتخاب وهو عين الطريق الذي جاء به موسيني وهتلر إلى السلطة لكن هذا لم يكن عائقاً بينهما وبين الانقضاض على المؤسسات الديمقراطية وتقرضها في بلدهما.

لا يشكل هذا الرأي تجنباً على حركات الإسلام السياسي على الأقل فيما يتعلق بموقفها من الديمقراطية ويكفي أن نشير هنا إلى ما يقوله بعض كبار المفكرين الإسلاميين. يقول محمد حمادة: «أن التكسير من الحركات الإسلامية المعاصرة والتابع إذا قلنا أكثر شيعاً... إلخ تألف من مبدأ «التعددية» سواها في الرؤية الفكرية أي في الأوعية التنظيمية والتنظيمات الحركية، موقف الرضا العدائي، أو الرعية الشديدة، أو الشك في شرعيةها، أو في ضرورتها وجودها... هل يعني ذلك أن هناك بعض حركات الإسلام السياسي التي تؤمن بإيماناً حقيقياً بالتعددية بالتالي بالديمقراطية؟ يبدو أن الإجابة بالنسبة لهذا الفكر هي نعم فهو يقول أن الرؤية لصحيحة والرابعة - نسبياً - قنعية، قد عصمت بعضاً من الحركات الإسلامية المعاصرة من هذا العداء للتعددية - كما هو الحال في السودان وترنس مثلاً... هل هناك حاجة لأن يقول الإنسان أي شيء من ما تخضت عنه الرؤية والصحيحة والرابعة» للجبهة الإسلامية في السودا لقضية التعددية؟ في الواقع لم يترك الانقلاب الذي قامت به الجبهة الإسلامية في السودان سوى حركة التبعية في تونس كمشال للاستشارة، أولئك الذين يقولون أن العداء للتعددية والديمقراطية ليس سمة ملازمة لحركات الإسلام السياسي ومن هنا جاءت الإشادات الكثيرة - خاصة في كتابات بعض الباحثين الغربيين من أمثال فرانسوا بروجوا - لراشد الغنوشي كزعيم من زعماء

إطار حتملة العلاقات العامة التي يقوم بها قادة الإسلام السياسي لتحسين صورة حركاتهم في القرب خاصة في ظل التوجه الجديد للعقيد الصادر بحقوق الإنسان وأصرار الحكومات الغربية على ربط المعونات للبلدان مع مجال الإصلاح الديمقراطي لكي يحلّط قطاع الفتنش عندما يواجه مشكلة التناقض في خطابه السياسي وهو التناقض التاجم عن رفضه لإدانة الانقلاب العسكري الذي قامت به الجبهة الإسلامية في السودان وتلقبها لنظام ديمقراطي يقدم على التعددية وأولوية الإرادة الشعبية.

يصبر موقف الفتنش ليس عن نوع من القطيعة مع الأصول الفكرية لجماعات الإسلام السياسي فيما يتعلق بقضية الديمقراطية ولكن عن تواصل مع جذور هذا الفكر الذي أرساه مؤسس حركة الإسلام السياسي الذين يقول عنهم فرانسوا بورجا رغم تماطفه مع خلفاتهم أن هؤلاء المؤسسين مثل أبو الأعلى المودودي وحسن البنا كانوا دائما يصبرون بصراحة -إلى حد ما- عن إبتعادهم عن الفكر الديمقراطي، ويؤكد بورجا أن بعض قادة الإسلام السياسي ما زالوا حتى الآن يكررون هذا الموقف بنفس القدر من الحماس ويشير أيضا إلى أن للجمعية الإيرانية بحيث لجأ

عباس مدني



المعسكر المحوريين إلى القوة للحد من المعارضة اليسارية لإنهاء النقاش في معظم الأحيان.

سياسة السمع والطاعة

لا يعني هذا بالطبع أن هذا التواصل بين فكر الأجيال الجديدة وأفكار المؤسسين في حركات الإسلام السياسي سيستمر إلى ما لا نهاية، أن الأخذ بهذا الرأي يعني عدم القبول بفكرة التطور التاريخي وارتكاب نفس الخطأ الذي ترتبه حركات الإسلام السياسي برفضها لهذه الفكرة، ولكن ليس هناك حتى هذه اللحظة ما يبرر القول بأن هذه القطيعة قد تمت بالفعل أو أن مستولات الفتنش عن الديمقراطية تعبر عن نوع من التفسير الحقيقي في فكر بعض جماعات الإسلام السياسي عن الديمقراطية. هذا الفكر في رأينا لم يتجاوز إلى الأبد -وحتى في حالة الفتنش- مرحلة التناقض بين القول والعل، بين الخطاب والممارسة وهذا ما يقوله بعض أكثر الناس حرصا على مستقبل حركات الإسلام السياسي مثل د. حسان محجوت الذي يؤكد أنه لم يتضح للجماعات الإسلامية في الغالب الأعم والموقع المحوري للصبرية أصل خلق الإنسان كما يتحدث د. محجوت عن اهتمام هذه الجماعات بأخذ «العهد على السمع والطاعة لأعلى تكريم الإنسان والطاعة بحرمتيه» وهذا ما يقوله مفكر إسلامي آخر عندما يلجأ إلى أن فاقد الشيء لا يعطيه وأن غياب الديمقراطية داخل حركات الإسلام السياسي يكشف التناقض في موقفها من قضية الحرية والديمقراطية؛ كيف يحق لجماعة من الجماعات أن تطالب الحكومات العربية والإسلامية بتحقيق العدالة والخيرية لاجتماعاتها وهي تحارب ذلك في صفوفها؟ ومن مظاهر هذا النمط -لليبرالية أيضا في نهج حركات الإسلام السياسي- الاستخفاف التام الذي تبديه تجاه الآخر كما يقول النقيس.

إن موقف الجبهة الإسلامية الحقيقية وموقف حركة النهضة وبالطبع موقف حركة الإنقاذ في الجزائر يعبر عنه أحد أهم القياديين في الحركة الجزائرية -على بن حاج- عندما يقول عن الديمقراطية: «من بين الأسباب التي تجعلنا نرفض المذهب الديمقراطي، أن الديمقراطية تقوم على رأي الأغلبية، فمعنى ذلك أن رأي الأغلبية هو المعيار لمعرفة ما هو عادل ومتقبل، وبناء على هذا البعد نجد أن رؤساء الأحزاب يحاولون كسب أكبر عدد ممكن

من الأشخاص، ولو كان ذلك على حساب الإيمان والكرامة، والدين والشرف من أجل هدف وحيد هو كسب أصواتهم في المراكز الانتخابية، أما نحن أهل السنة فنعتقد أن الحق لا يظهر إلا في دلائل الشريعة الحاسمة، ولا يتجلى في عدد الأصوات المشاركة ولا عدد الأصوات الديمقراطية. أن الدين تبعوا التي كاتروا عددا بسيطا للغاية، بينما قام عدد وغير من الناس باتباع طريق الرثينة..

سورة أخرى نلاحظ ميل قادة الإسلام السياسي لتشبيه أنفسهم بالأنبياء والصالحين وإحساسهم بالاستيلاء على الآخرين هذا ما فعله القرايبي عندما قارن نفسه وأتباعه بالنبي يوسف في محاولة لتبرير تحالفه مع نظام ديكستوري أدت سياساته إلى صرمت مئات الآلاف من السودانيين بسبب المجاعة وهذا ما يقوله علي بن حاج عندما يقارن نفسه وأعضاء حركته بالصالحين الذين تبعوا النبي الكريم في محاولة لتبرير موقفه من الديمقراطية وهو موقف ينكر مبدأ أولوية الإرادة الشعبية ويرفض التعددية ويكثر المحصور السياسيين الذين يتم تشبيههم بالوثنيين ويعلم صاحبه صراحة أن رأي الأغلبية لا يعتد به.

أليس من الغريب أن يتصور أي إنسان أن رجلا يعبر عن مابهر عنه على بن حاج من أفكار يمكنه أن يكتل مبدأ تداول السلطة في إطار نظام ديمقراطي خاصة إذا تذكرنا أن حركات الإسلام السياسي التي ينتمى لها بن حاج لا تملك عادة برامج تفصيلية تساعد على التصدي للضحايا بلد ما بشكل فاعل عند توليها السلطة

حسن الدرابي



بل تعتمد على الشعارات مثل «الإسلام من الحلق» وأن تجرئة الحكم- عن طريق الانتخاب أو الانقلاب- سرعان ما تكشف زيف ودعوى هذه الجماعات زوال لهاة امتلاكها خلوة تابعة لجميع مشاكل المجتمع وهذا بالطبع يهدد بتاحصار شعبيتها للدرجة التي تصبح فيها خسارتها لمراقعيها أمراً مؤكداً مع كل ما يعتبه ذلك من زوال لهاة القدسية التي تجارل هذه الجماعات أسباعها على نفسها وتعمرة لأدعيات قادتها بأنهم نوع جديد من الساسة بالمحرمهم الأهواء والمصالح الذاتية وهكذا يصبح السبيل الوحيد للبقاء في السلطة هو الانقضاض عليها كما فعلت الجبهة القومية الإسلامية في السودان. يطالب فرانسوا يورجيا بالتغلب على المسلمات الساذجة التي تضع حدوداً بين الإسلام السياسي وباقي الطبقات السياسية فيما يتعلق باستعدادهم لتقبل الديمقراطية وهذا ما سنحاول أن نفعله في هذا الجزء من الورقة بالنسبة لحزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى.

عثرات الماضي

يدعو بعض الكتاب إلى عدم المبالغة في رصد مطالب الديمقراطية المبالغة ضاربه بلائك لأنها تزود أعداء الديمقراطية بمسارل يستخدمونها بمهارة لتدمير كل مبادرة على طريق إجلال الديمقراطية محل الأنظمة الصعبة التي تفتقر خارقة العالم الثالث. لكن لابد من أن نفرق بين الديمقراطية وبين نقد تطهيق الديمقراطية مع الاعتراض بأهصبة تطوير المفهوم «تأصيله» وعدم القبول بالنموذج الغربى بوصفه غرضاً لا يقبل النقاش خاصة فيما يتعلق بالحكم فى الغرب بين الديمقراطية والرأسمالية. وفى كل الأحوال فإن المبالغة العلمية الموضعية مسألة الديمقراطية فى العالم العربى تقتضى، كما يقول محمد عابد الجابري: والاتلاق من الكشف عن العوائق التي تحول دون قيام (الديمقراطية) والزعى بها ذلك بمثابة تشخيص الباء.. وتشخيص الباء ليس معناه الدليل على استحالة الشفاء.. بل أن التشخيص الدقيق الذى يبرز معطيات المرض، مهما كانت مؤلة فظيمة، هو السبيل الوحيد لتعيين الدواء المناسب والفعال.

هذا فى الواقع هو ما دعا إليه البيان الحزبى للاجتماع الثانى لقيادات المجتمع

الوطنى الديمقراطى الذى عقد فى لندن فى فبراير ١٩٩٢ عندما تحدث عن الاستفادة من وعصيرات الماضي. لكن يبدو أن هذه الاستفادة تتم فقط على مستوى الخطاب وفى هذا الجزء فقط من البيان الحزبى إذ أن البيان يحمل الجبهة الإسلامية القومية مسئولية تقويض اتفاق كوكادام ومبادرة السلام السودانية فهو يقول: «وأوضح الميثاق أن اتفاق كوكادام الذى وقع فى ٢٦ مارس ١٩٨٦ ومبادرة السلام السودانية التي وقعت فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٦ أعلى تعمير للرفاق السياسى السودانى الشامل وأنهما قد تم تقويضهما بمؤامرات الجبهة الإسلامية التي نفذت انقلاب الثلاثين من يونيو ٨٩ فخربت مساعي السلام وقادت إلى استمرار الحرب والحرب».

إن المتبع للشأن السودانى يعلم أن الجبهة الإسلامية لعبت دوراً كبيراً في المؤامرة على الاتفاقيين المشار إليهما ولكن المسئولية لم تكن مسئليتها وحدها فلقد رفض الحزب الاتحادي الديمقراطى التوقيع على اتفاق كوكادام ورفض حزب الأمة الذى وقعه التقيده به بدعوى أن حزبين كبيرين في الساحة السياسية هما الحزب الاتحادي الديمقراطى وحزب الجبهة الإسلامية لم يوقعا عليه. ثم جاءت مبادرة السلام السودانية فحزب حزب الأمة عن الكثير من التفظعات حيالها ويرفض لها بالحدث عن رفض الجبهة الإسلامية للمبادرة والحاجة إلى وفاء سياسى حولها.

الاعتراف بالخطأ

اسفر اجتماع لندن أيضاً عن الاتفاق على الصيغة الموحدة للميثاق بعد تعديله وهو صيغة تتجاوز النقد الذى وجهه الميثاق فى صيغته الأولى إلى الحزبين التقليديين، ورغم أن ذكر مسأوى الحزبين الطائفيين بصورة انتقائية لا يخدم غرضاً إلا أن التفتيش عن أخطائهما وأخطأ- الترى السياسية الأخرى والقبائح أن يساعد على التشخيص الدقيق الذى يبرز معطيات المرض ويجعل من الممكن التخرج من الحلقة الشريرة (ديمقراطية- انقلاب (التي اجتلى بها السودان منذ استقلاله خاصة إذا أخذ هذا التفاضى شكلاً يفضى إلى تجاهل الواقع كما هو الحال بالنسبة للمسئولية حيال تقويض اتفاقى كوكادام والميرغنى- قرنق.

لقد مؤثرات فيما تقدم لطبيعية الثقافة السياسية فى السودان

فالأحزاب السياسية تجد من الصعب الاعتراف بأخطائها كأنما الأمر يتعلق «بكرامتها» وفي هذا ما فيه من إهدار لقصر الاستفادة من «عثرات الماضي» كما قال البيان الحزبى لاجتماع التصحيح فى لندن على استعصاء يقابل هذا الرفض للاعتراف بالأخطاء رفضاً للذقة يكاد يجعل من المستحيل إصلاح هذه الأحزاب خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الغياب الذى يكاد يكون تاماً للديمقراطية داخل هذه الأحزاب وهو أمر يستدور إليه مرة أخرى.

تحمل الثقافة السياسية للأحزاب التقليدية فى السودان فى أحشائها تناقضات الثقافة السودانية بكل مكوناتها وإذا كنا قد ركزنا فى الفترة السابقة على الجانب السلبي فهناك جوانب إيجابية فهناك التسامح الذى رسم الحياة السياسية فى السودان لعدة عقود ولكن هناك فى الجانب الآخر التراث السلبي المتصلل فى التعامل مع أخطأ القضايا فشاعة مثل ما حدث فى الاتفاق الذى أبرمه السيدان على الميرغنى وإسماعيل الأهرى فى ١٩٩٨/١٩٩٨ إعادة توحيدهم حزباً وحزباً وحصل اسم «الحزب الاتحادي الديمقراطى» إذ لم تكن هناك وثائق توحيد أو دمج كما أكد أحد أقطاب الحزب ولقد تسبب هذا النهج فى الكسور من المشاكل لتطور البلاد السياسى خاصة فيما يتعلق بقرص الحكومات الانتالية فى النجاح.

هذا يعنى بالطبع أن هذه التسلفات السياسية تمتلك نزع التجانس الذى يجعل منها كتلة صماء فهناك الكثير من التباين فى بعض الأحيان بين الثقافات السياسية للأحزاب السودانية ويكفى أن نشير هنا إلى الغياب التام للقيم التسامح والاعتدال على العنف فى التعامل مع الآخرين فى الثقافة السياسية للجبهة الإسلامية القومية مثلاً ولا ما فيه من مفاخرة عند النظر إلى الأمر من زاوية ادعاء الجبهة الإسلامية العمل على تأصيل العمل السياسى وربطه بطريقة محكمة بقم المجتمع وأتأى به عن التعصب لثقافة السياسية للجبهة- وأتقى تقوم أساساً على تحويره والآخر من إسباتيته- أقرب للأيدولوجيا القاضية منها للقيم المجتمع السودانى فيما يتعلق بالتسامح والتعامل مع الآخر.

الجزء الثالث والأخير العدد القادم

والنفسية المدمرة. أرواح وأموال الأمريكيين والأثار الاجتماعية التي لحقت بهم. كأنهم وحدهم «الضحايا».. أما القيتناميين فأنهم قتلوا وجرحوا وضاسروا منقسمين في الحسابات الأمريكية.

غير أن الحرب القيتنامية وإن تكن أهم الأخطاء إلا أنها ليست الوحيدة.. وللهذا فإن المقارنة بها تفيد دائما أولئك الذين يهتمون بالنصوص الأساسية والمقدسة للسياسة الخارجية الأمريكية. كلما لاح أن أمريكا تتورط في حرب خارجية أو في مغامرة عسكرية من نوع ما.. سارع صانعو القرار إلى التأكيد بأنها لن تكون «فيقتام أخرى».

في لبنان ١٩٨٣ وفي بنما ١٩٨٩. وفي الكويت ١٩٩١ سارعت القيادات الأمريكية بمجرد أن اتخذت قرارها بأن الوضع يتطلب التدخل بالقوات المسلحة الأمريكية إلى طمأننة الرأي العام الأمريكي هذه وليست فيقتام أخرى». وبهذه الطريقة يكون لدى الرأي العام الأمريكي الاقتناع بأن كل مغامرة عسكرية لا تعطى نتائج من النوع البشع الذي تلقته أمريكا في حرب فيتنام. هي مغامرة مسبوقة. فأرقام القتلى



العالم

ماذا فعلت أمريكا بالصومال؟ وماذا فعلت الصومال بأمريكا؟

د سالة واشنطون

سمي كرم

أحيانا ما يبدو صانعو القرار الأمريكيون- وممثلهم صانعو السياسة والمخططون العسكريون- أسرى نصوص «حبروسية» محددة تعلموها والتزموا بها لسنوات وعقود طويلة. بحيث لم يعد بإمكانهم الخروج عنها.. حتى لو تغيرت الظروف المحيطة، ومهما كان مدى هذا التغير.

انهم- صانعو القرار هؤلاء- أمناه للنهاية لتلك النصوص.. ربما لا يزال إذا قلنا إنهم يتعاملون معها تعامل رجال الدين مع الكتب المقدسة. وبطبيعة الحال فإن ثمة اجتماعات في التفسير.. لكن يبقى الإخلاص للأجواء الأساسية للنص.

وفي بعض تلك الأحيان يتخلف التمسك بحرية النص إلى حد تجاهل الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن ذلك.. وحتى حينما تقتضي هذه الأخطاء إلى أخطاء مجسمة، وإلى كوارث.

وبما «الحرب القيتنامية»- والمقصود هنا «الحرب الأمريكية في فيقتام» لكن التسميات كثيرا ما تلعب أدوارها في طمس ولو جانب من الحقيقة- هي النموذج «الكلالسيكي» للتمسك بشبه الدين أو العقائدي بنصوص السياسة الخارجية الأمريكية.. ولفترة طويلة وبحبات باهظة في الأرواح والأموال، والأثار الاجتماعية



- محطة إطعام الصومال.. «برشة بنصر» لرس الميلايس تازي.

(الأمريكيون طبعاً) لا تعزب أبداً
من رقم ٥٨ ألفا الذي سجل في
والحرب القيتنامية... واختار المادية
والاجتماعية والنفسية هي دون الحرب
القيتنامية بأشراط بعيدة. فإذا ما قتل في
لبنان - في ضربة واحدة - ٢٤ جندياً
أمريكياً بدا أن الأمر لا يستحق إثارة ضجة
كبيرة - هذه ليست فيتنام. وإذا ما انتهت
«حرب الخليج» بخر القدرات العراقية ومقتل
أقل من مائتين (من الأمريكيين)... ولا تهم
أعداد القتلى من فيهم) فهذه إذن ليست
فيتنام. وإذا انتهى غزو بنما يقتل مائتين
٣٠٠٠ و ٥٠٠ مدني من النيمين فلا بهم.
هذه أيضاً ليست فيتنام أخرى.
وهكذا فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة -
في حروبها الخاصة بالعالمية - تخرج في
عيون الرأى العام الأمريكي دناسا بريئة من
تهمة الرأى المتعاقبات العسكرية. يصرخ
بعضهم محذراً هنا... أو فزعاً هناك من
احتمالات تدهور الأمور إلى حد الاقتراب من
خط الكارثة القيتنامية، لكن لا يملك الوضع
أن يكشف عن مقاييس أدنى بكثير.
والصومال ليست استثناء.

ينتج صانعو القرار الأمريكيون في كل
المرات في حجب الاسئلة الأساسية عن عقول
الرأى العام الأمريكي بتوجيه الجميع نحو
عقدتهم الكبرى - فيتنام - فإذا ما تبين أنه
والقيتنامية أخرى يصعب لأبداً من «لبنان
أخر»... أو «بنما أخرى»... وربما حرب خليج
أخيرة. المهم أن لا يتكرر السيناريو
القيتنامي، مادام صانعو القرار مستمرون في
تطبيق النصوص المقدسة للسياسة الخارجية.
وما يهتج على الدخشة حقاً أن السياسة
الخارجية الأمريكية من وقت فيتنام حتى الآن
لم تتعرض لمناقشة ديمقراطية واسعة النطاق. لم
يفرض الشارع الأمريكي نفسه بالدرجة التي
حدثت في شعارات المعارضة الشعبية لحرب
فيتنام.

ولابد أن ما جرى في الصومال في
الأسابيع الأخيرة سيستطيع أن يكسر هذه
القاعدة ويلزم أمريكا بمراجعة النصوص
وعمارات سياستها الخارجية... على الرغم من
أن سيناريو الصومال بدا في ذروته
أكثر السيناريوهات اقتراباً من إثارة
الفرح الأمريكي العام بما فيه من
مشاهد أمام عيون الأمريكيين.
لكن ينبغي أن لا يحدث هذا بالنسبة
للآخرين - لغير الأمريكيين - فإن ما حدث في
الصومال جدير بأن يفكر فيه العالم الثالث

كله. أنه درس بالغ الخطورة في
السياسة الأمريكية. في نظرة
أمريكا لدورها في العالم. في
أساليب أمريكا في التعامل مع
الصالح الفاشل... بل أنه درس في
الديمقراطية الأمريكية حين تصطم
بأهداف السياسة الخارجية كما رست
منذ زمن طويل.

وبدأنا لابد من ملاحظة من حيث
التوقيت. أن ما حدث في الصومال يشكل أول
صدام بالقوة العسكرية الأمريكية يقع فعلاً
بعد «انهيار الاتحاد السوفييتي» وبعد «نهاية
الحرب الباردة» فلبنان كان في ذروة زمن
الحرب الأهلية (رونالد ريغان رئيساً
لأمريكا ولهرتيد بريجنيف كان رئيساً
لرأى الوقت نفسه أمينا عاما للحزب الشيوعي
السوفييتي) غزوة بنما وقعت واتحدت والاتحاد
السوفييتي قائم رسمياً حتى ولو كان أياً
للسقوط في أواخر عهد جيري فاشوف.
وعسى «حرب الخليج» اتخذت قراراتها
الأمريكية والاتحاد السوفييتي قائم
وجيري فاشوف كان لا يزال يحاول اثبات
وجوده (وجوده شخصياً... ووجود الاتحاد
السوفييتي).

كل ما يجتمع بين سيناريو الدور العسكري
الأمريكي في الصومال والدور العسكري
الأمريكي في هذه المواقع الثلاثة السابقة أنها
وقعت جميعاً بعد أن كان قد أصبح واضحا
بدرجة كافية أن الولايات المتحدة لم تعد
صغيرة على التحرك عسكرياً خشية أن
يتحرك الاتحاد السوفييتي ضد مصالحها.
لكن... في حالة الصومال المسألة أرفع

**«ليست فيتنام أخرى» تحولت
إلى أنجح تبرير للتدخلات
العسكرية أمام الرأى العام
الأمريكي..**

**المبررات السبعة «المقدسة»
لاستخدام القوة الأمريكية
في العالم الخارجي.**

بكثر. الاتحاد السوفييتي انتهى
موسكو تحت حكم الإسلاميين
الأول المؤيد من واشنطن صديداً
ومعنياً ومخاطرانياً... والصومال
نفسها لا يريد فيها حزب شيوعي
تنشط. والعالم كله مهتلاً في الأمم
المتحدة يعطى الفطاة الدولي لدور
أمريكا ويباركه ويغذيه ويكاد
يصلى من أجل نجاح عملياتها التي
أطلقت عليها اسم «عملية استعادة
الأمل» مع ذلك فإنه قبل أكثر من شهرين
من أحداث أكتوبر في الصومال كتب المعلق
الأمريكي كارل روان (وهو أقر أمريكي -
أي أسود) يقول: «لقد رحب الصوماليون
بالأزرق والذين في ديسمبر ولكنهم وجدوا في
يونيو السفن الأمريكية المزودة بالمذائع تطلق
بسرعة بقذائف القنابل التي توجه
بالكروميون وتدمر الممتلكات وتصطف
بالأرواح». وبالطبع لم يكن روان وحده الذي
كتب... لكن التعليقات والافتتاحيات القليلة
التي نهت إلى الضيق الخطير الذي طرأ على
الدور الأمريكي في الصومال لم تكن بمستوى
حملة إعلانية ضد مايجرى. فالأمريكيون
ليسوا من قراء الصحف. ومن يقرأ منهم
صحيفة يهتم بشكلا مذبذبة لبا بقرا
افتتاحيات أو تعليقات ينعصب على السياسة
«الخارجية»... إنها مسألة «خارجية» تماماً
بالنسبة إليه.

لأصبح المسألة داخلية إذا كانت
مجرى في كنها على بعد أميال قليلة أو في
الصومال على بعد آلاف الأميال إلى حين
يتخطى التلفزيون المسافات بسرعة الصورة
الإلكترونية ليلظ مشهد جندي أمريكي أسير
أو قتل أو جريح. وربما تكون قد كتبت خلال
الأسابيع الأخيرة عشرات التحليلات
والتحقيقات عن حالة - الارتباك وعدم
الوضوح التي تلم بأهداف الدور العسكري
الأمريكي في الصومال. عن عدم الإلمام
العسكريين الذين أرسلتهم أمريكا إلى
الصومال بشقافة هذا الشعب الأفريقي (أراهن
أن نسبة من يصرف من الأمريكيين أن
الصومال بلد عربي عضو في الجامعة العربية
لاتصل إلى واحد في المليون). أن الجزالات
الأمريكيين ليسوا على دراية بتعقيدات
المناعات والانتقالات القبلية في الصومال.
أنهم باختصار غير مؤهلين للعب دور أساسى
أو حتى قرضي في «قائمة نظام سياسي
مستقر في الصومال»... حتى مع التسليم
بأفضل نوايا الأمم المتحدة والمستمرلين فيها



ضابط في قيادة الأركان الأمريكية وحظ تعزيز القوات الأمريكية في الصومال

الذين يؤيدون دور الواجهة الدولية أمام القوات الأمريكية ورواها.

لكن كل ماكتب لم يستطع أن ينظر الأمريكيين بأن ثمة أزمة تدق أبواب السياسة الخارجية الأمريكية. الأمر الذي يدل على صحة القاعدة الصحفية القليلة القائلة بأن صورة واحدة أهم من ألف كلمة. بل الواقع أن صورة واحدة وأصبحت أهم من ألف مقال... أهم من ألف صحيفة. فما يالنا والصورة خلف جنتي أمريكي تسحب بألحاح في شوارع مقديشو المعربة بأبدي صوماليين؟

فجأة تلبثت سماء العملية الأمريكية في الصومال بغيوم كثيفة. لم تلبث أن أسفرت عن إعصار خطير. وعصاف مخاوف الأمريكيين العاديين من تكرار آلام فيستام وأخطارها ومأساها تهب في شكل عاصفة سياسية داخل أمريكا. جثت القتلى الأمريكيين... أو المفتردين. أمهاد من وقع في الأسر مع المراسلين الغربيين.. بعد أن اختفى المراسلون الأمريكيون من الساحة.

لنقطة التحول نحو كارثة أمريكية في الصومال نتلخص في فقرة واحدة، جنود فرقة الطرائف التابعة للجنشيش الأمريكي في مقديشو أغاروا على مكان كان يجري فيه اجتماع تشبهت القيادة الأمريكية في وجوده واللواء محمد فوج عهده. النار من العدالة في تصهير القيادة الأمريكية والناظر باسم الأمم المتحدة وتحول هذا الهجوم إلى معركة ضارية استمرت ١٥ ساعة، فيما كانت القيادة الأمريكية تظن أنها عملية تنتهي في غضون ٢٣ دقائق. وسقط ١٥ جنديا أمريكيا على الأقل قتلى، واقتدى اثنان. ووقع واحد في الأسر... وضع الكرنجيس وفسر الرأي العام إزاء مشهد الصوماليين يلهسون فوق عظام طائفة عليويكيس أمريكية. وغيرهم يجرؤون جثة جندي أمريكي قتل بالهلال في الشوارع والأسير يربحاً بدنياً ونفسياً يتحدث إلى أسيرته على شريط فيديو مسجل..

يستنام أخرى بكل الروايات والشاعر والاحتمالات وما تشبهات الصف والصور التلفزيونية وأغلفة المجلات.. واستطلاعات الرأي تمكس المعارضة للتدخل وتؤكد ضرورة إعادة القوات، وفروا حتى أن اسبرغية «سايم» الأمريكية واسعة الانتشار استعارت واحدا من عناوينها من أيام حرب فيتنام: «شرح الكارثة في الصومال». وما كان يمكن أن يخطر ببال أحد في بداية

التدخل الأمريكي لاعتبارات «إنسانية» أن تتحول الأزمة الصومالية يمثل هذه السرعة إلى «المأساة الأمريكية» أو «الكارثة الأمريكية». ووسط تفصيلات كثيرة غير مرئية بدرجة وضح صور الجنود الأمريكيين القتلى أو صورة الأسير الضابط مايك ديروانت. أو حمام طائفة الهلويكيس ومظاهرات الصوماليين ضد الجورج العسكري الأمريكي، تكشف أن اسم «أبريل جلاسي» هناك. أن لها دورا في الكارثة.

من أبريل جلاسي؟ نعم هي السيدة نفسها التي كانت سقيرة أمريكا في بغداد يوم أن قالت لرئيس العراق أن أمريكا لا دخل لها بتزاع بين العراق والكويت.. قبل أن يقع الغزو العراقي للكويت بأقل من شهر واحد. وبعد هذه المصاهرة وقمت سلسلة الأحداث الرهيبة المعروفة باسم حرب الخليج.

السيدة جلاسي كانت في مقديشو (وهي معلومة لا يكاد أحد من الأمريكيين يعرف بها) كمستشار لبعثة الأمم المتحدة في الصومال. وهي التي أعطت المراقبة الرسمية في شهر يونيو الماضي على خطة للتفتيش العسكرية على مخازن الأسلحة، وصحطة الإذاعة التابعة للواء عبيد. وكانت هذه الموافقة حلقة أخيرة في سلسلة تصرفات ومواقف من «السقيرة جلاسي» أظهرت فيها عداها حادا إزاء اللواء عبيد بصفة علنية، ولهاذا فإنه اعتبر المراقبة على حملة التفتيش على منشآت تابعة له محاولة لتدمير سلطته.

في هذه الظروف حدثت الكمين الذي قتل فيه ٢٤ جنديا باكستانيا من قوات الأمم المتحدة.. وهو ما أدى إلي تسك جسور صهيد مع القوات الأمريكية والوجه الأمريكي في الصومال بكل أشكاله، وحوله في القرار الأمريكي الذي يحمل اسم الأمم المتحدة إلي مجرم قار مغلوب القبض عليه. خلال هذا لم يعرف الأمريكيون أن «قوات الأمم المتحدة» - أي القوات الأمريكية - وغير الأمريكية تحت الأعلام الزرقاء للمنظمة الدولية قتل من الصوماليين خمسة أمثال من قتل من القوات الدولية. وأن هذا المعدل مستمر. وأن قيادة الأمم المتحدة لا تدع شيئا من القتلى الصوماليين.. إلا أن يتم التصرف على هريته. أما من كان مجهول الهوية فإنه لا يحسب بين القتلى.

وخلا هذا استأثرت شوارع مقديشو وأزقتها وجورتها - وفقا لما قاله بعض الجنود الأوروبيين وخاصة الإيطاليين من المشاركين في القوات الدولية - بالأحداث عن وحدات الغتبال التي شكلت بهدف تنفيذ اغتيال اللواء عبيد. وفي شهر أغسطس الماضي كانت أكثر القصص انتشارا في مقديشو قصة رجل الشرطة الأمريكي السابق الذي فتحة القوات الأمريكية اللواء عبيد فأغاروا على بيته وأطلقت عليه الرصاص أصابته في صدره ومعدته وذراعيه. وبعد أن تأكدت من خطئها نقلته إلي إحدى

المستشفيات في مقدشيو.. مستشفى كانت القوات الأمريكية قد هاجمته في شهر يونيو الماضي وتقلت سبعة من المرضى فيه(..)

الأمريكيون لم يشاهدوا طوال الشهر الماضية صورة واحدة للجنرال صرمالي واحد.. أو حتى لجنير صرمالي بأسلحة الجنود الأمريكيين.. لكن شهاده والضحايا الأمريكيين وحدها كانت كافية لتدق سبول من مئات الآلاف وأكثر من رسائل الأمريكيين إلى البيت الأبيض وإلى الكونجرس : ماذا نحن فاعلون بدأت بالمصالحات مع الصرماليين وفي مقدمتهم اللواء عبيد إلى هذا الشكل المخيف من المواجهة الدامية معهم ؟ أخرجوا من الصرمال، مهما كان مصير دور الأمم المتحدة أو الصراعات المحلية...

بل أن الأمريكيين يصررون أن القوات الأمريكية بأوامر من الادميرال المتقاعد جوناثان هاو الذي يشغل منصب نائب رئيس الأركان للدكتور طرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة نشرت على جدران مباني مقدشيو آلاف المصاطب التي تحمل صورة اللواء عبيد وتعد مكاناً قبيحاً ٢٥ ألف دولار لمن يدل بمعلومات تقضي إلى القبض عليه.

وعلى غرار العملية التي ظنت القيادة الأمريكية أنها لاستغرق لإتمامها أكثر من ٣ دقائق فاستغرقت ٤٥ ساعة وأخذت أرواح

١٦ جندياً أمريكياً وقتلت باثنين إلى عالم المقتربين ويوحد إلى عالم الأسر، كان من الواضح: خاصة للصرماليين - أن أمريكا أسأت تقدير قدرتهم على إلحاق الأذى بالقوات الأمريكية إلى هذا الحد الذي أشاع الذعر في أمريكا. ويقال أن وزير الخارجية الأمريكي كيمسوفو قضى ثلاث ليال متواصلات في الأسبوع الماضي أسبوع الكارثة في الصرمال- بلا نوم، لأنه كان يشعر برؤية الأثرة بطريقة حادة للغاية.

وقد قال كرسوفو فعلاً «إن الجو العام في بعض أنحاء البلاد (يقصد أمريكا لا الصرمال) وفي تل الكابيتول (الكونجرس) كان أقرب إلى الهلع. ولقد بذلت كل ما بوسعي لصد هذا الوضع. إننا في الحقيقة ضحايا من نواح كثيرة للاتصالات القوية واستطلاعات الرأي الآتية. لقد كان لنا غرض، ولكن لابد أن نكون أكثر ثباتاً، ولابد أن نملك نظرة أطول إلى المصالح الأمريكية. وهذا أكثر من أي شيء آخر هو الذي حرمنا من النوم». ويمكن القول دون خشية المبالغة أن وزير الخارجية الأمريكي وحده - أو ربما هو والرئيس كلنتون - وحدهما اللذين اعتبرا أن المشكلة ليست أكثر من مشكلة سرعة التليفزيون في نقل صور الكارثة.. كل الآخرين اعتبروا أن الكارثة هي نتيجة سياسة خارجية أمريكية.

والهجوم أمريكا متفحصة على نفسها كما لم يحدث لها منذ الحرب الفيتنامية... لا يتقصها إلا مظاهرات المدن الكبرى، ربما لأن الفرق هائل في أعداد

القتلى لأن فترة وجود القوات الأمريكية في الصرمال وأعدادها لا تسمح بخسائر فادحة. أمريكيون يطالبون بالانسحاب فوراً. يشتدون مهلة الأشهر الستة التي منحها الرئيس كلنتون لنفسه لتسوية أزمة سياسة الخارجية، إما بالاتفاق مع اللواء عبيد أو اعتقاله أو اغتياله قبل إتمام الانسحاب في ٣١ آذار) مارس ١٩٩٤.

لكن هناك قوى- تمسح عنها تنظيمات ونماجات سياسية وصحفية، كانت طوال الوقت ضد هذا التدخل أصلاً- تطالب صراحة بعدم التسرع في الانسحاب لأن من الضروري الوفاء بالتزامات التدخل الأمريكي هناك. «ولا لن يكون بإمكاننا الوفاء بالتزامات التدخل في أي مكان آخر»(..)

وهناك من يحاول أن يجد في موقف إدارة كلنتون التخطيط وبها إنسانياً.. يتساءل: أليس باستطاعة الرئيس الأمريكي أن يفعل في مقدشيو ما فعله (برش) في بنما؟ إن بإمكان الرئيس كلنتون أن يأمر بإزالة أحياء صرمالية بأكملها إذا كان ذلك ما يتطلبه القضاء على عبيد.. ولكن كلنتون ليس برش. إنه يأخذ الصرماليين بالاعتبار ولا يسي أن أمريكا دخلت الصرمال بهدف المساعدة(..).

بل إن هناك من يقول: أراهم أن كلنتون صبح في عدم التدخل في البوسنة.. ومن يقول إن قوى معينة، ربما خفية.. تعمل لتحطيم رئاسة كلنتون بكوارت خارجية تعمد من تنفيذ سياسته الداخلية.

لكن تبقى الحقيقة المؤكدة أن سياسة أمريكا الخارجية هي سياسة التدخل العسكري أساساً ألا يبدو أن باستطاعتها أن تمشي بدونها.. ولا تصور لها مكانة إذا لم تفرضها، مهما تواتت الكوارث.

ويبقى تعمير دروس الماضي صيغة مجهرلة.. كان المقصود به دروس كل الآخرين.. عدا الولايات المتحدة الأمريكية(..).

والدرس الحقيقي لما جرى في الصرمال ليس درساً للأمريكيين بل هو درس لكل «صرمال» أخرى مرشحة للتدخل الأمريكي.

في ذروة مناقشة الأمريكيين لمسألة مدى احتياج الولايات المتحدة إلى المبالغ الباهظة من الاعتمادات العسكرية وإلى الترسنات الاستراتيجية الضخمة وإلى أجهزة المخابرات الاضطرابية المنتشرة في كل أنحاء العالم بعد أن اختفى الاتحاد السوفياتي وانهار حلف

الطيار الأمريكي محمولا على نقالة لتصله إلى الصليب الأحمر الدولي.



وارسو.. كتبت أسبوعية «نورويهايليك» الأمريكية:

«إن مجرد القوات الأمريكية فيها ولاء البحار يعطي الولايات المتحدة قدرا من القوة والتفوق في العالم أكبر مما يمكن أن يكون لها بغير ذلك.. إن التدخل في شئون الدول الأخرى هو كل الغرض من السياسة الخارجية.. وتعليلنا على هذا الرأي الصحيح ككاتب سياسي يعبر عن آراء المؤسسة الأمريكية الحاكمة قال استاذ جامعي أمريكي:

«إن العنصر الوحيد للفكر استعمار هذا الجيل القوى للتدخل بهذه الدرجة بعد زوال الاتحاد السوفياتي هو أن الاتحاد السوفياتي لم يكن أبدا الدافع الحقيقي لنزعة التدخل الأمريكية».

وهذا الاستاذ الجامعي نفسه يقلل المبررات التي يقدمها صانعو السياسة الخارجية الأمريكية للتدخل العسكري في شئون البلدان الأخرى في سبعة أسباب محددة: توسيع نطاق هيمنة النظام الاقتصادي الأمريكي- وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل- حماية المصادر وخاصة ذات الأهمية الاستراتيجية (مطل النفط)- حماية الأمريكيين في الخارج- الاستجابة للأزمات ذات الطابع الإنساني- مكافحة الإرهاب- وأخيرا مكافحة تهريب المخدرات إلى أمريكا.

ولفعل كل من مراجعة لقائتي عمليات التدخل العسكري الأمريكي في الخارج قبل انهيار الاتحاد السوفياتي أو في السنوات القليلة منذ انهياره، تدل فعلا أن كلا منها يقع تحت واحد من هذه المبررات. كما يتضح أن المخاوف التي يشعر بها الرأي العام الأمريكي من احتمالات التطور في فيتنام أخرى، لم تمنع صانعي القرار الأمريكيين من خوض هذا الحروب. مع أن بعضها كان ينظر على مثل هذا الخطر بدرجة أو بأخرى. لكن يتضح أيضا أن بعض الحروب الأمريكية كانت تبدأ بهدف واحد من هذه المبررات السبعة ولا يلبث أن يتحول أو يتكشف عن أسباب ومبررات أخرى.

وهذا بالتحديد ما حدث في الصومال. بدأ التدخل على أنه أمر قلبي واعتبارات إنسانية وإنقاذ الصومال من مأساة المجاعة.. ولم تلبث مهمة القوات الأمريكية أن أصبحت والأخذ بيد الصومال نحو نظام سياسي أكثر استقرارا وانضباطا، وإنقاذ

الصومال من الفسوضى الإدارية والسياسية». وتخلص الصومال من الزعامات القبلية التي تسببت في التدهور الذي انتهت إليه».

والحقيقة أن المقاومة مع قمتام لم تتضح ولم تفر في التعليلات والتحليلات كما أثبتت في حالة التدخل في الصومال.. من البداية وقبل أن تعظم القوات الأمريكية بأية أعمال تعبر عن المعارضة لوجودها على أرض الصومال، لكن السلطات الأمريكية أبدت جهدا كافيا لإزالة مخاوف الأمريكيين من أن الصومال لن يكون «فيتنام» أخرى. فالعملية محدودة الأهداف وعدد القوات الأمريكية المشاركة فيها صغير والطرف القلبيسيمة والدولية كلها مختلفة.. مع ذلك فإن الذين يتابعون تطورات مثل هذه العمليات عن كثب أدركوا أن حجة «التدخل الإنساني» أخذت تلاشي.. بينما أصبحت في السياسة الخارجية الأمريكية أكثر المبررات السبعة استخداما من جانب المؤسسة الأمريكية الحاكمة.

وكثيرون هم الذين يشتبهون من الآن- على الرغم ما جرى في الصومال- بأن التدخل لاعتبارات إنسانية سيصبح «استراتيجية أمريكية صامتة في المرحلة القادمة، وليس بالضرورة أن تكون الاعترافات الإنسانية في صورة مجاعة.. أمريكا ستختار نفسها هذه الاعتبارات.

لكن هل تم أحداث الصومال دون أن نترك أن أمريكا ليست بالقوة التي تنصر فاتها؟ أليس وانحسا من ملاحظات وتطورات الأزمة التي واجهتها إدارة كلنتون في الصومال أن ثمة حدودا لقوة الدولة الأعظم الوحيدة في العالم؟

إن الذين أركبوا الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال ربما لا يملكون في الحقيقة شيئا أكثر من إرادتهم على مقاومة وجودها العسكري بعد أن أصبح قوة احتلال تريد أن تقي أوضاعا سياسية معينة. وفي جو الارتباك الذي وجدت واشنطن نفسها فيه،



السفيرة الأمريكية «جلاسي»

التي وعدت صدام حسين بعدم

التدخل إذا غزا الكويت.. وراء

تصدع العلاقات بين أمريكا

واللواء عبيدا

ربا كان القرار الوحيد المتعلق هو قرار تحديد موعد نهائي لاتسحاب القوات الأمريكية في ٣١ مارس القادم.. شرط أن يعد هذا القرار طريقه إلى التنفيذ الفعلي. فتمتة مشروبات على أي قد يراجه عقبات كبيرة.

فالدلائل تشير إلى أن «البتاجون» (وزارة الدفاع الأمريكية) ترى الأمور بعين غير التي يرى بها البيت الأبيض ووزارة الخارجية. فخرافات «البتاجون» لا يردون الخروج من الصومال قبل تصفية حسابهم مع اللواء عبيد. بينما البيت الأبيض يريد مخرجا سياسيا بلا خرج من هذه الورطة. بل الحقيقة أن مستولين في «البتاجون» كانوا يولكون للصحافة في واشنطن- وبكل تفاؤل- أن التضي على اللواء عبيد قد يحدث اليوم (كان ذلك يوم ٥ أكتوبر) وقبل أن يغضب الرئيس كلنتون في مساء ذلك اليوم حتي يمكنه أن يعلن النباء بنفسه».

مع ذلك فمتدما كان مرعد خطاب كلنتون - الذي كان يزور إحدى مدن الساحل الغربي للولايات المتحدة، أي أنه كان بعد أربع ساعات من توقيع واشنطن التي يقع «البتاجون» عند مشارفها لم يكن لديه ما يعلن سوى معاني الحزن والأسف على الجنود الأمريكيين الذين قتلوا.

ربا يكون كلنتون قد أدرك أن الخطأ الرئيسي الذي ارتكب في الصومال هو نفسه الخطأ الأمريكي المتكرر قبل فيتنام وبعدا الاعتقاد بالحد. أي أنه كان بعد أربع لا تعرف أمريكا من مشكلات بالغة التعقيد في بلد وزعاماته ونزاعاته شيئا يذكر يمكن أن تنتهي بهل بسط واحد: إرسال القوات الأمريكية للقضاء على مشيري الشعب أو التضي على زعيمهم.

لكن حتى لو ص هذا الافتراض- بأن كلنتون قد فهم يمكن الخطأ والخطر- فليس هناك ما يضمن أنه سينجح في الخروج على النص.. وهي خطوة ضرورية لأوضع نص جديد لمرحلة عالمية جديدة. نص لاتضيق عليه قديمة مزيفة رئيسا بعد آخر وحقيقة بعد أخرى.

سأذا تقسول أحداث الصومال عن الديمقراطية الأمريكية؟

لأشء.. سسوي أن مطلوبة ثلاثة أرباع الأمريكيين في استطلاعات الرأي العام بانتسحاب القوات الأمريكية فوراً من الصومال لا تؤثر في رأي البيت الأبيض.. ولا في قرارات الكونجرس...).

هناك خيار ثالث فإن الناس عادة ما يختبرون أخون الشرين. وقد ضغمت عزلة الفريقين المتصارعين من أحسية الدور العسكري، واللجوء للفرقة وللجيش الذي سيحل الرقعة الحاسمة في العام المقبل.

..ولكن كيف ينظر الرجال الذين يحملون السلاح إلى ما يجري؟، ما الذي يحدد موقفهم؟ ظروفهم الداخلية؟ أم ولازم السياسي؟ أم الطاعة العسكرية التي تربوا عليها؟

وقبل ذلك كله، وبعد حل حقا أن الكلمة التمهيد ستترسم مع النضال المتسارع الذي يتصاعد من فوهات البنادق. وحتى بدأ دور العسكريين الروس؟

لقد ألت الحكومة مؤخرًا القبض على العقيد «سكانسيفال» بتهمة «الخوف» البالغ من العمر ثمانية وثلاثين عامًا رئيس اتحاد الضباط وهو التنظيم السياسي البارز وسط العسكريين، وكانت التهمة الموجهة للعقيد هي أنه استول على الهجوم على مقر هيئة أركان قوات دول الرابطة، خلال الأزمة الأخيرة التي نشبت بعد قرار الرئيس يلتسين بحل البرلمان وسقوط نواب الشعب في ٢١ من سبتمبر الماضي. وقد طرح العقيد القضية عليها على النحو التالي: إذا لم يقر السياسيين مصير الجيش، فسيقرر الجيش مصير السياسيين. ولا يخفى العقيد ثقته بنفسه، وثقته في أنه الزعيم الحقيقي للرجال الذين يحملون السلاح، لذلك فإنه ينظر إلى القادة الآخرين الذين يناقسونه على الزعامة السياسية للجيش باستهانة.

وقد انتفضي الوقت الذي كان فيه العسكريون السوفييت يمشون بخطوة واحدة في أرض المارك في مختلف بقاع الأرض، ويشدون قبايعهم بإتقان واحد، وحل وقت الانقسامات، وخرج الجيش من الفكتات إلى الشوارع، ومن ساحة التصديقات إلى ساحة القرارات السياسية، وهي رحلة بدأت مع ظهور الهمسويكا، وانتهت بمراسم الجيش السوفيتي نفسه، ودخول رموزه إلى عالم السياسة. وكانت الهبة الكبرى التي مر من تحتها العسكريون إلى الحياة المدنية هي الدفاع عن بقايا الاتحاد السوفيتي ضد محاولات دهمه. وقبل انقلاب أغسطس بفترة بسيطة أصدرت مجموعة من الوطنيين الروس بيانًا بعنوان «كلمة للشعب» تضمن للمرة الأولى أسماء كبار العسكريين مثل فالنتين فارتوكوف القائد

يلتسين يحقق أسوأ انتصار والجيش يحسم الصراع.. ويضرم النار في الدستور والبرلمان وحرية الصحافة والأحزاب والمحكمة الدستورية!

أحمد الحسني

رسالة موسكو

المخطط العامة للإصلاح، وولفرا على خط التحول الاقتصادي والسياسي. ولكن رفائ الأسس - يلتسين وحسب اللائحة وروتسكي - الذين واجهوا معاً انقلاب أغسطس ٩١، سرعان ما اختلفوا فجد تصور البرلمان أنهم يمشون ببروسا نحو دولة روسية وأسمالية تحافظ على مصالحها. بينما مضى فريق يلتسين نحو التفريط المباشر في مصالح روسيا.

وفي حوار مباشر مع حبيب اللائحة قبل شهرين قال أن أحدا لا يختلف على «الإصلاحات» وتساءلت: «ولكن هل هذه هي الإصلاحات؟». ولأنك أن هناك فارقاً هاماً بين إقامة «دولة وأسمالية قومية» وبين إقامة «نظام تابع». وعندما لا يكون

يقتل أغلب المراقبين السياسيين على أن موقف للجيش الروسي - وللدقة فإنه موقف القيادات العليا للجيش - كان العامل الداخلي الرئيسي الذي سكن بروس يلتسين من حسم الصراع السياسي لصالحه. يقطع رأس ذلك الصراع وإضرام النيران في الدستور والبرلمان وحرية الصحافة والأحزاب والمحكمة الدستورية وقادة الصراع والمخبرين عنه في ملحمة لم تشهد روسيا مثيلاً لها حتى في أشد عهده الظلام التي حكم فيها القياصرة من أسرة آل رومانوف.

ولقد تأكدت أهمية موقف العسكريين عندما كان يلتسين مجبراً خلال الأزمة وقبل استخدام الدبابات والطائرات لإجراء مفاوضات لساعات طويلة مع القادة العسكريين قبل المذبحة. ونتيجة لموقف الجيش حقق يلتسين أسوأ «انتصار» له منذ وصوله للحكم. وساعده على ذلك عجز الظاهرة البرلمانية عن كسب الجماهير لصالحها بعد أن كرس البرلمان أغلب نشاطه على مدى عامين للهجوم على الاشتراكية، وبعد أن أيد البرلمانين



حبيب اللائحة



روتسكي



يلتسين

العام لقوات المشاة وأحد الذين انتحروا فيما بعد في انقلاب أغسطس، وسماه هروس جروموف نائبه وزير الدفاع السوفييتي الذي عد «رجلاً» للمارشال سيري أغروميف الذي انتحر بعد الانقلاب بقليل، وكانت تلك أولى إشارات دخول العسكرية إلى مجال الصراع الاجتماعي صراحة.

وكانت مسألة الاتحاد والاتحاد السوفييتي ولا زالت حجر زاوية في موقف العسكريين، فقد ارتبط اختفاء الاتحاد بحملة تجريم واسعة لتاريخ الجيش في أفغانستان وفي أوروبا الشرقية ودوره كقوات احتلال في الجمهوريات السوفييتية السابقة. ومع سنوات الانهيار الاقتصادي، وجد الجيش أنه لم يخلق فقط وحشية معنوية تسيء تاريخه، بل وحشية اقتصادية أثرت في مستوى معيشة الضباط وطلعت الشهرة والامتيازات التي كانوا يستمتعون بها. وعلى أرضية تلك المشكلات ظهر تنظيم «اتحاد الضباط» الذي أسسه العقيد الشاب تيريفوف عام ٩١ كنشطة للدفاع عن الحقوق الاجتماعية

للعسكريين. وبرزت قوة ذلك التنظيم داخل الجيش في ١٧ يناير العام الماضي في اجتماع لمجلس صف ضباط كافة الوحدات العسكرية لمناقشة في الكرملين مع الرئيس يلتسين والمارشال شاباشينكوف - وكان في حينه قائداً لقوات الرابطة - وطلب خمسة آلاف ضباط المارشال بوحدة القوات المسلحة السريانية، بعد أن عرضوا بإسهاب مشكلاتهم الاجتماعية. وأشار يلتسين للضباط إلى خطورة دخول الجيش لميدان السياسة، ولكن بعد أن كان للجيش قد دخل تلك الساحة بالفعل. وعلى أرضية تلك المشكلات برز العقيد الشاب «ستاسيلاف تيريفوف» الذي لا ينكر طموحه لقيادة الجيش، وبعده أن الجنرال المسابق «ستيفنكوف» لا يصلح لأن يكون زعيماً قادراً على قيادة الجيش، أما الجنرال «أتشايف» الذي عينه البرلمان مؤخرًا ويرا للدفاع فهو لا يزيد في تقديره عن كونه «مستشاراً لروسلان كسوف للاتلاف» رئيس البرلمان «ماكاشوف» فهو لا يصلح بالعمل الجاد الحقيقي. مع أن ماكاشوف هذا هو الذي رشح نفسه في انتخابات الرئاسة ضد يلتسين، وفاز في حيته بعدد كبير من الأصوات. وقد برز دور العقيد تيريفوف وتنظيمه «اتحاد الضباط» في مظاهرات الأول من مايو هذا العام، التي اشتبك فيها المتظاهرون للمرة الأولى بقوات



مبنى البرلمان الروسي
(البيت الأبيض)
بعد أن
أقفل الجيش
الحرم
في أواخره.
الغيا

وإذا كان سقوط الاتحاد السوفييتي هو سقوط للكرامة العسكرية، فمن الطبيعي تقريبا أن يزيد ما لا يقل عن ثلث ضباط الجيش استعداد الدولة السوفييتية. ومن الطبيعي للجيش الذي تربى على الطاعة أن يؤيد تلقاء إقامة نظام القبضة الحديدية في روسيا، ولكن ليست قبضة يلتسين، الذي تعرف مجلة لوف في فوربا بأن شعبه وسط العسكريين خصيفة إلا لا يدعم الرئيس بالكامل سوى ثلاثين بالمائة وفقاً لمعطيات علماء الاجتماع العسكريين. وتفيد نفس المعطيات أن ١٩٪ فقط من الضباط كانوا يلقون مع الحكومة في نوفمبر ٩٢، بينما كان ٥٦٪ يعارضون سياسة الحكومة، وكان ٦٠٪ يرفضون الانصياع للقرارات العسكرية لروسيا، دول الرابطة. بينما تجزم نفس المعطيات بأن كاتبة الضباط التشيكي في الحركة السياسية معارضين إلى أقصى درجة للرئيس والحكومة والإصلاحات.

بينما تلقي معطيات المركز الروسي لدراسة الرأي العام في يناير ٩٣ بأن أكثر من ٧٠٪ من الضباط يؤازرون الأحزاب القروسية والشوعية.

وتتصوّر معارضة يلتسين داخل الجيش على مستويين: المستوى السياسي العسكري ثم المستوى الفصبي. وعلى المستوى السياسي يرفض الجيش القبول بدور هامشي في المجال الدولي والقبول بعمليات تليين الفترة العسكرية المتمثلة

الحكومة، وأبرز الصدام تيريفوف، الذي لم يكن سوى ذلك الجزء البارز على سطح المياه من جبل الجليد غيسر الرمي المكن من العسكريين الذين تربوا طويلاً على ميدان: الطاعة العمياء، والعداء السياسي والفكرى للغرب باعتباره الخصم المستهدف الذي تشكل الحرب منه معنى حياة أولئك الرجال.

لقد خرج العسكريين من ثكناتهم منذ أن انهيار الاتحاد السوفييتي، وعبروا عن موقفهم الذي شكلته التجربة العسكرية الأفغانانية، أو التفتاقية، أو الثورلوفية، أو الطاجيكية، وهي حروب لم ترتبط عند العسكريين بمجرد التجربة «العسكرية» بل بالسرقة والفقر والبطالة، التي شكلت وهي العارود القوي لضباط الجيش على مستوى قادة الأفرج. ويختلف أغلب العسكريين الآن حول الأفكار القروسية، وفكرة «روسيا العنصرية» بدلاً عن «الشوعية العالمية»، وفكرة «الدولة الوطنية القوية» ويستلهمون غاذج من العسكريين الروس الذين يقومون بدور مؤثر مثل الجنرال الكستور ليهيد الذي يقود الجيش رقم ١٤ المرتبط في منطقة ديمستروپ وولوفكا، وهو الجنرال الذي يحارب بشدة انصحاب القوات الروسية من هناك، مدعياً الزعامة الحقيقية للمنطقة، مطلقاً العبارات الحادة الموجهة لقيادة الروسية. إنه غرّد للجنرالات بيوتنه قابلاً للتكرار.

فيمدها سحبه الاتحاد السوفيتي ثم روسيا من قوات من الخارج عام ٨٩ والتي وصل عددها الى نصف مليون جندي، وسحب الأسلحة: ١٢ ألف دبابة، ١٣ ألف مسدق، ٣ آلاف طائرة. كما يرفض الجيش تقليص ميزانية الصليح التي تملكها القيادة العام الماضي بنسبة ١٨٪ مقارنة بالعام الأسبق، وتؤكد الإحصائيات أن أكثر من ثلثي عدد الجيش لا يتلقون تلك التقلصات، ولكن أكثر أشكالا التقليل التي تمس الضباط مباشرة هي تقليص عدد أفراد الجيش نفسه، لأن ذلك النوع يعني مباشرة الإلقاء بالضيباط إلى مصير مجهول في الشوارع. وكان تعداد الجيش مليوني وثمانمائة ألف فرد، ولكن روسيا سمحت لتقليصه بحيث تحتفظ بجيش لا يزيد تعداده من مليون ونصف المليون، انطلاقا من المبدأ السائد في العالم الثالث بأن الدولة تستطيع دون انتهاك لاقتصادها أن تحتفظ بجيش يقلل تعداده نسبة واحد بالثمة من مجموع السكان. ومن ناحية أخرى فإن مصادرات القوات الاستيعابية في أوروبا تشترط ذلك التقليص الذي أدى خلق جيش من العسكريين المسرحين الذين لا يجدون عملا ويكفون خلال ذلك مشاعرهم المريرة تجاه السلطات. وقد وجد بالفعل أكثر من اضعافا ألف عسكري أنفسهم في الشوارع خلال العام الماضي. وسوف تستمر عملية التسريح حتى عام ألفين. وفي هذه الظروف يجد العسكريون أنفسهم أقرب لمواقف البرلمان السياسية التي طالبت بعدم تقليص النفوذ العسكري الروسي في أوروبا الشرقية والعالم الثالث. وأقرب سياسيا لتجمع القوى الوطنية القومية والشيوعية التي تمحورت في جبهة الانقاذ الوطني التي تعلن عن أن هدفها النهائي هو إسقاط نظام الحكم الثنائي ومحاكمة بعض القسطنطين وجراتشوف على أساس أنها المسترلان عن تمثيل الاتحاد السوفيتي. وبعد الجيش نفسه أقرب الى تنظيمات مثل «الوحدة الروسية» التي يتزعمها سيرجي بابووين، والحزب - الفلاسراطي المستوري. بزعامة ميخائيل أسفاكف، والجمع الكوي الروسي بزعامة الجنرال السابق سفيرلوجوف، والحزب الشيوعي الروسي - بزعامة زويغاتوف وقد وقعت كل هذه الأحزاب في الصراع مع البرلمان. وتنام مغلغلة واستيعقتوا في غمرات البرلمان قبل ذلك. وعلى الرغم من أن الجيش الروسي أنشئ

فقط مع استقلال روسيا عن الاتحاد السوفيتي عندما أصدر بتسريح مرسومي ٧ مايو ٩٢ بإنشاء «القوات المسلحة للجمهورية روسيا». إلا أن ذلك الجيش هو قلب الجيش السوفيتي السابق في واقع الأمر. وهو الجيش الذي ورث عن الاتحاد السوفيتي سبع دوائر عسكرية: الشمالية، والمحيط الهادئ، البحر الأسود، وكان ضمنه أسطول البحر الاسود الذي وقع التنازع بشأنه مع أوكرانيا، وجزء كبير من أساطيل دائرة البلطيق، وقاعدة بحر قزوين، وقاعدة كامران في فيتنام، ومجموعة القوات الغربية، والقوات الشمالية الغربية، ومجموعة القوات ماردة القلقاز، والجيش رقم ١٤ بولوفوا، وبعض الوحدات في دول الرابطة.

ولذلك فإن الجيش الروسي حالها - الجيوش سابقا - لا يمثل فقط تعددها الذي كان عليه قبل التقليص وهو حوالي ثلاثة ملايين، بل وينضم إليه أيضا ثلاثة ملايين آخرون من المحاربين المتقاعدين الذين غنموا في الجيش السوفيتي قبل ذلك، وهكذا فإن الميول السياسية السائدة وسط العسكريين الآن تقتل في واقع الأمر ميول ستة ملايين عسكري روسي يتحركون في الواقع إلى ويشكلون ثغلا في المجتمع، وهو ثقل سياسي محافظ ارتبط لديه عصر الاستفرا والانتصارات بالطابع العسكري للدولة الكبرى.

ولكن انهيار الدولة العظمى وانهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن الضربة الوحيدة القاصمة بالنتيجة للجيش، فقد قاده أوضاعه المعيشية لحافة البؤس، وقادته إلى أن الكثيرين من العسكريين صاروا يحسبون الشعار الذي أطلقه العقيد الشاب «تيرخوف» حين قال عبارات التي صارت مضرب الأمثال: «لقد وصل الضباط الروس إلى صيني الرابع الألفي، وسيفلون إلى صيني الكرملين، ولم على صوي حجر من أياها». وإنه يمكن تنظيم «وحدات الضباط» فاهرة قريده من نوعها، فقد كتبت صحيفة «دين» عن أن الجيش يشقى الآن بالتنظيمات السرية التي تقسم بتوزيع الشهورات التي تحض الضباط على القوة على حكم القسطنطين. وتكتب زوجات العسكريين رسالة مشتركة نشرتها صحيفة «الجريدة» العسكرية» في ٣١ أغسطس جاذبا: «وإن أزواجنا الضباط لا يتسلمون رواتبهم منذ أكثر من أربعة أشهر، رغم أنهم جميعا منتظمين في الخدمة، وقد وصلت عائلاتنا إلى

أقصى حد من البؤس، وفي كل صباح يواجها أطفالنا الصغار بسؤال واحد: لماذا.. هل ستأكل اليوم؟» ومادام بوسنا نحن الأمهات أن نقره ونحن لم نر راتب الزوج منذ شهر عديدة! لقد بعنا منذ زمن بعيد كل ما كان بوسنا الاستغناء عنه من أشياء قيمة بأبض الأثمان، ولكن لا توفرت جوعا قامت العيديات منا باقتراض بالريا من محترفي متع القرون، وقادنا إلى الجوع في ١٣ يوليو خط اقلاق الطائرات لنحاصر المطار، لعل الحكومة أن تنتبه إلى أحوالنا، وإلى أننا ننتمي إلى طائفة البشر لا الخيوانات، وكنا قبل ذلك لفترة طويلة نحاول افئاع أنفسنا بأن أحوال الجميع صعبة، لكننا كنا كل يوم نرى أن هناك من يعيشون عيشة القنطرة، بينما نتضور جوعا، نرودنا شحور بأن هناك من يعيشون عيشة القنطرة، ولهم يكن عاصرتنا للمطار هو المحطرة الهائسة الأولى من نوعها، لقد وقعت أحداث كهذه من قبل في مدينة سيشا، وتشيليانسك وغيرها، فهل أن وزير الدفاع والسيد الرئيس لم يدرك شيئا من كل ذلك! ألم يدرك بعد أن الجيش الميناج المستمعد للقتال قد روجبات الانتفاضة والعسكر، زوجات العسكريين من حامية بخرولسك مقاطعة ساراتوف.

وقد أدت تلك الأوضاع إلى أن صورت المعارضة العسكرية العنيفة كان هو الصورت الأعلى في اجتماع لضباط الجيش في يناير ٩٢، وقيل في الاجتماع صراحة أن الضباط «لن يهادنوا بعد ذلك مع أولئك الذين يسعون للاستيلاء على ثروات بلادهم. وأن الضباط على علم بالمخططات الرامية لهم الجيش، وأن كل طائرات العمال لن تكفي لسحب الجيش من بلادنا». وفي نفس الاجتماع طالب الضباط صراحة بزعول الجنرال بافل جراتشوف وزير الدفاع، واتهموه بالخيانة العظمى، وكان جراتشوف قد أعلن بوضوح عن عائدته لقيس منذ ديسمبر ٩٢ حينما ثارت أزمة استعفا. أبريل الذي أراد القسطنطين باجراته أن يكسب ورقة التأييد الشخصي له ضد البرلمان. ووقفت مع جراتشوف القيادات العليا في الجيش والجنرالات وكان الصراع من أجل كسب الجيش أو ابتساعه محايداً قد دار على أشد بين القسطنطين والمعارضة، وقدم القسطنطين هداياه دون حد لكبار القيادات فسكتها من شره الغم

ببوت الراحة بأسعار رمزية، كما أعض عينة عن حالات الفساد داخل الجيش والرشاوى وبيع ممتلكات الجيش، وأوقف التحقيقات الجنائية في مثل تلك القضايا، وفي مارس هذا العام عقد يلتسن اجتماعاً خاصاً مع كبار العسكريين وعدم فيه بالاستجابة لكل مطالبهم مقابل دعمهم «لإصلاحات»..

ولم يكن الجيش وحده من موضوع الصراع بل وكل مظاهر القوة. ففي أواخر الفترة ٩٢ حاول يلتسن يرسرين متخالفين إخضاع قوة حراسة البرلمان له بتعدادها الذي يتراوح ما بين ألفين إلى سبعمائة ألف فسر، لكن حسبوا الفاتور. صد تلك المحاولات بعنف. وفي مارس ٩٢ أضع يلتسن إدارته لفرج حراسة الكرملين البالغ تعدادها خمسة آلاف ضابط، وقرعة «ألف» للشملة الخاصة. وفي مارس سجن سينا بر اسم الجنرال «مهافل كورلستيفوف» الذي التزم الحذر ولم ينتفع لتأييد يلتسن بينما كان الأخير يستعد لاستفتاء أبريل، وفي الأزمة الأخيرة اضح أن كورلستيفوف هو أحد الجنرالات الذين لازمو البرلمان محاولاً استنفار الوحدات العسكرية للتصحر مع الكسندر روتسكوي وحسب الفاتور. بينما يجرم تقرير صحافي أن أكبر ورع من الاستعانة من النظام هي تلك الموجودة وسط ضباط الوحدات القتالية في دائرة موسكو للدفاع الجوي على مستوى الكتيبات والألواح والسرابة وهي الوحدات المتخصصة مع روتسكوي. لأن روتسكوي كان طياراً قام بـ ٤٢٨ تحليفاً قتالياً دون أن يصاب ولو مرة واحدة، كما أنه يتمتع بسبعة طيبة وسط العسكريين.

وإدراكاً من يلتسن خطورة كسب تأييد الجيش، فإنه قبل قراره بحل البرلمان وموثر التراب، قرر في اجتماع له بالضباط أواخر أغسطس أن يكرس يوماً كاملاً من كل شهر للاتفاق بالضباط والتصرف إلى مشاكلهم، وكانت أهم تلك الزيارات الاستطلاعية التي قام بها في زيارته لتسريح الإيزال الجوي رقم (١١٩) التي لفتت أنظار المراقبين لها لأن قوات الجيش الجوي الكبيرة قد لترس مباشرة ولا يمكن تحريكها إلا بأمر شخصي منه. وعلى الرغم من أن يلتسن نصح في كسب تأييد قيادات الجيش لصده، إلا أن هناك مايفسر ذلك، فأغلب الرتب الكبيرة قد تحركت كلها من أكاديمية فرونزه العسكرية، أو أكاديمية قوات المفردات، وليس الأكاديميتين بالذات تشكلت علاقات الصداقة

بين الجنرالات من الحلقة العليا ولصحت هذه العلاقات الدور الحاسم في تعيين أولئك القادة في مواقعهم الحالية، ويرجع الكثيرون منهم إلى الماضي البلاطاني، أو زمالة الدراسة، ولكن يلتسن لم يتسكن من كسب عطف الحلقة المتوسطة والدنيا من العسكريين، إن ظروف أولئك الآخرين يجعل من الصعب كسبهم، ووفقاً لتقدير الجنرال فهري ميرونوف نائب وزير الدفاع فإن الحكومة مدبرة لوزارة الدفاع هذا العام بفرلجوني وويل، وقد أفضى عجز ميزانية وزارة الدفاع إلى التخلي عن برامج كبرى، ووقف العمل في وضع وتصميم نماذج لاسلحة حديثة كان من شأن اتباعها أن يحد على الدولة بفوائد مالية ملموسة. وليس لدى وزارة الدفاع متابع منه وراث العسكريين، وقد شكاً وزير الدفاع نفسه من ذلك قائلاً إن الجيش والاسطول البحري ومؤسسات الصناعة العسكرية لا تتلقى الموارد المخصصة لها منذ ماير الماضي. واستناداً للمعطيات الرسمية فإن أكثر من ستين بالمائة من العسكريين الروس لم يعلقوا وراثتهم من ماير الماضي، كما أدى لوقوع اضطرابات واعتصامات داخل بعض الوحدات، بل إن بعض تلك الوحدات قد رفض الخروج للتلوية القتالية، بينما لايتصنع الضباط بصدراً آخر للدخل بعد أن حرم عليهم صرهم من وزير الدفاع العمل في مجال التجارة والاشتغال الحرة. وانتشرت ظاهرة غريبة مؤخرًا إذ بدأت الكشيرات من زيجات العسكريين للاتصاف للخدمة العسكرية لأن راتب الزوج لا يكفي للسبسية، إذ يصود الضابط- إن كان من المحظوظين- إلى بيعه بثلاث راتبه فقط. هذا بينما تنقش الجبهة داخل الجيش وترتكب فيه يومياً مشن جريئة، منها تلك جرائم قتل متعمد، ومن بين كل ست جرائم هناك جريمة سرقة سلاح أو ذخيرة، ويحضر أربعة من بين كل خمسة جنود للإلحانات الجسدية والمعنوية، ونهني كل جندي خامس مدة خدمته باماعة أو مرض لاشفاء منه. وقد أدت تلك الظروف إلى ظهور جمعية من الامهات للدفاع عن أبنائهن خلال الخدمة العسكرية. وتطالب الجمعية بالتحقيق في مصرع العديد من الجنود الشباب الذين تسلم أهلهم جيشهم وعليها علامات الضرب المبرح أو التعليل الراض الذي أفضى للموت هذا. بينما يتألف الطعام اليومي للجنود من الحبز والبطاطس وشربة خفيفة من اللحم الذي تمت سرقته. وقد أسفرت عمليات التحقيق الجنائية إلى قيامات يها وزارة الأمن عن الكشف عن عصابات كاملة كبيرة من الضباط

الذين يتاجرون في الأسلحة والذخائر، بينما نظم الضباط الحاليون للتقاعد عصابات أخرى تنفذ عمليات القتل والاغتيال المدفوعة الأجر. وقد كشفت التحقيقات في مصرع بعض رجال المافيا المصروفين عن أن متنفذين تلك الاغتيالات هم من ضباط الجيش التابعة المصروفين. وفي عملية اغتيال فلاديمير وورلنيسكي مدير بنك «تيخو» بذلك، أشارت أصابع الاتهام لشبكة الضباط، وهو ماكشف عنه التحقيق أيضاً في اغتيال «فاليري» فيلاروف صاحب مجلس «فاليري» المحلي، وقد تأسد ذلك في عمليات الاغتيال أخرى أشهرها اغتيال أناتولي سميونوف المجرم الشهير بهتلر، وإيلان ميخائيلوف المجرم الشهير برامبو. إن مراجعة متطلبات الحياة دون عمل تدفع الكثيرين من الضباط إلى انتظم العصابات، أو ليعرض صلاتهم كحراس شخصيين لرجال العصابات، وأما للمتطوع كقاتل محترف مرتزق في البؤر المتهمة، وقد عسر أحد الجنرالات من أن الظروف في دفع رواتب الضباط يتم بشكل مصطنع، فكى تقوم الحكومة- مع نشوب أية أزمة سياسية- ببيع الرواتب للتأخر فجأة وانعاش تأييد العسكريين لها. ويلاحظ البعض أن شبيهاً معاً قد وقع قبل استفتاء أبريل هذا العام، فقد قامت الحكومة قبل الاستفتاء، بعدة أيام فقط بصرف مستحقات العسكريين، وفي نفس الفترة منح يلتسن أكثر من مائة وخمسين ضابطاً رتبة جنرال. ويرى البعض من العسكريين أن هناك خطة خاصة يتم اتباعها مع الجيش ترضع وتنفذ خلال كل عملية سياسية، وأن حركة يلتسن صوب الجيش قبل نهاية الأخميرة كانت في هذا الإطار المدروس، وهدف الحطة الأول والنهائي هو كسب الرأى للرئيس.

والمؤكد أن الرئيس قد ضم إلى موقفه الجنرالات الكبار فقط، لكن نظرة على أوضاع الجيش يشوهه الذين يحسارون في طابقتهم بأنهم ملفوفة في الجيش، تؤكد أن الجيش لايقف مع الرئيس ولكن العسكريين لم يجمدا في البرلمان تلك القوة المؤهلة لقيادة روسيا لسنوات طويلة بقيادة وقد يتحرك الجيش ملتفاً حول مشروع روسي، في مراجعة يلتسن، وهو أمر يكاد أن يصبح مؤكداً بعد منحه البرلمان التي قضت نهائياً على سعة الالتفات، ويساعد الجيش على إلقاء ظلاله على الساحة بعد خلوعها من أحزاب جماهيرية حقيقية.

المهاجرون يتفقون.. وايطاليا خائفة

قريدة النقاش

د سالة باليرمو

وفي «باليرمو» بصقلية جنوب إيطاليا انعمدت على مدى ثلاثة أيام من ١٠ أكتوبر حلقة نقاش مغلقة في إطار مشروع البرلمان الأوروبي لثانسة الإعلام والهجرة، شارك فيها صحفيون من إيطاليا ومصر وتونس والجزائر والمغرب.

وكان السؤال المحوري المطروح هو، كيف يمكن أن يقوم الإعلام في هذه البلدان بدور إيجابي يدفع إلى اتجاه إندفاع المهاجرين في المجتمع الإيطالي ليصبحوا جزءا من نسيجها؟ وكيف يصعب الرأي العام في البلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها، طرفا في عملية بناء هذه الروح الاندماجية؟.. خاصة وقد تبين أن الومح الشائع لدى البلدان الصغيرة المصدرة للهجرة حول كون هذه الظاهرة مؤقتة وأن المهاجرين سيهردون، قد انتشع بعد تقافم الأمزات، واستقرار النسبة الغالبية من المهاجرين في البلدان التي هاجروا إليها. وظهور المشكلات التي تترتب على عدم قدرة المهاجرين على الاندماج من جهة، وعدم تقبل المجتمع الإيطالي لهم من جهة أخرى أو بالأحرى مقاومته العميقة، وهو ما يعود أساسا إلى التمتع على الحياة الحقيقية للمهاجرين، وتصويرهم في الصحافة الإيطالية كمجرمين أو أناس غاشمين، أو موضوعات طريفة، أما صفح البلدان المصدرة للهجرة فإنها ليست أفضل من الصحافة الإيطالية هذا إذا اعتنت أصلا بالموضوع.

وقد قام الصحفي الإيطالي «فرانكو

تندلق الهجرة من مصر وبلدان المغرب العربي على إيطاليا وتزايد تسبجها عاما بعد عام، كذلك تندلق عليها الهجرة من بلدان إفريقيا السوداء وآسيا. وقد عجزت كل الإجراءات الأمنية والبرلمانية في وقفها أو طردها. وأصبح الإيطاليون خائفين من الأجانب الكثيرين في بلادهم الذين يحملون ثقافات وتقاليد مختلفة، ويقبلون القيام بالأعمال التي يرفضها الإيطاليون؛ مثل جنس المحاصيل والخدمات في المنازل وأعمال النظافة بينما يقوم الآلاف منهم بأعمال غاشمية غير دائمة مثل مسح السيارات في الشوارع وهم يعيشون في جماعات قومية شبه مغلقة، وغالبا ما يحزنون أنفسهم ضد ثقافة البلاد التي يعيشون فيها بالتسلك بشائعتهم ويحدثون فيما بينهم لغة البلاد الأصلية.

وليست إيطاليا وحدها هي التي تشكو من الملن من تدفق المهاجرين إليها، بينما جنى اقتصادها وخاصة ملاكها الزراعيون فوائد جمة من الهجرة وخاصة غير النظامية لأنها أهدى عاملة رخيصة ولا حقوق. ولما تشكو كل بلدان المجموعة الأوروبية من هذه الظاهرة ولذلك أطلق البرلمان الأوروبي مبادرته في صورة مشروع دراسة الهجرة من كل زواياها، لاقصص لأنها لن تتوقف بل سوف تتزايد خاصة وأن مؤشرات كثيرة تقول أن التطور الاقتصادي والسكاني في مصر وبلدان المغرب العربي سوف يخلق حاجة إلى عشرة ملايين وظيفة منها ستة ملايين في بلدان المغرب وأربعة ملايين في مصر حتى سنة ٢٠٠٠. ولأنه لن يمكن خلق هذه الوظائف فسوف تبقى الهجرة عاملا ثابتا لبلدان السوق الأوروبية المشتركة وهي بلدان تتنامى بدورها من أزمت عميقة مركبة.

بهرولي» بمفحص وتقسيم ١٣٠٠ مقال وتحقيق صفحي في الصحافة الإيطالية حول موضوع الهجرة والمهاجرين، نلاحظ أن ٩٠٪ منها تتعامل معها باعتبارها حدثا صحفيا مشيرا، جرمية أو حالة طريفة أو حكاية عن العلاقة بين التجمع المهاجر والإيطاليين، وذلك دون أي تعمق أو بحث جدى حول المراسقات النفسية، والشخصية والأوضاع الاجتماعية والثناسفية التي تحرك هؤلاء وأولئك أي الفاعلين وأصحاب ردود الأفعال.

كذلك فإن الصحافة الإيطالية لاتعالج- إلا فمسا ندر- حقيقة الأوضاع في البلدان التي يأتي منها المهاجرون، فهي تكاد تكون بلادا مجهولة بالنسبة للرأي العام الإيطالي، وبالتالي فإن هؤلاء الناس الذين يعيشونهم فحاة وهم يعيشون معهم جنبا إلى جنب مجهولين ويثيرون المخاوف.

ويختلف هذا الوضع اختلافا جذريا عن فرنسا حيث تجري متابعة إعلامية منظمة لأوضاع البلاد التي يأتي منها المهاجرون، وبالتالي يجري تعامل أعمق مع شكل مجتمعات المهاجرين في فرنسا بعد ذلك.

ومع ذك فإن أحد الإذاعيين الشخصيين في الثقافة في إيطاليا يسجل أنه بعد العيش للتصل في باريس لمدة شهرين تبين له أن المجتمع المتعدد الثقافات في فرنسا غير صحيح قاسا، فكان الإعلان عن حفل للموسيقى اليهودية لايجد من يستجيب له غير اليهود والإسرائيليين ويستغلم الناس اللغة العربية.

كذلك لم تسجل في إيطاليا - حتى الآن- شيئا من الاندماج على المستويات الثقافية المختلفة، ولاتوجد أية دراسات أو بحوث منظمة حول التغيرات في اللوق الثقافي لدى المهاجرين ومدى تأثير الثقافة الإيطالية عليهم، ولكن المؤكد أن روابط القرد تبقى وثيقة جدا مع ثقافته الأصلية، التي في ملادة حين تضيق في وجهه السبل في بلد الهجرة.

بينما يجري التعامل من قبل بعض الإعلاميين الإيطاليين سطحيا وأحيانا بتأيد مع الظواهر الثقافية المختلفة، وبالتالي يصح فهمها وتحليلها تحليلا سطحيا أصعب فأصعب، يحدث كل هذا بالرغم من أن الإذاعة الإيطالية تستخدم محررين ومذيعين عرب من الجزائر والمغرب.

وخلاصة الأمر أن الجانب الثقافي الذي يتشغل به الإيطاليون أكثر من غيره لا يحظى بأي اهتمام حقيقي لديهم، وهناك نقص فادح

في معلوماتهم حول «ثقافة الآخر» رغم أنه مؤخرًا نشطت حركة الترجمة من العربية إلى الإيطالية على أمل أن يبدد العكس.

ورغم أن الاستشراق الإيطالي قد اتجه تقليديا نحو الشرق العربي ومصر أساسا إلا أن الساحة الثقافية تشهد الآن مصادا اهتماما كبيرا الآن بالسينما المغربية وقبل أسبوع من بدء الندوة صدر كتاب للاستشراقين

«استغفانو بوليتي» و«فيليس واسيفرو» عن عودة الإسلام إلى إيطاليا يعالج مسألة الهجرة من جانبها الثقافي والديني على نحو خاص. ورغم أن الصحفيين الإيطاليين يقررون بأن إيطاليا مختلفة جدا بالنسبة للإعلام الثقافي حول البلدان الأخرى كما دعت الحكومة الإيطالية أرملة «محمد بوضياف» رئيس مجلس الدولة الجزائري الذي اغتيل في العام الماضي، وتابعت وسائل الإعلام الإيطالية أخبار الزبارة.

ومع ذلك فإنه لا توجد في إيطاليا حتى الآن ثقافة تسمى ثقافة الهجرة على العكس من فرنسا، وتزداد المشكلة تعقيدا حين ينظر الجيل الثاني من المهاجرين دون أن يعرف عنه الإيطاليون إلا أقل القليل.

وتبرز في التعليم مشكلة أخرى هي أن المعلم الإيطالي لا يعرف أي شيء عن البلدان التي يأمل منها الأطفال المهاجرين وبالتالي يجعل تعليمهم الثقافي والاجتماعي معهم باعتبارهم إيطاليين لفتنشا المشكلات والتجارب.

ولذا يتضمن مشروع المبادرة الاسترشادي الخاص بالإعلام، فكرة إنتاج نماذج من المواد التربوية عن البلدان المصدرة للهجرة إلى إيطاليا، والتفاوض مع وزارة التربية والتعليم هناك لإنتاجها - فيما لو وافقت - وإدخالها في صلب المناهج وبرامج تدريب المدرسين وتنظيم دورات لهم بعد تجهيز حقيبة تضم مادة متنوعة وصياغة المناهين التي ترى ضرورة توصيلها للمدرسين أولا عن هذه البلدان، ولكن وزارة التعليم قالت:

- مافيس فلورس.
وماتزال المفاوضات جارية.

وهو رد يعكس تجاهل المؤسسات الرسمية الإيطالية التي سارتل تعطي صورة هادئة للوضع بدلا من مواجهته.

أما على صعيد المؤسسات الرسمية في البلدان التي تأتي منها الهجرة، فإنها تقوم بحملات تحميم عليها لأهلها لا تلتزم أن تتحرر لمرافقة اللواتي أنها مأزومة وأن سياساتها تنفض في خائفة الطاف إلى اضطراب أعداد

متزايدة من مرافقها للهجرة، ويتحول بعضهم إلى مجبرين لأسباب كثيرة، من بينها اعتماد التعريب الضروري لكي يحصلوا على عمل دائم وهو ما يؤدي إلى عجزهم عن العيش ويهينهم أميون أمية أبجدية ينضون لصقوف الألاف المؤلفة من المهجرين والضعافين في بلدان الفقيرة ويشكلون تجمعات كئوسا ما تكبر أوكارها للعنف العنصري والجرائم العنصرية.

وحين تهتم البلدان المصدرة للهجرة - ومنها مصر - بأنها المهاجرين فإنها يجري التركيز على المرفوقين منهم للتجاني بالمصرية المصرية والنجاح الذي حققه في الخارج بينما يندل سمار من الصمت على أوضاع ودوافع الفقراء والكادحين الذين هاجروا.

وعلى امتداد المناقشة التي استمت بالمصرية والقاسة والفني الشديد وتنوع التطلعات والزوايا تبلورت وجهتا نظر الأولى تنصص للجنوب أي لشملي البلدان المصدرة للهجرة والتي رأأت أن القضية الأساسية التي يتخى الاحتام بها وإثارها بنظام هي قضية الحقوق التي لابد من توفرها للمهاجرين، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وصرى طرح سؤال مباشر وصرح: هل سوف يدور الصحفيون الإيطاليون سلطانهم لمنع الجنسية للمهاجرين إذا ظهرها باعتبار أن ذلك هو أحد الشروط العملية

للاندماج؟. والاندماج لابد أن يكون بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات بل إلى المسألة في العمق تندرج تحت علاقات الشمال بالجنوب في العالم وهي علاقات غير متكافئة على كل المستويات، وطالما بقي الشمال يستورد من الجنوب المواد الخام بأسعار رخيصة، ويصدر إليه المواد المصنعة بأسعار مرتفعة فسوف تبقى الهجرة هي أحد أشكال رد الضغوط المغلوبة على أسرها على عدم التكافؤ هذه.

ونالطبع فإن الصحفيين العرب جميعا لم يغفلوا أو يقللوا من شأن أهمية الجانب الثقافي واعتبروا بأن الخصوصيات الثقافية للمهاجرين يمكن أن تكون سببا في اندلاع النزعات العنصرية أحيانا، وخاصة وأن المهاجرين في غالبيتهم العظمى قادمون من بيئات فقيرة قليلة الثقافة بكثير فيها الخلط بين التقاليد البالية (مثل الختان مثلا) وبين الصلوات الدينية. ولايستطيع الإيطاليون ببصقة عامة أن يتفهموا تاهيك عن أن يقللوا

مثلا مسألة تعدد الزوجات والتي هي بالنسبة لهم وثيقة الصلة بالإسلام الذي يخسبهم بطريقة أو أخرى.

أما وجهة النظر الأخرى وتركزت غالبيتها في أوساط الإيطاليين لكثرت ترى أن الموضوع الثقافي هو الأساس الذي يمكن أن يتم الاندماج في طقه، وأن الانغلاق الشديد للثقافة الأخرى وللدين الآخر (الإسلام طبعا) يؤدي إلى بروز النزعات العنصرية. وقال آخرون إن سحنة «الخصوصية» لاتتعلق بالمهاجرين فقط لأن الدولة الغربية تتجه للتحلل وتبرز بدلا منها ولاات محلية شديدة المحلية وتتناثر. وفكرة مجتمع الفسيفساء لاتنصص فقط وجود المهاجرين في المجتمع الإيطالي، بل إن المجتمع الإيطالي الأمل هو نفسه عرضة لها، وهناك دعوى قوية جدا في شمال إيطاليا للانفصال، وهي تنهض على أساس أن الشمال غنى ومتقدم جدا لسمادا بجبرص ظله الجنوب المتخلف وهكذا يندى النوع بالروح الجماعية وبالمساواة والمجتمع المدني وهو مناخ تنتشر في طله الأحكام السبقة وتسد.

ويزيد بقوة فكرة أن الصراع الثقافي يتدخل بسبب الجهل في الأساس، وللا يمكن تجاوزه بالزبد من الثقافة والمعرفة وحتى يتخلص كل طرف من تحيزاته السبقة ضد الآخر.

وغنى عن البيان أن مثل هذا التحذر من التحييزات لايكمن أن يقدم - مرة أخرى - إلا بين الأتداء المتساويين في الحقوق والواجبات حتى يمكن تقادي الصدام، والقرول بشقة إن التفاهم ممكن، وأن هناك إمكانية حقيقية لاندماج المهاجرين في المجتمعات التي نزحوا إليها، على أمل أن ينشأ نسج جديد - رعا عالي الطابع في المستقبل - ولكن هذا طريق طويل جدا، وقد أقر الجميع الذين اقتربوا من لب القضية بتعقيداتها المختلفة الاقتصادية واجتماعية وثقافية أن الحل النهائي هو مسألة تاريخية تقتضى أولا تغيير اسبراجياتهم السوق الأوروبية الخاصة للهجرة، ولكن لابد للإعلام أن ينهض بدوره الذي لاغنى عنه في تحويل الرأي العام - في بلدان القياء وبلدان الوصول للهجرة - إلى طرف مشارك لإيجابي ومصلح بالمعرفة الحقية، وسوف يكون ذلك ممكنا بصورة يومية مواكبة وعميقة في نفس الوقت حين ينبع مشروع وكالة الأنباء المتخصصة في قضايا الهجرة والتي هي محطة الوصول للصحف الإعلامية الاسترشادي لإيطاليا وبلدان جنوب المتوسط.

مُسْتَقْبَلُ الْمَارِكْسِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ

فكر

في العدد الماضي من «اليسار» نشرنا الجزء الأول من هذه الدراسة للكاتب الأردني «ناھض حشر» الاستاذ بالجامعة الأردنية في عمان. والتي تطرح قضية الماركسية من وجهة نظر خاصة، مؤكدين أن الهدف من نشرها سواء اتفقنا معها، أو اختلفنا هو تأكيد المنهج النقدي في تناول كل القضايا الحقيقية التي تواجهنا. وقد تناول في الجزء الأول تحت عنوان «الاتجاهات الأساسية للماركسية العربية في النصف الأول من الثلاثينات» موقف الحزب الشيوعي السوري وبرنامجه الهلثفي الذي طرحه في بداية الثلاثينات.

الحل الماركسي للمسألة القومية وصعود الستالينية العربية

الإمبريالية (...) تضعف الجماهير، بصورة مصطنعة، في نضالها ضد التبر الأجنبي، ومن أجل الاستقلال والوحدة القومية.». وعليه تمجد الوثيقة «جرير المسألة القومية العربية» بأنه يكمن بالضبط في وأن الإمبريالية (...) قد مزقت هذا الجسد الحي الذي كان يتشكل من الشعوب العربية في حالة إنقسام إقطاعي، وفي حرمان كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لنضوه الاقتصادي والسياسي المستقل، وفي الحؤول دون تحقق الوحدة القومية وقيام دولة موحدة للشعوب العربية.»

ب- بالإضافة إلى التجزئة «تستند الإمبريالية- كما تقول الوثيقة- في اضطهاد واستغلال الشفيلة (العرب) على الزمر الملكية الرجعية، وعلى الملاكين المشايخ الاقطاعيين، وعلى البرجوازية المحلية من الكمبرادور، وعلى المراتبة العليا- من رجال الدين، وتؤكد الوثيقة، في مكان آخر، على أن الشرائع الملكية الزراعية- الاقطاعية والافطاعية في كل المناطق ذات السكان المستقرين قد انحازت إلى جانب



مقاله



في صيرورة تكون الفكر الماركسي العربي، تحت تأثير الأمية القالقة، على أساس اليهشمية، يلزم الماركسيون العرب، لأنفسهم وللأمية الشائسة، خطوط الحل الماركسي للمسألة القومية العربية في وثيقة «مهمات الشيوعيين في الحركة الوطنية العربية» الصادرة عن كونفرانس عملى الشيوعيين في سورية وفلسطين (عام ١٩٣١) والتي نشرتها الأمانة الشائسة في مجلة (المراسلات الدولية) الصادرة عنها، عام ١٩٣٣.

فما هي الخطوط التي اقترعها الماركسيون العرب، آنذاك، من أجل حل المسألة القومية العربية: [١- تقول الوثيقة «إن مجمل نظام السيطرة الامبريالية على الشعوب العربية لا يستند على استعمالها المباشر فحسب، بل وعلى تقطيع أوصالها بصورة اعتباطية.» فالتجزئة، هنا، هي أساس. من أساسات السيطرة الامبريالية، حيث إن والحدود الدولية التي تفصلها (والتي) أقيمت ويحافظ عليها بالعنف

مؤتمر زحلة ١٩٣٤

نظم الحزب الشيوعي السوري مؤتمر زحلة للمثقفين العرب، الماركسيين والفرين عام ١٩٣٤، في إطار اهتمامه بالبحث في المسألة القومية العربية، وتنظيم جهود المثقفين للدعوة إلى الوحدة العربية، وقد صدر عن المؤتمر نداء « في سبيل الوحدة العربية » وهو يشرح، بملف أخرى، طروحات وثيقة الكونغرس الشيوعي السوري الفلسفاني التي استمرضتها للتعهد، أن هذا النداء، « وإن كان مكتوباً بلهجة فنية أقل حسناً من لهجة الوثيقة السابقة، فإنه يعبر عن دواعي الوحدة العربية، ويستخدم مصطلح (الامة العربية) من وعي، ويهاجم صراحة «الرأبطة الدينية» مؤكداً أن «الشعور بالرأبطة القومية يجب أن يتغلب على الشعور بالرأبطة الدينية». إذا أراد العرب أن يستعيدوا مركزهم الأدبي والمادي في العالم المتقدم.

وفي نص تحريري، يقول النداء بلهجة تقريرية: «نحن العرب نعتقد أن (١) القضية العربية قضية قومية بحتة، وهي قضية امتنا العربية (٢) أمتنا العربية: هي القاطنة في الوطن العربي والمترتبة بصلوات اللغة والثقافة والتاريخ والتقاليد والمصالح، والآمال الواحدة: (٤) العربي هو كل من لغته الأصلية: العربية أو يسكن الأقطار العربية، وليس له في الحالتين أية عصبية تنمعه من الاندماج في القومية العربية (٥) هدف القضية العربية إيقاظ قوى أمتنا وتنظيم عناصرها في دولة مستقلة متحضرة (٦) القضية العربية وحدة تامة لا تتجزأ ولا يمكن أن تتناثر أجزاءها (٧) كل عصبية اقليمية أو جنسية عربية أو طائفية تنشأ في وطننا العربي هي قوى دهامة يجب القضاء عليها أو إزالتها في العصبية القومية الجامعة (...). (٨) أشد أعداء بلادنا الاستعمار والفقير والجهل والرجعية الاجتماعية والتعصب الديني، فلنتحاربهم بكل جهودنا (٩) (١٤) تدخل الدين في السياسة والدولة أساس مصائب بلادنا فواجبنا أن نسعى لفصلهما فصلاً تاماً...»

ويعد أن يبالغ النداء «دواعي الوحدة العربية» ومتافعها «ويحدد العراقيين التي تعترضها وسبل تجاوزها، ينتهي إلى أن يطور

تطوراً على الأقل (١) سورية، فلسطين، مصر الجزائر).

٤-... إن الأحزاب الشيوعية (العربية) لن تصدن من جعل الجماهير الواسعة تسير وراءها ضد البرجوازية والجماهير الفلاحية ضد الامبرياليين والغزاة والملاكين العقاريين والمرابين ولن تصدن من كسب دعم السكان الفقراء... في المدن والجماهير البرجوازية الصغيرة، إلى أن عندما تكون... في الوقت نفسه، محركة ومنظمة النضال ضد الامبريالية، ومن أجل التحرر الوطني للشعوب العربية (و) أن هيمنة الطبقة العاملة لا يمكن أن تتحقق بدون نضال البروليتاريا الصلب من أجل الاستقلال الوطني للعرب وعريتهم القومية...»

٥-... ومن واجب الشيوعيين خوض النضال من أجل استقلال الوطني ووحدتهم القومية، ليس فقط ضمن الحدود الضيقة والمصطنعة التي خلقتها الامبريالية ومصالح الأسر المالكة، بل أيضاً على النطاق العربي من أجل الوحدة القومية للشرق كله (١) أن الحركة الثورية المضادة للامبريالية يجب أن تجتهد لتقوية وتكتسب اتساعاً ثورياً حقيقياً، وتصبح مركز جذب لاربع الجماهير بتصفية الحدود المصطنعة، وهذا سيمهل أيضاً النضال ضد التآثير الرجعي لرجال الدين (و) لا يمكن أن يحدث انفجار في الحركة الثورية المضادة للامبريالية (في بلد عربي) بشكل متعزل وبدون دعم البلدان العربية الأخرى...»

٦-... ونحرض النضال من أجل قلب نسر الامبريالية في كل بلد، يجب ربط هذا الشعار بالنضال من أجل تقرير المصير الوطني الحر للشعوب العربية. في هذا المضمار، يقوم الشيوعيون بالتحريض لصالح الوحدة القومية، بشكل اتحاد عمالي - فلاحى على

خالد بكداش



الامبريالية بصورة نهائية بهذا القدر أو بذاك. (و) إن الاصلاحية القومية تسود في صفوف البرجوازية العربية والملاكين العقاريين الذين ارتبطوا بها، وهي تتخذ طابعاً مضاداً للثورة واستسلامياً يزداد بروزاً...» وفي «البرجوازية والعناصر البرجوازية الزراعية» عاجزة عن خوض نضال ثوري ضد الامبريالية ويزداد ميلها باستمرار نحو اتفاق معها، مضاد للثورة، في إطار التنازلات المحدودة، وشبه الدستورية الكاذبة...»

ج- والاصلاحية القومية تلك، تدعم السيطرة الامبريالية في الوطن العربي بتدعيمها للجزيرة والاصلاحية كما تقول الرئاسية - لتخرج عن حدود الدول التي رسمتها الامبريالية والتي تقسم الشعوب العربية بصورة مصطنعة. (إنها) «تستسلم أمام الاطماع الملكية والاصلاحية التي تشكل أدوات للامبريالية وتعرض النضال ضد الامبريالية على مستوى العالم العربي ككل».

د- رادة تشرح الوثيقة، بإسهاب الأوضاع السائدة في البلدان العربية، مؤكدة على الآثار المدمرة النافذة عن وتحول البلدان العربية إلى مكمّل زراعي وإلى مصدر سواد أولية» للامبريالية، مما يسوق تطور تلك البلدان، ويدعم العناصر الرجعية والاطماعية فيها، ويشدد من نهج فلاحيتها، واستغلال عاملها. إذ تشرح الوثيقة ذلك، فإنها تطرح على الشيوعيين العرب المهمات التالية:

١- دراسة وطرح مسائل العلاقات بين الثورة المعادية للامبريالية والفرقة القومية الزراعية للشعوب العربية...»

٢- مواجهة القومية الإصلاحية المضادة للثورة والاستسلامية بالجبهة الثورية على النطاق العربي، والمعادية للامبريالية، جبهة الجماهير الواسعة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن، الجبهة التي تستند على فروع الحركات المعالية والفلاحية، وتستمد منها قواها...»

٣-... «إن البروليتاريا، مع مواصلة النضال من أجل التحرر الوطني بالقوى حد من الحزم والمثابرة، ومهما كانت الظروف، تشجع للجماهير، في الوقت نفسه، أنه لا يمكن انتزاع الاستقلال الوطني الراغب بدون ثورة زراعية فلاحية...» ويؤكد اناسة حكومة معالية- فلاحية، في البلدان العربية الأكثر



فرج الله الحجري

العربية، ودفعها نحو القطيعة مع المثقفين الماركسيين؟

لقد كان ذلك ضرورياً من أجل (استئناء) الأحزاب الشيوعية العربية، وإخضاع سياساتها، بالتالي طاجات النظام الستاليني، وذلك بالطبع في إطار عملية عالمية استهدفت اقضاء المثقفين من الحركة الشيوعية العالمية، وإحلال «الكادرات» محلهم، وكان لينين قد أكد غير مرة، على الفجاء بين الحركة الاشتراكية (أي حركة المثقفين العضوين للطبقة العاملة) والحركة العالمية (العمال)، ذلك ثورة حية في ضروري لاتحادها مع أي حركة ثورية بما في عقل ماركسي ودراع عمالي، ولأن المجموعة الستالينية السوفياتية أرادت أن تغدو هي العقل الوحيد للحركة العالمية العالمية، فقد كان لا بد لها من إخراج المثقفين الماركسيين من صفوف الحركة الشيوعية، تحت شعار جميل ولكنه زائف، هو شعار «تصحيح الأحزاب الشيوعية» أن الحركة الاشتراكية، وفق لينين، تأتي إلى الحركة العالمية من خارجها، واتحادها معها (المثقف والعمال) في الحزب العمالي شرط لا بد منه لصيرورة هذا الحزب حزباً ثورياً، ولقد أرادت الستالينية تحت شعار «التصحيح» أن تنزع من الاستحسان الشيوعية العالمية «عقلها» فلماذا؟

أن نفهم «ديكتاتورية البروليتاريا» في الاتحاد السوفيتي قلب مفهوم الأمية البروليتارية رأساً على عقب، فلم يعد ذلك البلد العمالي في خدمة قضية الثورة العالمية بل صار من واجب الثورة العالمية أن تتكيف وفقاً لمصالح ذلك البلد، أي وتسعى لمصالح ديكتاتورية البروليتاريا الستالينية، في التحليل الأخير. ومن هنا، كان ضرورياً تحويل الأحزاب الشيوعية العالمية من حورية مفكرة

وفي السياق نفسه، ينظم الحزب الشيوعي السوري ومظاهرة ضخمة اختيرت شعار «مشرق، تأييداً للجبهة الشعبية في فرنسا» وتم التراجع، على الأثر، عن ثلاثين شيوعياً ويبدأ الحزب نشاطه العلني، ويصدر اعتباراً من ٥ أيار ١٩٣٧، صحيفته العلنية وصوت الشعب.

ويبدو أن الخط الجديد للحزب قد لقي معارضة داخلية منظمة، مما تطب اجراء تغييرات تنظيمية واسعة، ففي بداية عام ١٩٣٧، بعد عودة خالد بكداش، سكرتير الحزب من موسكو بعدة أيام، عقد اجتماع موسع للجنة المركزية حضره ممثلون عن منظمات الحزب في سورية ولبنان، وتلى فيه تقرير تنظيمي «لثاء فرج الله الحلو» وتقرير سياسي «لثاء خالد بكداش» وقد بحث الاجتماع الأوضاع القائمة والمهام الطروعة، ومنها تحسين العلاقة مع (الكتلة الوطنية)، وفي نهاية الاجتماع تشكلت قيادة جديدة للحزب.

لقد طلب ارساء السياسات الجديدة في الواقع، اقضاء الماركسيين عن مرفقهم القيادية في الحزب، الأمر الذي كان حجر الزاوية في تأسيس الستالينية العربية التي تمسكت بالأحزاب الشيوعية العربية وقتنا الحاضر، لقد كان انقلاباً.

وعلى الخط نفسه، جرى التراجع عن مفهوم الأمية العربية وشعار الوحدة العربية، وحل محلها المفهوم الذي صاغه خالد بكداش حول وجود (أم عربية) أن سياسة الصفاون مع البرجوازية القبطية ودعمها، كان لا بد لها من أن تقضي إلى تبني المفهوم القبطي، ووضع شعار الوحدة العربية جانباً.

وبينما كان التحالف يتمسز مع «البرجوازية الوطنية» كانت تعزز أيضاً سياسة العداوة للثقافة الماركسية والمثقفين الماركسيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة معزولين ومطاردين من قبل الأجهزة الأمنية للاستحسان والبرجوازية، ومن قبل الأجهزة الحزبية الستالينية «المنتصرة» فانتفروا إلى الموت أو الصمت، وهكذا خسر الفكر الماركسي العربي، والثقافة العربية التقدمية بامة، بعضاً من ألع العقول العربية في النصف الأول من قرننا هذا.

لماذا تدخل الأمية الشالفة، للسيطر عليها من قبل موسكو الستالينية، لكسر النصر الطبيعي الداخلي للحركة الشيوعية

ما طرحه وثيقة الكونغرس الشيوعي السوري الفلسطيني من ضرورة قيام «جبهة عربية ثورية» بالدعوة إلى «تنظيم عربي متكاتف عتيف له قوة البركون عندنا نجارة» معتمداً أن إقامة هذا التنظيم هي الخطرة الأولى في السير على سبيل الخلاص القومي.

الاتقلاب الستاليني الاصلاحي وتطور أسس الستالينية العربية

عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦، حدث انعطاف مهم في موسكو، وبدأ التحضير للعمليات والتنظيمات الكبرى التي أبعد فيها كل اللاتساق القديم، وألقى الدستور السوفياتي القديم، وانتصرت الردة في كل مجال، وعلى الصعيد العالمي سعت الديبلوماسية السوفياتية إلى التحالف مع «الديكتاتيات» الامبرالية، وتم توجيه الأحزاب الشيوعية إلى التحالف مع الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية الديمقراطية البرجوازية، على أساس برنامج الأخيرة، وهكذا وجد الأساس لواء الماركسية العربية بخطها الطبقي - القومي الثوري، ونقضت أركانها جميعاً اعتباراً من قرارات كونفرانس فبراير شباط ١٩٣٦ لميثاق الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، الذي تبني المقررات الستالينية المفروضة على المؤتمر السابع للأمية الثالثة (١٩٣٦).

لقد قرر الكونغرس الشهوي العربي في فبراير شباط ١٩٣٦، أن على الأحزاب الشيوعية (العربية) أن تغير جذرياً موقفها من المنظمات والأحزاب «الوطنية الأخرى» كما أدان السياسات الشيوعية العربية السابقة، التي رسمنا ملامحها قبل قليل، بوصفها «تطرفاً يصارها» مؤكداً ضرورة تأجيل الثورة الإجتماعية إلى ما بعد نهاية الاستقلال الوطني، وأضاحاً بذلك الأساس للفصل بين الصراع الوطني والصراع الطبقي، والدعوة إلى التحالف مع «البرجوازية الوطنية» في جبهة وطنية ضد الاستعمار.

وبنتيجة لهذه التوجيهات الجديدة، يرافق الحزب الشيوعي السوري على المفاوضات بين «الكتلة الوطنية» والمستعمرين الفرنسيين، بل ويرسل مندوباً عنه إلى باريس في أثناء وجود وفد التفاوض السوري الرسمي هناك، محاولاً باستخدام علاقاته مع الحزب الشيوعي الفرنسي المشارك في حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية آنذاك، تقديم خدمات الدعم للمفاوضين السوريين.

الى أدوات ليس لها عقلها الخاص، ومبرمطة بالعمل المركزي في موسكو الذي سيجعلها تسير بما ينسجم مع السياسات الهادفة الى «مصالحة حسن الافراق» وفي محل النظر الليتينية القائلة ان حماية الاتحاد السوفياتي، من وجهة نظره، انما تتم فقط بتقديم الأخير الدعم الكامل غير المشروط للثورة العالمية، حل المفهوم الستاليني عن «الافراق» في بلد واحد، التي تقتضي حمايتها- وفي الواقع حماية الامتيازات البيروقراطية والنزعة الروسية - مصادمات دفاعية ومصادمات مع الرأسمالية العالمية، وهو ما يستلزم تحويل الأحزاب الشيوعية في العالم الى أحزاب تابعة، قس، لا وراء العملية الثورية في بلدانها حتى النهاية، بل في طريق المصادمات والدفاعية والمصادمات المتتالية مع الرأسمالية والفاشية، ووفقا لاحتياجات اللحظة السياسية عند الكرملين.

ولكن، لماذا كان انقسام المشرقين الماركسيين العرب عن قيادة الأحزاب الشيوعية العربية ضروريا من أجل ستلة الأحزاب الشيوعية العربية؟ سنحاول ان نجيب فيما يلي:

لقد كان المشرقين العرب الماركسيون ذوي «نوعيات خطيرة بالنسبة للسلمانية، لقد تكون هؤلاء خارج السلمانية، وبالعلاقة مع الفكر الماركسي، الغربي، والتغريب العربي والليفيقي، فتميزوا بالانتزاع الثقافي والاستقلال الفكري والنزوع الثوري والنزوع إلى إقامة الجدل بين الماركسية والمساءلة القومية العربية، بما يعنى إقامة الأساس لحركة شيوعية عربية مستقلة.

ان هناك قارنا نوعيا بين المشرق الماركسي العنصرى، المتكون في لهج المماناة المضاربة القومية، والمشرق من رسم الصراع الثقافي الثوري وبين الكادر الحزبي، نصف المثقف، المتكون في مدرسة حزبية أجنبية، وستالينية، أن الأول، الذي هو استخدام طبيعي لحركة الفكر العربي التقدمي، ذو وعي أصيل ومسامك ومسقل، وقادر، وبالنسبة الى، على إبداع فكر ثوري مطابق للضرورة التاريخية في تجليها القومى، ولذا فان تكوينه وفكره يدفعانه باتجاه الطبقات الشعبية، وإلى استعانة بنضها الجمعى، واجاباتها التاريخية بينما الثانى، المشرقى من صفوف الطبقات الشعبية إلى الأعلى، الذى تحول من مجرد شغل عادى نصف متعلم،

الى كادر حزبي، نصف مثقف، عن طريق استذكار دروس ستالينية، مستعد، سلفا، للإيمان بكل كلمة فيها، لا يكتفى ان يتحصل الا على وعى حين ومتجزئ، وتابع، وعاجز، بالتالى، عن انتزاع وعى الطبقة العاملة لنفسها، ولهامها في الثورة العربية.

وعلى أن تصور حال الكادر الحزبي، المتشقل من وجدان دينى شمسى ومعارف ابتدائية الى الماركسية. ان وعيه سيهجن الماركسية، ستغفر الماركسية عنده، بالضرورة عقيدة دينية بسيطة، ان الدروس الماركسية ستجعل منه «كادرا قديما» ولكنها لن تحرره من أفقه الضيق المتكون في القرية أو المحلة، ومن الانتماء شبه الاقطاعي للقرية أو المحلة أو الإقليم، كما لن تحرره من نزعة الشيوعية المطلوبة المتأصلة فيه، ومن احساسه بالعجز عن استلام السلطة، واحساسه بالهزيمة نعر اللغات اللغية، الخلفية، الحاكمة

وسملاؤه ارتقاء الاجتماعى من مجرد كادح الى كادر حزبي، الى سياسى ورجاس السياسيين- البكوات والأقندية، الى الاستعلاء على أبناء طبقاته، انه يعرف «مصاصيه» خيرا منها، ويتأصل من أجلها، ويدفعها للتحال من أجل تحسين وضعها المعيشى، وإلى الارتكاز في النشاطات الوطنية تحت قيادة البرجوازية، لكنه لن يدرك على كيفية الاستيلاء على السلطة، واستلام مقاديرها الحياتية وقضيتها الوطنية بنفسها، وبكلمة، فإنه يتعامل مع «الشعب» بروح خيرية، بينما تنجبه سياساته في المسائل الكبرى صوب البرجوازية المعتدلة وطنية، هذه هى التى هي حليلة الاتحاد السوفياتي أو التى يجب ان تكون كذلك.

ولأن موقعه، بوصفه كادرا حزبيا يعد غدا، بالنسبة اليه «وضعا اجتماعيا» فسيبدافع عن موقعه ذلك بأي ثمن، «معيدا انتزاع نفسه في كادرات أخرى من الطبقة الحاكمة»، وصانعا بيئة حزبية، مؤلفا سياسات حزبية، تالام، بالضغط، مطالبه الاجتماعية والشخصية.

غير ان ذلك الكادر الآتي من صفوف القنات الشعبية يظل، بعد ماضلا، وغير منبت الصلة بجنوده الاجتماعية الشعبية، بقدر مظاهر أو إضرابا، ويتعرض للمخاطر في عمل سرى صمى ويتحسس آلام الكادحين، أى أنه يبقى متفرقا على الكادر الحزبي الآتي من قنات برجوازية صغيرة، وهذا الأخير: ابن فلاحين ميسورين غالبا،

متعلم، (محام، طبيب، مهندس... الخ) نصف مثقف أو أقل غالبا، استعداده الفكري ضعيف عسرا، بسبب من طبيعة مهنته، وهو بعيد اجتماعيا برافقين: المهنة والحزب ويضاف عشر مرات، مثالب الكادر الحزبي الآتي من صفوف القنات الأكثر كدحا.

هذا الوضع لا يعنى ان الانسحاب الستالينية العربية، لم تنتج مثقلين، بل انتجهم فعلا، ولكن لم يكن هؤلاء مثقلين عضوين للطبقة العاملة العربية، بل للحزب الستاليني نفسه، فبعد ان ترسخ الكادر الحزبي، الذى وصفناه للتو، في بنية الأحزاب الشيوعية العربية، وروج فيها وعيه الهجين، وصار الحزب آلية لانتزاع ذلك الوعى، عادت تلك الأحزاب لاستقبال مثقلين وانتاجهم، على صورتها ومضاهيها، وكان دورهم يتسقل على سياغة وعيها الهجين ذلك، ومع ذلك ظل الموقف الماركسي مركزا في قلب الحزب الذى يميل الى «تدهيس المجهل» والسخرية من النظرية، وبغض، بصورة منهجية الموقف -الأيدي كاتبة الشعر والصلبة القصيرة والبرادية- وهذا -ببساطة- ألا يتدخل في السياسة، ويشترط ان «يعلم» السياسة من الكادر الحزبي -يقدر صيرب الحزب وموضع رايته، وطالما أن الأيدي-، في البنية الثقافية العربية ذات الصلة الأيديبة الأساس يقدون ونجمرها- فمن الجيد والمفيد ان تدور التجمعات في مدار الحزب، وإذا ما تجرد وعى الأيدي وبغضا متفقا عضوا للطبقة العاملة، فلن يحتمل ذلك الممار وسيطره، وفي الظروف الخاصة، الناشئة من الحزب الأهلية في لبنان، رعى الحزب الشورى اللبناني كاسرا للقاعدة، متفقا ماركسيا كبيرا، هو الشهيد مهدي عامل، وكانت تلك حالة خاصة

-٣-

ان تعيين حدود التيار الماركسي في الفكر العربي المعاصر ليس يسيرا كما يبدو ففي العقدة الأولى من حياته، أى فى العشرينات وحتى الستينات، كان من الممكن تعيين حدود الماركسية العربية بحدود التفكير الذى تنتج الأحزاب الشيوعية العربية ومثقفوها، غير ان الأمر لم يعد كذلك منذ الستينات، فذلك، وحتى الآن، نجهد ان حدود الماركسية العربية تتوسع، وتتفرع تياراتها، ويزداد متفرقا باستمرار، فهناك أولا -لسم رئيس من الحركة القومية العربية- وتبنى كسم الماركسية، أحزابا وفرازا، وإن كان هذا العلم قد تمسك، في النهاية، بالتوجه الستاليني على التحديد، فقد خلق «تتيه للماركسية» في

الفترة الأولى، نوعاً من الحصار الجديد في الماركسية العربية، خاصة وأن القوميين التجهروا، في بداية تركسهم، صوب المدارس القيقارية والكنائس والحاوية واليسارية الجديدة، بل ونشطوا في ترجمة مؤلفات تروتسكية، قبل أن يصحوا، في الغالب، ستالينيين في بداية السبعينيات، وينسحقوا الاعتصاف بأن القوميين المتحزبين قد أسهموا في النصف الثاني من السبعينيات وأوائل السبعينيات، في تخصيص الماركسية العربية، ونشر تأثير الفكر الماركسي خارج أطر وأنصار الأحزاب الشيوعية العربية، وتعرف القارئ العربي بمدراس ماركسية أخرى، غير الستالينية، وذلك قبل أن يتطاول لها.

كذلك، نشط، في العقد الأخير، مثقفون ماركسيون مستقلون وصحوبات ماركسية من داخل الأحزاب الشيوعية العربية وخارجها، وبدأت إسهامات أولئك تتكثف، وتبرز وتؤثر، وإلى ذلك تطلعت الماركسية في النتائج الفكرية العربية، بل أننا نستطيع القول أن الفكر العربي، في العقد الثلاثة الأخيرة، قد تحول، في صراعه الرئيسي، حول الماركسية، تأثراً ورفضاً وفي هذه الفترة، ظهرت إسهامات فكرية حسيبة لهابيتين ماركسيين لا تنحى إلى الحركة الشيوعية، وفي الفترة نفسها، نظر الماركسيون العرب، عشرات المؤلفات الأساسية ومئات الترجمات المختارة، بالإضافة إلى عدد كبير من المقالات والكراسات والنشرات التي نقلت مادة ضخمة لدراسة اتجاهات الماركسية العربية، المتعددة والمتصارعة في الفترة الميمية وبالرغم من أننا نعتقد أن دراسة كهذه، ستبين بادي ذي بدء، أن التيار الستاليني قد غدا فعلاً، ومثل وقت ليس قصيراً، مجرته تمار من تيارات الماركسية العربية، إلا أنه علينا أن نعترف بأن ذلك التيار ظل مسيطراً فيها، وذلك بسبب سيطرته الخجولة على الأحزاب الشيوعية العربية، أولاً، وبسبب الدعم الذي حظيت به تلك الأحزاب من الاتحاد السوفيتي والبرجوازيات المحلية، ثانياً.

أما الآن، وفي لحظة تفكخ الستالينية العربية (الشيوعية) والقومية المتحزبة وانتقالها إلى الليبرالية، وإلى المصالح الكامنة مع الفكر البرجوازي، بل وإلى الإقطاعي (الدني) فمن المنطوق أن تتفوق الظروف الملائمة لتنهضة في الفكر

الماركسي العربي، تلاحظ ، منذ ستين ، انطلاقها.

إن تفكخ الستالينية العربية، وتصفيها لنفسها بانتقالها إلى الليبرالية، لا يعني أن مهمة تفكها لم تعد قائمة، بل هي اليوم، ضرورة أكثر من أي وقت مضى، ذلك لأن الأحزاب الستالينية العربية، بتصفيتها لنفسها برصها أحزاباً ماركسية ومحاول، في الوقت نفسه، تصفية الماركسية العربية، وبجر أعزائها وانصارها وجسورها من الستالينية إلى الليبرالية.

يتسحق التسلسل ، أولاً أن الأحزاب الستالينية العربية قد لعبت، في الحياة السياسية العربية المعاصرة ، دوراً جدياً ، وقدم الستالينيون من أجل هذا الدور، تضحيات جساماً لا تعتقد أن حياً عربياً آخر قدمها ، أو استطاع أن يقدمها ، ولكن المقارنة أن ذلك الدور لم يكن سوى دور المثلث المعقوس ، أو دور « العقل الموضوعي » للبرجوازيات العربية، فبما أن الحزب الستاليني العربي (باعتقاده) واحد معزول - محاولة انقلاب عاظم العطا (في السودان) كما يطرح نفسه، من حيث المبدأ وحتى حينما كانت الفرصة سائحة ومفرقة (حالة العراق) مهمة الاستيلاء، على السلطة، فقد حده لنفسه ، استراتيجياً دور « والتابع الأمين » للبرجوازيات العربية، لقد حدد الحزب الستاليني العربي مكره، دوره الرئيسي بأن يكون عقل القوى البرجوازية المعترية وطنية، بل وعضد القوة الأكثر اخلاصاً لمصلحة البرجوازية برصها (الطبقة الركونل بها الحجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية) وللتقيام بدوره ذلك، دأب على تقوية صلاته بالقوى البرجوازية المعترية وطنية، وعلى الاستعانة بتفؤده الجماعية لحماية تلك البرجوازيات أو الضغط عليها للقبول به عقلاً لها، ولأن البرجوازية تلك، في حقيقتها، برجوازية كرونيانية بالضرورة، فلم يكن أمامها من خيار، في أحيان عديدة، سوى الاصطدام العنيف مع « عقلمها » ومحاولة تحطيمه، في حين أنها، غير شاكرا، أفادت - مرات عديدة - من مساندة القوى الجماهيرية لذلك « العقل » بدین نصائحه.

لقد ارتبطت الأحزاب الستالينية العربية ببرجوازياتها القوية ودعمتها « وتقدتها » ولجوت لها برامجهما المقترضة، وسعت إلى ترحيدها، وترشيد سلوكها السياسي، انطلاقاً من « ضرورة » هذه البرجوازيات في المرحلة الوطنية الديمقراطية ولطالما دعت الأحزاب الستالينية ، القوى البرجوازية المعترية وطنية،

إلى توحيد صفوفها في جهات وطنية قطرية، أي وعى ذاتها بوصفها طبقة، وإدراكاً ما يقع على عاتقها من « مسؤولية تاريخية » إزاء الثورة الوطنية الديمقراطية؛ بينما لم تطرح الأحزاب الستالينية على نفسها ، بالذات ، تلك المسؤولية، ودهش المرء ، حينما يكتشف أن الخطأ الستاليني على نفسه، ظل يجمعه ، بالأساس إلى البرجوازية المعترية وطنية، لا إلى الطبقة العاملة وعلقانها من الفئات الكادحة؛ وأنه دأب على دفع الأرسى إلى الانسجام مع دورها المأمول الموهوم في حين لم يعط للثانية أي دور خاص بها، سوى دعم والبرجوازية الوطنية أو تئذها.

والمشكلة الكبرى التي جعلت النضال الستاليني في التحليل الأخير، على بطرانه عتيا، هي أن البرجوازيات العربية، عاجزة، بنسبها على التنازل مع دورها المحدد في البرنامج الستاليني أو عاجزة - بالنسبة للبرجوازيات الصغيرة القومية - عن أداء دورها بأنسجام ، وحتى النهاية.

ومع أن البرجوازيات العربية الصغيرة وطنية كانت تسير بصورة منتظمة في خط التراجع عن ادعائها، بل وفي خط الخيانة الوطنية، فإن الأحزاب الستالينية العربية، لم تنقطع عن التمسك بتلك، وكان « وطنيتها » المزعومة عاملاً ورائياً فيها.

الحزب الستاليني العربي لم يطرح نفسه أبداً برصقة حننا سياسية مستهدفة، عقل كل حزب سياسي، الحق ، منافلاً أميناً يستهدف والحبر العام هو « المصالح الوطنية العليا » وواعظاً، غليظاً أحياناً ، يحدد ما ينبغي فعله، لكن من دون أن يقدم أبداً ليفعل ما ينبغي بنفسه، ذلك أن هذه المرحلة هي « مرحلة البرجوازية » وكان هذا ، بطبيعة الحال، صدى للنسبية الرسمية لموسرى، الباحثة بشتات عن أصدقا، ببرجوازيين في العالَم الثالث، إن هؤلاء والأصدقا « الضرويين من وجهة نظر الدبلوماسية السوفياتية في اللحظة الراهنة » لا يمكن التضحية بهم، ودفنهم بالتالي إلى المعسكر الآخر» عن طريق تنازعة الستالين لهم على الشئ الأساسي ، أي السلطة ، بل ينبغي التحالف معهم، ودفنهم إلى عدا أكثر جذرية للامبريالية ، وصداقة أكثر عمقا مع الاتحاد السوفيتي (القسم الثالث في العدد القادم).

عبد الله الشاربي

استاذ فن الشورة..

وبحاول التديم أن يقتنصهم
بالتحول نحو الشعب الفقير فيصدهم
ويقول: «كنت كلما نهيت عاقلاً اسكنني، فإذا
الحمت عليه انبني ويكنني»
ويتنصل التديم عن الجمعية بأهينها،
وغضطها بالهاتمه معلناً: «للم أجد طريقاً
لتنقيس الوجهاء والأسراء، إلا
بمصبية أكرها من اللقراء».

وانتمس التديم في الكتابة الصحفية،
مفرقاً الصفح بمقالات نارية، وفي تأسيس
جمعيات أهليه وتسمى فيها بغيره على
الوطن واهله بالمنفعة الحقيقية» وحتى يأمن
خوف الناس أعلن أن هذه الجمعيات ستكون
مكرسة للنفع العام.. وبعيدة عن السياسة،
وانتمست هذه الجمعيات في تأسيس المدارس
لتعليم البنين والبنات، لأنها «الفرار من المعان
، وبصروفات لأبناء القادريين».

وفي حفل افتتاح أولى مدارس جمعية
المقاصد الخيرية بالاسكندرية وقف التديم
خطيباً مؤكداً على دور مدارس في تكريس
الوحدة الوطنية كائناً، وإن المدرسة تعلم
الأطفال الأخوة في الوطن، وتبصمهم عن
التصعب للدين أو العنصر وتتشبهم على
الوطنية وجب الإنسانية».

... وسرعاً يسقط اسم التديم كاشها،
وكراحد من ألع خطباء زمانه، وأشجهم
وأصبحت الصفح تسميه «خطيب الشرق»
و«خادم الإنسانية» و«محبى الوطنية»
وقالت عنه جريدة التجارة أنه: «يبيت في
الافتدة الضخمة أنوار الحمية الوطنية، ويضرم
في النفوس الهامدة نيران القهرة الوطنية»
وانتقل التديم بشتروع إلى الأقاليم وكثبت
الصحف: «لقد قوت هذه العصاة، وتعددت
محافل الخطايا، وانتشرت الضرورة في البقاع،
حتى ملأت القلوب والأسماع. وانتعج باب
الجميات، ودفعها الناس الفواجا وزرافات»

د. رفعت السعيد



مد الله التديم

قبايض على صولجانه، ويد الظلم حديد،
والناس كلمم عبيد وأى عبيد»
و«مصر القفاة» لكن الأفغانى يتعامل مع
ولى المهسد «فولسوق» ويستقطب إلى
مجالسه كبار الأعيان الطامحين إلى المشاركة
في الحكم.. والتديم يستشعر حقداً على
هؤلاء الأعيان، زملائه في مجالس الأفغانى،
ويستشعر ميلاً نحو الفاتنين عن هذه
المجالس.. حضورا، والفايتين عنها فكرا
وتوجهها.. اللقراء.

الأب «مصباح» فلاح من الشرقية، أتى
إلى الاسكندرية ليعمل في ترسانتها على
عهد محمد علي، لكن الغرب يتدخل،
ويرجسه ضريبة إلى حكم محمد علي،
وتفلق الترسانة، ولايمرد مصباح إلى قريته،
ويبقى في الاسكندرية ليعمل خانازا.
والإبن «عبد الله» يتعلم القراءة
والكتابة في كتاب النشبية ويبدى ذكاء
فطرياً، وقدرة على الحفظ، فيمرى سيدنا
الشيخ أباه بأن يهب ابنه للعلم الشريف.
ويتنظم الفتى في مدرسة «الجامع الأثوري»
في حي النشبية، لكنه لا يلبث أن يصرده على
نسق التعلم الجاف، السلى الذى يستغنى
عن إصصال المصل.. أبوه يصمم على أن
يراصل، وهو لايمتثل، وقرء الفتى على
الأب والمدرسة معاً.

وكان من بين أساتذته في مدرسة الجامع
الأثوري شيخ يحب الشعر والفكاكة، اكتشف
مراهب «عبد الله» ميكرها وصار يصطحبه
إلى مجالس الشعراء والزجالين بكل مايقمرها
من فكر وفن وفكاكة وسمة أفق..

وانطلق «عبد الله» واكتسب لقب
التديم من تنقله على كل النما.. الآخرين
في مجالس الشعر والسر والفكاكة. ثم أتى
إلى القاهرة ليلتحق برهيفة عامل لتقراء في
القصر الخديوي.. وفي القاهرة يلتقى بمصالح
الدين الأفغانى، ليتحول الطاعة الفنية،
والمرجة الشعرية وروح الدعاية القاسية والمكررة
إلى أدوات في معركة الوطن.. والشعب.

جلس الفتى المشايخ المنعم بروح التهمك
على الجميع، إلى أسناده الصارم الملاح،
الجاف الكلمات، المحدد المعانى، وتعلم منه
أسرار الصراع عند الطغاة، والدفاع عن الوطن
والحرية..

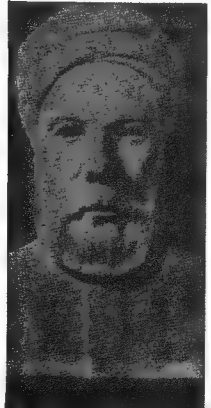
ويبدأ كلمات التديم تعمد صياغة نفسها
فهى تثار: الاستبداد في عتقوانه، والظلم

مع العسكريين

وتصلح مصر من غفوتها، توشك أن تستيقظ ويكمن العسكريين (أحمد هرايى ورفاقه) هم طلوعتها، وينضم إليهم النديم سريعا.. ويحدثنا عن مسرقته هذا قائلا: «وأعلنت حب العسكر والتعزير عليهم، وتاديت بانضمام الجرموع إليهم، وأوغلت فى البلاد، ونددت بالاستبداد، وتوسعت فى الكلام، وبينت مشالب الحكام الظلام، لا أعرفهم إلا بالجهلة الأسافل، ولا أبالي بهم وهم ملء الحافلة»

وسريعا يلعب اسم النديم، وأفاد حركة العسكريين كشيء، فكان أداة الإعلام

ميد الله النديم



الأساسية التي يستندون، وكان العنصر الخامس فى شدة الجماهير حولهم.

وقويت حركة الجيش بالنديم، وأصبح واحدا من أقرب المقربين من عرابي، وكان النديم يمتلك موهبة فذة فى القدرة على التوجه للجماهير، وفى القدرة على التعامل معها، وكسبها.

ولكن.. من هو أحمد هرايى فى نهاية الأمر؟ هو مجرد واحد من ضباط العسكرية، فكيف يجوز أن يدعى المتحدث باسم الأمة؟ وللإجابة على هذا السؤال، عرض النديم فكرة جمع توقيعات من العمد والأعيان وعصوم المروطين يعلنون فيها تركيبلهم لعرايى إنها المرة الأولى التي تفعل فيها مصر ذلك.

وتفكك النديم من اقتناع عرايى بفكرته، ثم جلس على الترو وحرق بخطه صيغة العرضة التي اسميت فى تاريخ مصر والمعرض الوطني، وفيه « أن الوزارة الرياضية قد ركبت متن الشطط، وعبدت عن الصراط المستقيم، ولم يكن مقصدها مؤدبا إلا إلى اضمحلال البلاد وتلاشيها.. وأن سكوتنا وإضرابتنا عن ذلك يعد من العجز والجهل والتفريط فى وطننا ومقر نشأتنا، لناعلموا بأعماش الوطنيين أن أولادكم المنتظمين فى سلك المجاهدة قد اتكروا على الهارى سبحانه وتعالى، وعزموا على منع كل سامن شأنه الايجاف بحقوقكم.. فالطرب منكم أن ترفعوا على الكتابة المرسلة إليكم.. المقصود بهذا أن أكون نائباً عنكم فى كل مايجحق بأحوال البلاد.. التوقيع «أحمد هرايى».

ويكتب واحد من مؤرخي القصر «أخذ النديم بصوب، الأقايم القبلية والبحرية ويدير الناس إلى نصرة زعما - العصاية، وكان النديم هنا قوى الحجة، فصيح اللسان، قويا، سهل الممارات، عذب المنطق، مقلقا، مهيجا بذلاقة، وفى حجة وبيان»

وعاد النديم محملا بمشأت الآلاف من التوقيعات.. استند إليها عرايى ليعلم أنه وكيل للأمة.

ويحاول الخنثى أن تستخدم نفرة السلطان العثماني للضغط على العرابيين، ويرسل السلطان وزيره الشريف «درويش باشا» هرايى. ويشعر خصوم الثورة بالارتياح ويكتب احدهم قائلا «الآن أتاهم درويش باشا القوي، إن نظره واحدة من هذا الرجل الحديدي كقيلة بيت الزعر فى عرايى وأتباعه، فإن تطاول احدهم تدحرج رأسه على السجادة بإشارة من الباشا»

ولكن النديم كان يمتلك دائما السلاح

الأكوى.. الجماهير.

مرة أخرى يجمع التوقيعات.. هذه المرة جمع تسعين ألف توقيع، وحشد ألوان مؤلفة على جسابي الطريق تهتف ضد التدخل العثماني لصالح الخديوي، وأرتعب درويش، وتراجع.

.. ومن هذا اليوم فصاعدا بدأ النديم يصرخ للجماهير هناك انها النهضة التي ظلت تنتفى بها أسدا طويلا، حتى بعد هزيمة الثورة.

يا توفيق ياوش اللطة
مئن لك تعلم دى الصطة.
يا عزيز يا عزيز
كبه تاخذ الانجليز
يا حنى ديل العصور
وجوشتا هى المنصورة

الانقياء يصاروا:

..درويش طبقى وفطرة نادرة المثال، عرف النديم قواعد اللعبة، وأدرك أن الأغنيا، لن يكونوا أبدا مع ثورة الشعب، وشن النديم هجومه الطبقي شبرا وتبرا، وحرض ضدا الأغنيا، بما أقلقهم وأزعجهم، وما زاد من التحام الفقراء بالثورة، والتفافهم حوله..

أهل البتوكا والأطيان
صاروا على الأعيان أعيان
وابن البلد ماشى عرايا
عماء ولاحق اللذان
شم بهم حالى غلبان

وكان يسمى الأغنيا، فى كتاباته «حسير الملاء» ويتحدث عن ملكة الشرا، فيصنعها بأنثى وملكة المهدلة، وهى على شاطئ بحر الجنهات، تحد بالبحر من جهة الغرب، والعاشرات من جهة الشرق، وبالمضيق من جهة الجنوب، والمخرفين من جهة الشمال.

وعندما يقدم الاقتراح باستبعاد غير المتعلمين من عملية الانتخاب، ينهض النديم مدافعا عن الفلاحين فى الانتخاب قائلا «الفلاح هو صاحب المصلحة الحقيقية فى البلاد، والفلاحين هم الأغلبية العظمى وهم أدري بما لهم من مشكلات.

وهو يتحدث عن الأغنيا.. قائلا: «إن ابن الفنى مزلج بالاستبداد والاستبعاد، فهو يميل إلى استخدام الفقراء، بلا مقابل، وضرب الضعفاء من غير أن يعاوض أو يحاكم وهذا يصحبه هو الاستبعاد القصر

بالشعب... «وإن كسان آباء من حكام البلاد، فإنه قد أدرك الثورة بنهب القلاع وظلمه، فإن أغلب الحكام مستبدون على المحكومين تسلط الهوا على التار، يضربون ويحبسون ويمنون، ومن كانت هذه أفعال أبيه، كان بعيدا عن الحق، أجنبيا عن الإنصاف، لا يميل للمساواة، ولا يعترف للتغير بحق معه في الوجود».

ويكتب التديم سوجها حديقه للسلالك وتعال فانظر إلى سلم وقضتك، ومعدن حياتك، ونوع ثروتك، اخذك- استغفر الله- خادمك الفلاح. انظر إلى ثوبه المهلل، ولبدته التي لا تستر يافوخه، ورغبته الذي لا تكسره قوتك، ومشه الذي تعاف النظر إليه، وارقبه وهو يسقى الزرع والطين إلى تسخذه، والشمس تشرى وجهه وجسمه، يطلع يومه في عذاب وعمل.. وهو صاحب الفضل عليك، وانت لا تنظره إلا بعين المقت، ولا تسامه إلا بيد الإهانة ولسان السب، مستقبها صورة عنوت بملاح».

وتلعب هذه الكلمات مشاعر المصريين، ويستحيون لها.. وتحرك الفلاحين في أكثر من قرية يصادرون أراضي كبار الملاك الاثراك، أو كسبيات الدين من المراهين الأجانب ويقيمون مهرجانات لإحراقها. لقد نجح التديم في إكساب الثورة مضمرتها الشعبي، وما أن ألقت جماهير الفقراء حول الثورة حتى أكسبها مضمرتها الطبقى.

وكان التديم حريصا على أن يؤكد لكل مصري أن الثورة تقوم لصالحه.. وأن انضمامه إليها هو لتحقيق مصلحته وكان يؤكد دائما: «إذا كنت حقا تحب وطنك، فليجب أن تؤيد الحركة الوطنية التي قامت لتحقيق لك علي حقوقك كإنسان، ومن ثم تحسن أن وطنك ملك لك أنت».

ولكن التديم كان يدرك تعقيدات العمل الرطب، ولهذا فقد حرص على أن يوجه حركة الفلاحين ضد الملاك الاثراك والمراهين الأجانب، محاولا أن يوحّد صفوف المصريين.

وبرسل مصطفى كاترايت نائب القنصل الانجليزي برقية عاجلة في ٢٦ يونيو ١٩٨٢ يقول فيها «وإن الفلاحين يهاجمون الأجانب ويتزعرون منهم الكسبيات التي تثبت ما عليهم من «يون» ويقول: «أن خيرا رسميا ورد من الحكومة يقول أن هناك في ناحية بنتا قتل برناتي، وأن البساتن قتلته هو قتمه من إعطاء الفلاحين سنداتهم التي له يفتضاها دين عليهم واجب الأداء».



ميد الله التديم

ويردى سليم خليل نقاش في كتابه «مصر المصرية».. «طلب عرابي مقررات من الشعب للجيش على أن تخضع من الضرائب المستحقة عليهم».. وكان المشايخ يظلمون أصحاب الأبيديات من الاثراك والشراكسة ومن ينتمي إليهم، وكان بعض المشايخ يقول للمستعتر أو طالب المهلة: حل أتيت من تركيا بلادك بأطيان؟ إنما هذه أطيان القطر، ونحن أبناء القطر لا نحق لفيرنا أن ينتفع بها.. أتستمون فقرا لا تملكون أرضا ولا فلسا، فأبستم الآن أصحاب أراض وملاك تهرموننا من خيرها، وكان بعضهم لا يكتبي بجل هذا الكلام، بل كانوا يمدنون إلى الأرض

ويتستمونها بالقمل قاتلين: «هذه القطعة لك وهذه لي.. بل يقولون لصاحبها اخرج من البلاد كما جتتها، فكان أصحاب الأرض يزدادون خرقا، وحسانا لبلاد أعظم».. إنها الثورة الشعبية المصرية، صاغ لها التديم قافلتها الخاص، ومنحها لهيبها ومذاقتها الخاص.

• في أحضان الشعب

ويخون كبار الملاك الثورة، ويخون بعض الضباط، ويسخّ المصريون عبارة «الولس هم عرابي» ويهرب التديم إلى أحضان شعب أحميه وعشقه، وتفتح له مصر صدرها، وتكون قصة هروبه ملحمة مليئة بالقصص والحكايات التي تؤكد شجاعة الشعب، وقدرته على أن يحمي أحياءه.

كان التديم مستكرا مخفيا في بيت أحد العمدة هو الشيخ محمد الهمشري عمدة المعرة القبلية بينما قوات الاحتلال تغلب مصر حجرا حجرا بها عنه، وتوات القصص والأساطير عن هربه خارج البلاد، وبلغ الأمر أن كان التديم جالسا في بيت العمدة وأتى رجل من البندر يهمس في أذن العمدة أن التديم وصل سالما إلى الاسكندرة وصعد إلى الشنكة المقابلة لقصر السلطان وارتفع صوته بالأذان، ودعا السلطان وكرمه..

كانت قوات الاحتلال تجعل جائزة لمن يأتي بالتديم حيا أو ميتا «خسعة آلاف جنيه» وهي ثروة كبيرة للغاية بهايز ذلك العصر. لكن مصر أطبقت جفنها على ابنها الحبيب، ومنحته حماية يستحقها.

وأتت يوم دخل المأمور إلى بيت العمدة، وشاهد الغرب الجالس في وقار، ولعت عينا. أحس التديم أن الرجل قد عرفه، وغادر المأمور المكان وبدأ التديم، يستعبد للمهرب.. وإذا برسالة عاجلة من المأمور تحمل بيتين من الشعر:

ولقد تلوت إذا وجدتك سالما
لأقبلن مواطي الأقدام
ولأثنين على سجاياك التي

حثت على التحرير والإلدام
.. إنها مصر التي تعرف كيف تحب، من يحيا من أبنائها.. ولقد أصبحها التديم أكثر من المجمع، قاحتها هي أيضا.. أكثر من المجمع..

متى يجاهل الإسلاميون مبادئهم؟

يحدث منذ عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه أن تنازل خليفة عن الخلافة إثر معارضة سياسية سلمية.

أما في القصة السياسية الإسلامي:
فإن أشهر من ألف فيه أبو الحسن الماوردي وأبو علي الغراء الخليلي وكانا متعاصرين وكتبا كتابين يحسمان عنواناً واحداً هو (الولايات السلطانية) تكلما فيهما عن واستدامة الإمامة لا عن تأسيسها أو تحقيبها. ولم يكن يدور بخلد واحد منهما أن هناك وإمامة موقوتة أو غير «مستبدية» هذا هو حكم المبادئ التي ينادي بها الإسلاميون في خصوصية مدة الولاية العظمى أى رئاسة الجمهورية.

ولكن لما كان الإسلاميون يتخذون من تلك المبادئ ستارة يخفون خلفها مطالبهم السياسية في الحكم شأنهم في ذلك شأن أى حزب «علماني» أو «ديني» حسب تصبيراتهم الخفية، فإنه لا مانع لديهم من تخفيها وتجاهلها... الخ. إذا حصلت دون تحسین شهرتهم العامة للسلطة.

وليست هذه هي أولى مصالحتهم العلنية لمبادئهم وأن تكون الأخيرة. ومن هنا، لقدروا المصادقية وانكشفت حقيقتهم لدى المواطنين

خليل عيد الكرم

الإسلاميون على اختلاف توجهاتهم عارضوا الولاية الثالثة لمبارك، وهم في هذا السلك ينطلقون من أرضية سياسية وليست دينية، وهذا ما كشفناه منذ أمد بعيد وما يؤكد مواقفهم المتناقضة مع مرور الأيام لنصل إلى حقيقة لا خلاف عليها ولا اختلاف وهي أن شعار تطبيق الشريعة سياسي بهت وملحح الدين الذي يتخفى وراءه شفاف ووريق لا يخذل أحداً.

في الإسلام الولاية الكبرى أو الإمامة العظمى وهي بصميرنا الحديث ورئاسة الدولة وليست موقوتة ولا محددة بزمان معين، أحد الخلفاء تبرع على عرش مصر سبعين عاماً (عشر ولايات بحسبنا الحاضر) وحدث في عصره الميمون شدة (مجااعة) لم تر المحروسة لها مثيلاً منذ أيام ههنا حتى انتهاء المدة الثانية لمبارك، ومع ذلك لم يفكر أحد لا من العامة، ولا من رجال الدين (كانوا يظنون الطبقة المثقلة أو الانتجنسيا) أن يقول (لا) أو يطلب منه أن يتخلى عن الخلافة!!!

لماذا؟

لأن التراث الإسلامي سواء في التاريخ أو الفقه لا يتصور مجرد تصدق أن تكون الخلافة أو الإمامة العظمى لا عند السنة ولا عند الشيعة موقوتة.

في التاريخ.

لم يسبق الخليفة منذ أبي بكر- رضى الله عنه - حتى السلطان عهده المهدي الذي ألغيت الخلافة العثمانية في عهده في ٢ مارس ١٩٢٤ أن وقت ولايته (الخليفة) بزمان محدود إذا حل تركه الحكم، بل يظل خليفة إلى أن يمرت حقبة آتية أو يقتل أو يعزل بقرة السلاح. وبهذه المناسبة نذكر أنه لم

تصعدت كسابة هذا المقال بعد إنتهاء مهرجان الاستفتاء على الحقبة الثالثة لرئاسة الجمهورية لمبارك، والذي ختم به تكريم ونعمة من رؤساء شتون التقديس: شيخ المسلمين وملحن عسوم الديار وبطرك القبط، وقرىبا سيعلمن عمن يحتل مكان طيب الذكر «حاميم ناعوم أفندي» حاكم يهود مصر السابق، وذلك حتى يكمل مثلث البركة للحاكم والمؤسسات الدينية الرسمية - منذ ظهور الأديان الإبراهيمية أو السامية الثلاثة وحتى الآن، بل وإلى أن برث الأرض وسما عليها- وهي «سمن على عمل» مع الطراغيت الحاكسة هي تضمني عليها التشريعية التي تتخذها وتتمتعر إليها والأخرى في المقابل تفقد عليها الرضا السامي والإنعامات السنية.

ولكن نوعاً آخر من «معاولي الأعمال الدينية» لهم رأى مخالف، وهم حاليوا يشكلون «القطاع الخاص» في هذا السوق، لذا فهم يعارضون السلطة وإن جاءت معارضتهم على حساب مبادئهم وتراثهم والتاريخ الذي يمشيرون به ويملحن نغمة ونياها بعهودهم، لكنهم عندما «يصلون» وتحقق أمانيتهم يتكبرون لطروحاتهم الأتنية ويخشون خطاب المؤسسة الدينية الرسمية بل رجا زائدا عليها.. حدث هذا في الماضي وحدث حالياً في الوقت المعاصر في أقرب البلاد البنا وأصلها محدودنا.



فن

العنينة لاسم التقييم من اسم أحد أكثر الأفلام الأمريكية الحديثة شهرة وشعبية، وهو «الرقص مع الشياطين» وإن كانت السرققة لاتدل إلا على نوع من الترق والطيش، لكن ما يدل على مراهقة فنية حقيقية هو أن يقوم صناع الفيلم- الذين كانوا قد أطلقوا عليه من قبل «شروع في جدار الزمن»- بسرققة الفكرة المحورية من فيلم أمريكي آخر، هو «العودة إلى المستقبل»، الذي ينتمي إلى أفلام الخيال العلمي، شديدة الطموح في شكلها ومضمونها.

ولصدع جانبنا ذلك القرق الهائل في الإمكانيات التقنية التي تستطيع بها السينما الهولودية أن تتجعب في تنفيذ هذه الأفلام على نحو شديد الإقناع، بينما تنفق السينما المصرية في هذا المجال بأمكاناتها المتواضعة عند حدود التعلم الذي قد يشير الشفقة أو السخرية، لكنك لاتستطيع أن تصرف النظر عن تلك الرغبة المتعمدة مع سبق الإصرار والترصد من صناع «الرقص مع الشيطان» في استغلال فكرة الفيلم الأمريكي أسوأ استغلالاً، وهو الذي يقوم على مفارقة أن يعود الإنسان إلى الماضي، أو يقفز إلى المستقبل، ليس من أجل إثارة الضحك من ذلك الموقف المستحيل، وإنما كي يطرح بقوة فكرة قدرة الإنسان على صنع مصيره، فإذا كان الحاضر هو ابن الماضي، المستقبل ليس إلا جنينا في رحم الحاضر، فلماذا لاتتذكر يوماً أننا قادرون من فلكه من أدوات العلم على صياغة حاضرنا، ومن ثم مستقبلنا؟

لا يريد لنا أصحاب الفكر الأصفر إلا أن نؤمن بالعكس من ذلك تماماً، بأننا عاجزون خائرون خائبون، أو كأنه ما يزال لدينا القدرة على اجترار المزيد مما يفرضونه علينا من العجز والخور والحجبة، لكي نقبل الأمر الواقع بقدر أكبر من الاستمحاء بتجرع الماراة، ومحتجهم في ذلك هو العودة إلى «مظيرة» الإيمان، وكأنهم يدخلون بك إلى منطقة ملفومة، لاتستطيع أن تفكر فيها سائكا أو تنسج بهتة ضئيلة، وألا أصبحت كافرا ملحد أو زنديقا، أو بالأحرى كما يريدون أن يلخصوا شخصية بطل الفيلم: «شروع»!

أرجو ألا تصال ككفرا كيف رحلت فكرة الفيلم الأمريكية التي تتادى في نزعة متفائلة بتبنى النهج العلمي، لتعطب رجالها في أرض الاتحاد السوفيتي، لتصبح على أيدي صناع «الرقص مع الشيطان» فكرة صفراء قاتمة

فيام الرقص مع الشيطان لعلاء محجوب : سينما الأفلام الصفراء

احمد يوسف

والعقول، لكن الأمر القبر للندشة حقا هو أن يتحول أصحاب هذه الأفكار الصفراء إلى عالم السينما، فتلك إشارة شديدة الخطورة على اعتقاد سيطرتهم على صناعة وتجارة لاتعطي كثير اهتمام للشطحات والتهاريم (إلا إذا بانت الشطحات كما هو الحال بضاعة وائجة). وإذا كنت تستطيع أن تتصور كيف قرر كاتب السيناريو أن يصنع قصة فيلم صفراء، فإنه لاتستطيع أن تتصور كيف اشتركت كعجبة كاملة من الفنانين والفنئيين في تحويل الأوهام المظلمة إلى شريط من السيلولويد الملون، إلا إذا أدركت الخطر الزائف القادم من أصحاب هذا الفكر، ورغبهم في الدغاب، إلى أبعد مدى من التأثير على الجماهير، أو بالأحرى استغلالها.

من هولودو... إلى موسكو

وهذا هو واقع الخيال في فيلم «الرقص مع الشيطان» الذي كتبه «محمد خيل الزهارة» وقام بإخراجه علاء محجوب، ولن تحتاج إلى جهد كبير لكي تترك تلك السرققة

لم بعد غربها في هذا الزمن المعجب، أن لغضي في شتى أنحاء هذا الوطن الذي جعله أعصية من أعاجيب الدهر، فتمرى على الأرضة هنا وهناك تلك الكتب الصفراء، وقد عادت من الماضي السحيق فأصبحت زاهية الألوان، لتتسعر رواة الذين فغاني ما يخجل أن يتطرق إليه التفهأء الحقيقين فيما ليس لهم به علم، من وصف دسوق لأحوال يوم القيامة وعذاب القبر، حتى أنه يخجل إليك أنك أمام أحد أفلام الرقص التي تشبه لها الولدان والغربان، لكن هذه الكتب الصفراء لا تستعين إلى ذلك بتكنولوجيا المؤثرات البصرية، وإنما بما تزخر به بعض كتب التراث الزائف من تخلف ليس له بالدين الحقيقي من صلة.

عادت هذه الكتب هذه المرة ليس كما جاءت من قديم، في أحضان مصور الفقر والجهل المظلمة، التي تخوض في سراديبها المرحشة أشباح الفكر المشوهة، لكنها تعود اليوم وقد شارف القرن العشرون على نهايته، وحيث طبع هذه الكتب بأحدث أجهزة الطباعة الحديثة، ورجى أصحابها وتجارها الثروات التي يصنعونها بالعلة الصعبة، ليستطيعوا أن يتحصروا بالإيجازات العلم شديدة الترف، وليأخذوا من الدنيا كل نصيب، تاركين للفقراء.. من القراء طلمات القبر وعذاب نار جهنم.

تعدونا أن نقبل هذا التناقض المريع ونحن نبتلع غصة الماراة في الخلق والأفئدة

(٧٠) اليسار/ العدد الخامس والأربعون / نوفمبر ١٩٩٣

العالم)، لكي يعلن عن استحيائه من «الشرق» (١).

لأنه يمثل عنده «التقاليد العنيفة والأفكار الخاطئة والقيم المتهاة». ولا يقرّ القليل القصة لكي يقدم لك منظرًا آخرى بين الشرق والغرب، في حوار شديد السجاسة ويقتصر إلى الحد الأدنى من فن كتابة الحوار، فتنادي الزوجة بأن «العلم من غير قيم يدمر ولا يطور شي... العلم عسرة، ما يجرّم العلم الموت ولا الرزق». وكل شيء بإرادة ريتا «بينما يؤكد وأصل من جانبته أنه لا خسرة للعلم» (١). ويصرّ على ذلك بأنهم «درة» لتطوين وأحسن من حيث مرة.. بأكبر العلم ها يسيطر على كل شيء حتى على مصاريه.

إن كنت تشاهد الفيلم مع الجماهير، وسط القاعة الخالية إلا من بعض مشاهدين سابقهم الصدفة أو دفعهم الفضول لمشاهدة هذا «الرقص مع الشيطان»، فلا بد أنه سوف تتناهى إلى سمعك بعض مسميات، تصعقون أن تكون العلاقة بين العلم والدين، أو بين الشرق والغرب مطروحة في نهاية القرن العشرين على هذا النحو الفج المراق. وما يزيد الطين بلة أن يعلن وأصل بمناسبة إيلاناسية عن أزواجه الصغار لماضي أجداده الباشاوات وكل ما ينتهي إلى ما قبل ١٩٥٢، ليقوله القليل المشاهدين نحو الارتباط بين ثورة ١٩٥٢، والإخفاء وأزدهاء الشرق، وإن كان هذا الأمر يبعث لنا التمرها من رؤية صناع الفيلم الحقيقية التي تتخذ من الدين ستارًا لكي تخفي موقفها السياسي والاجتماعي شديد الرجعية.

ها قد بدأت التفاصيل في موقف صناع الفيلم تصبح أكثر وضوحًا، لكنها تتخذ طريقًا شديدة الالتواء، وكأنها تحاول أن تغلي وراء التعقيد الفني المصطنع سداية الفكر وضاحته على أقل تقليد. إن كان لنا أن نفترض حسن النوايا، فمن خلال سرقة الفكرة المحورية من الفيلم الأمريكي، يستطيع وأصل أن يصل إلى اختراع عقار ينقله عبر الزمن، ليمنح معه الفيلم ليحكى قصة العائلة والقيم، لبعضهم جده الباشا (أحمد خميس) الذي أنفق بعض أمواله على المشعة- وإن كان الفيلم يباركه ذلك- كما أخفى بقية أمواله في صورة جنيهات ذهبية خبأها في مكان مجهول دخل القصر، خوفًا من التأسيم بعد الثورة، لكنه يفقد ابنه الوحيد- والواصل- في حرب

أرض الوطن، بعد أن تزجر الشاشة بعدة أصوات مبهمّة غير مفهومة بينما تنزل التاوين، وعلى صورة البطل تنبع إعلانات في مطار القاهرة عن وصول طائرة من موسكو، بينما نرى لوحة مكتوبة تشير إلى العام ١٩٩١، وما كاد بطلنا يضع قدمه في القصر القديم الذي ورثه عن جده، حتى يتخطف في حوار أجوف مع أمه (هدية يسرى)، وهو انفسار الذي يذكرناك على نصر ما يتلك الموضوعات الإنشائية التي كانتا يدرسونها للأطفال منذ أكثر من نصف قرن، للمناظرات بين الصنف والشتاء، أو الجمل والسيارة، لكن المناظر هذه المرة بين.. العلم والدين. تستطيع أن تترك لحبالك العنان في أن تتصور أن هذا الحوار قد خرج ترا من بين كراسات أحد هؤلاء التلاميذ، حيث تبدو حجة الأمل في دفاعها عن الدين تستند إلى أن «مصر أم الفلاس»، وأما الأولياء» وتستظهر في أحصانهم ولما بعد الآخر. بينما تسمح في مشهد تال وأحد من أساتذة وأصل في الجامعة يردد نفس الأراء حول عجز العلم عن كشف خبايا النفس والروح، لكن وأصل لا يثقف على الدوام عن الاستهزاء، بهما وتسفيه أرائهما، فيتمتع أن يجلس أمام أمه وهي تصلى وقد وضع ساقا فوق ساق، كما ينشئ دخان غليظونه ويؤكد في ثقة المراقبين أنه «يؤمن بالعلم بلا حدود»، وأنه قد عاد إلى البلاد حاملاً البشرية بعلم جديد (هكذا).

في مشهد لاحق، سوف يواجه بطلنا المتجهم، زوجته الرقيقة هند (صباح

مشتاتمة، تنصّر إلى تعذيب العقل والاستسلام للعاجز الباطن، ليس كما يزعمون لما يريد لشقاء الله، وإنما لما يريد لنا الذين يخطرون من وراء الستار، وأمامه، لكي يحمو هذا الوطن، وهذه الأمة، إلى العصور الخاطئة السعيدة، وإلى المزيد من الثوان.

على كل حال، فإن صناع والرقص مع الشيطان» لم يحاروا طويلاً أمام لصق «تهمة» الإيمان بالعلم- وكان العلم ليس إلا أحد أهم أركان الحضارة والمدنية المعاصرة- في وجه الاتحاد السوفييتي- أو ما كان الاتحاد السوفييتي- على نصر شديد الفجاجة والسجاسة، فكل ما يحتاج إليه صناع الفيلم هو عالم مصري عائد لثوره من هذه البلاد «الكافرة» (١) وقد أظن لحجة على طريقة لينين، وارتد في عزز كلفيسية الروس المصنوعة من فرا، الدينية، ولق رقبته برباط عنق أحمر، وتشدد ببعض كلمات روسية بين الحين والآخر، وإنه يك صباح مساء في احتساء الفودكا، لكن الأكثر أهمية هو أن يبدو متعجرفاً متجسها، أو في أفضل الأحوال ساخرًا تقبل الظل، يصدق بعينيه في الناس والأشياء بكراهية مقبلة!

النصر بين الجمل والسيارة

إن هذا البطل الذي يدعى وأصل (لور الفريغ- في أسسراً أدواره التي تزداد لألف سواد، فيلماً بعد فيلم) يعود إلى

صباح الصالح مع لور الشريف



الهن ، فيترك الميراث الغامض ، لحقده ، الذي يحاول أن يفسر عليه بلا جدوى ، وتزداد محاولاته إصرارا وروعة وتدميرا في كل مكان ، عندما يصر في حبيدته - في المستقبل الذي انتقل إليه المرار - أنه سوف يثمر شيئا دون أن يظالم من ثروته مليسا واحدا ، وأرجو أن يكون قد فاتك شيء ، ذوال ، إذا تناسبت أن أقص عليك قصة زواج واصل من هند ، فهي ليست إلا شخصية شبيهة لم تزد عن كونها أداة في أيدي صناع الفيلم ممن يزدول كراهية ونفسرا من البطل ، الذي ياملها بقسوة وهو يلق في حافة الجنين ، ولكن ترى بعينيك ماذا يفعل «العلم» في الناس من ويلات ومصائبه .

أخطاء قتيمة فادحة

وإذا كان سوق صناع الفيلم الواضح والصريح هو موقف مناضل للعلم ، فلا تصدق إذن أن ساء تراه على الشاشة - هو نوع من «الحبال العلى» ، أو حتى «شبه العلم» ، فهذا النمط السينمائي في كل الأحوال يقوم على اغتراف وجود اختراع علمي خيالي ، يفتقر بك حدود النمط المألوف ، لكنه أيضا لا يطرأ أبدا من أي منطق ، فيفتي الحبال في الأعمال القتيمة يستند إلى منطق مستحسك مستحق ، هو الذي يجعلك تصدق ما تراه في فلام قاعة العرض على أنه حقيقة واقعة .

ليس الأسوأ كذلك «في الرقص مع الشيطان» الذي انتسب إلى كل ما يراه البطل في المستقبل أو الماضي ليس إلا وهما من أوهام خياله المريض ، وقد تصدق الفيلم في ذلك لم كان هذا هو النمط الذي استند إلى في التسليدية إلى الحقيقة ، لكنه في أحد المشاهد - حتى يكتشف واصل مادته السحرية في معمله الأكثر شبيها بأركان عصابات السينما المصرية . يجعل البطل يحقق أرنبا للجناب بهذه المادة العجيبة ، يخشى أحد من أصنامنا على الشاشة ، وتنفى كاتيب السيناريو والمخرج أن هذا المشهد يخفى مصداقية «الحبال العلى» على أحداث الفيلم ، خاصة أن جميع اللقطات داخل المشهد - ومشاهد مماثلة لأحقة جات من خلال كاميرا موضوعية ، وليست من خلال عين البطل ، إلا أن يكون صانع الفيلم يصدى إلى خداعه واستغفاته ، بهذا المشهد ، أو كان صانع الفيلم نفسه قد توهم أن الأرنب قد اختفى ، في حالة توهمهم مع البطل الذي يتوهم أنه يملك الحقيقة وحده ، بينما هو غارق في الهذيان ، وما نظريا إلى ذلك الخطأ الفني الفادح في

هذا المشهد المحوري على أنه اختصار واضح لأجديات النمط الدرامي والتعبير عنه بلفة سينمائية واعية ، قاما مثل الخطأ الدرامي والسينمائي الذي نرى فيه واصل نفسه بالقيود خلال إجرا - تجاربه على نفسه ، والتي سوف تعلم أنها ليست إلا دخولا في عالم الهلوسة ، لكن الفيلم يجعلنا نرى شريط القيد وكأنه لم يسجل شيئا في الفترة التي غاب فيها البطل عن وعيه ، بينماראה أصناما يخفى وعده كما لو كان فيلسا من والحبال العلى» . إن هذا الخلط والتشوش في فهم اللغة السينمائية يدل على المستوى الفني شديد التواضع الذي يمتصون به ، والذي لا يهتمون أدنى اهتمام بإجادته ، فكل ما يمتصهم هو تصوير البطل على أنه رمز «العلم» حتى يتصور قضية ملققة ، يزعمون فيها أنهم حماة الدين والقيم والشرقا .

جرب الحايء

من لأجل المراقبة السينمائية أن يكون صانعو فيلم «الرقص مع الشيطان» يهين عن اتقان اللغة السينمائية ، في نفس الوقت الذي يتم فيه الاستعانة بمدير التصوير ماهر راضى ، (الذي تصر التيارات أنه يعمل لقب المستكشف ، دين أن يعني ذلك في الفن شيئا) ، لكي يخفى على الفيلم مسحة مصنعة من البراعة ، التي لاتخرج أبدا عن حدود التفرغ الرقراقاني الجامد ، حيث يصور البعض أنه لابد من أضواء ، وفلاش فارقة من المنى أو التناثر أو من وراء الكواليس ، في حركات الكاميرا الملعنة والزبابا القريدن بخير ودراية .

لقد كانت تلك اللقطات بعضها عما في «جرب الحايء» الذي استعان به مخرج الفيلم ، كما استعان بالمونتير عادل مشير ليصنف من تراجعا ساذجا يقطع فيه لمرات عديدة بين البطل وعثمان لآندرى من أين جاء - أو أين يذهب ، أو البرصة التي تتفق بين أرنب وأخرى في فلام الليل ، أو الرعد والبرق اللذين لا يتوقفان كأن الأحداث تدور في بلاد الشمال الأوربي ، أو في تلك اللقطات السقيمة التي أصبحت عشرات المرات ، ويظهر فيها كلب أسود متوحش ، لا تدرى إلى ماذا يرمز ، وما علاقته بما يدور أصناما على الشاشة ، ولماذا لم يكن قطا أو أسدا أو فهدا أو أي حيوان آخر ، بل لماذا لا يمكن الاستغناء عنه أصلا ؟ .

لكن ذلك هو طابع السينما المراقبة ، في أفكارها وأساليبها ، وكأنها تجسد ما أوجزه المثل العربي : «فخس الجبل فولد فأرا»

وعلامات المخاض هي الشريرة والفلسف الأجوف ، والهولويات السينمائية التي لم تدخ عن السج في المشاهدين ، بل على العكس آثارت سخرتهم وبعثت الملل في نفوسهم ، أما أفلاقي الذي ولدته فيلم «الرقص مع الشيطان» فليس إلا انحناءا للجهل ، والتخلف ، والملك باروقا .

أوصل صناع القسم بطولهم إلى الهذيان الكامل ، لكي يجعلوا من فلاما متفرا لمن يؤمن بأنه ملك مصوره ، ويضروا على لسانه بعض عبارات تستهزي ، بالدين ، وبعض مصطلحات علمية في أقرب إلى الاحتيال (وأرجو أن تضرب صفحا عن أسماء الدكاترة التي أخافرت بها في التبرعات) ، ويجعلوه يطمح حياته وحياة الآخرين ، مرة من أجل إثبات العلم الجديد (١) ، الذي أتى به طازجا من الاتحاد السوفييتي ، مرة بسبب بعثه للحميم من الكثر الخبير - في القصر القديم ، لكنه في النهاية يخشع عندما يدرك أن الفيل بيد الله وحده ، ويطمع صناع الفيلم بالطبع أن يستدر ذلك لعلم المشاهدين أو يبعث الدروع في قلوبهم ، فطعم كثر خرفا وفراقا في فلام قاعة العرض ، تشبها بظلال التبر ، وإن كان المذهب في «الرقص مع الشيطان» أكثر إبلا ، لأن هذا العذاب السينمائي لم يغير أبدا من أحوال من المتفرجين ، الخليلين على أرحم ، الذين ليسوا في حاجة إلى أن يذهبوا إلى السينما لكي يفرحوا أن «الله عنده علم الساعة» ، كما أن معاناتهم ليست هي في الإيمان بالعلم ، وإلا افتتادوا بالعلم كل أمر حاجتهم ، فالعلم كما يعلم حتى الفلاسف الصغار ليس حقائق نهائية ، أزلية أبدية ، تعارض الدين ، وإلا هو منيع للظلم إلى الحياة ، والتفعل معها ، لكن «الرقص مع الشيطان» يصنعنا أن نذير لهذه الظواهر ، ونزولها من حاشا للزلات

كم خيرة تراجعا إلى الوراء في حياتنا خلال العقدين الأخيرين ؟ ! وكمن من الأحلام تخيلنا عنها لتصبح أياها نوعا من الكوابيس المتصلة حتى في قاعات السينما ؟ ! أليس صحيحا أن كلمات كتبها «فؤاد وكزها في سبتمبر ١٩٧١» (مجلة الفكر المعاصر) ما تزال تبيت عن الصدى في مختلف قطاعات الحياة العامة والخاصة في بلادنا ، بأنه يجب أن نذكر أنه إذا كانت الأزمة في الغرب هي أزمة ما بعد العقل ، فإننا لا تزال نمر بأزمة ما قبل العقل ؟ ! والعم والصديق أن يمتحنا الفيلم عن «غروب العلم» بينما الفيلم نفسه ليس إلا دريلا حيا مجسدا على الهوة السقيمة التي يقود إليها «غروب الجهل» .

بين الباشوات والملايكة والباشوات المناضلين

ماجدة موسى

أحد أجنحة وزارة الاعلام. ورعا صور الاثنان في أوقات مختلفة كثيراً، لكن لمحة المستقلين عن اختيار المسلسلات ووضعها ضمن خريطة القناة الأولى، دلت بالمثل معاً على هذا التحول الذي لا يخلو من ميزة الناقد وهي القارئة، أما غير ذلك فمستوى لهرى وقاعات كل مشاهد..

«وحيد عمر» يظهر الجميع

كتب والصمت المؤلف التلفزيوني الذي رحل أخيراً مصطفى بركات، وأخرجه أحمد طنطاوي، الأول أعد معظم أعمال الكاتب فروت أباهة التي قدمت دراما التلفزيون، والثاني له باع طويل في تقديم

عروض التلفزيون على شاشته قناة الأولى مسلسلان مختلفين تدور أحداثهما في الازمات، وهناك طبقات أخرى بالطبع هناك قراء ومتسولين طرقات، ولكن الباشوات هم الهدف في المسلسل، وعلى حين يقدم المسلسل الأول (الصمت) ككتابة حول هؤلاء الملايكة الأظفار الذين «جار عليهم الزمن» وأوقعهم طبقتهم في شرك الأوغاد، فإن المسلسل الثاني (الآنسة كاف) هو احتفالية خاصة هؤلاء الذين قادوا النضال ضد الانجليز والمحرر وطهروا المنشورات، ووزعوا المساعدات، «وأخيراً.. أنصفر المظالم ورفعوا قهر المهضومين.. وللقرابة، لا توجد صلة قرابة بين مؤلفي العملين، ولا المخرجين، لكن الممثلين الأبطال مشتركون، كرم مطاوع وعزة بهاء ونهيل نور الدين ووفاء صاوي. وقد أنتجت الأولى شركة قطاع خاص وأنتجت الثانية «صوت القاهرة للدراما»



الدراما الدينية والتاريخية، فمعظم أجزاء مسلسل رمضان «محمد رسول الله» من إخراج طنطاوي.

وتدور الأحداث في المسلسل حول التخريب الذي يتعرض له كل من يقترب من وحيد عمر (كرم مطاوع) بطل المسلسل الأول الذي جاء من بيئة مستديرة، وأصبح نسخة عائلة لزميله الشهير «محفوظ عجب» بطل «دموع صاحبة الجلالة». لكن وحيد عمر تفوق على محفوظ عجب برغم أنه لم يعطى بشهرته، فهو ذلك الرجل الذي استهل حياته بالإبلاغ عن أصدقاء عمره وزملائه في النضال السياسي (احمدى الوزير وأحمد ماهر) وبالتالي كسب ثقة رئيس البوليس السياسي (عبد الله غيث) الذي يعامله طرد الحلقات بحثان وجب غريب على من كان يمثل شخصيته، ويفرضه على الصحافة (حيث لرئيس القلم السياسي منصب آخر كرئيس لصحيفة)، ويفرضه على الحياة الاجتماعية بكل شرائحها، من الرافضة الشهيرة (هندية) إلى الباشا النهيل (نهيل نور الدين)، بل وتوسط لزوجته من أخت الباشا الصابة بأثار شلل الأطفال (عزة بهاء الدين).

وسريعة يطلع وحيد عمر فضيلة التواضع التي تظاهر بها في بداية المسلسل، ليصبح عسارى النفس ينهش بأنفسه كل شيء على أنسان، من زوجته التي حصل على تركيل تلة طفلة التي تركها تنمو بعيداً حتى مرحلة الشباب، إلى تلك الآنسة الجميلة بطلة الحلقات «هالة صدقي» التي بدأت مساعدتها في المسلسل كصديقة للباشا النهيل وأخته، وورقة لأب من نفس السلالة. أوضاع الكثير وتركها وأما (فاتن أنور) تحاولان الاحتفاظ بالملاحم الاستقرار طرية للحياة.

ويقتل زواجهما الأول من ابن باشا غنى، ثم تأخذها أمها إلى أوروبا لتقابلان «وحيد عمر» في باريس. حيث أرسلته الصدفة الصحفية السعيدة إلى هناك لسبب لا تعرفه فيقول شتون المراتين ويجمع لهما أرضهما في مصر بالناسك حتى يجانبا لقمة العيش في باريس، ثم يتسرع الإثنية ويكمل على مساهمى من أرثها- هكذا -رغم أنها سمعت عنه وعن مأساة زوجته الأولى..

تقوم ثورة ١٩٥٢، ويخرج المناضلون من السجن، ويخرج وحيد عمر في التطهير باعتباره متعصباً للباشوات. ويبدأ ذبانية النظام الجديد في تحويل المناضلين الذين خرجوا إلى جواسيس على الآخرين وإلا..

اليسار / العدد الخامس والأربعون / نوفمبر ١٩٩٣ (٧٣)

ويقبر آخرتنا جلده ويلتحق بقطار العهد الجديد ويطحن أسنانه ويطحن في ابنته فلا تجد الاثنان صدرا حزنا غير الباشا الحقيقي القديم «نهيل نور الدين» الذي يلوم نفسه لتسليمته تجاه هذا الرغد الذي سلبه الكثير وهو واقف يتخبر.. ويقر الباشا أن يسترح نشاطه وأن لا يفرط في حرقه أكثر من هذا فكفاءه ماخذه من أراضي ومصانع وأموال.. وكان طيبة زينا في زمن لا يفتق في التل.. ومن المؤكد أن هذه الأفكار موجودة بشكل صريح أو مستتر لدى الكثيرين، وأن تصنيف البشر على حسب طبقاتهم ما زال متصلا.. وكل ما نرجوه أن يرحنا صناع المسلات من «القناعات» شبر المبررة عند تصديقهم لآمالهم. فلماذا يأتي الانتهازيون والأقواء من البعثات الفقيرة، ويحطى الباشوات بالتل والحاصل الإنسانية الراقية، ولماذا يبدو الفاضل في هذه الملامح المتجهمة أبدا وكأنهم ليسوا بشرا وأما مخلوقات كشره منفرة، هكذا بلا منطق؟

لقد أنجح هذا السلسل على «الضيق»، وكأن صناعة أرادوه له والصمت» اسمها ومضمونا، فأماكن التصريح فيه محدودة قاما ويملأ، في نفس حالته، لا يسمح لاتكبر كثيرا وكذلك يميزهم من حالة وأخرى من حالات الشخصية، حتى أن حالة صديقي استمرت بنفس الترسحة والمكياج الكامل في كل اللقطات، من الزمير للحفلات، بينما استخدم كرم مطاوع المشاهد كلها، بل السلسل، يدور له يصرل ويجول والكاميرا لا تلتاق وجهه وكأنه «نور» الجميع مفتاحيسا.. وأولهم المخرج.

الأفكار كانت تناضل

أما (الأفكار) الذي كتبه للتلفزيونين عصام المجهلاطي وأخرجه عادل صادق، وكلاهما مضمون في كاره، فهو مأخوذ من قصة للاستاد مصطفى أمين بنفس العنوان. ويطلة السلسل لفساة أسترطرية (عزة بهاء الدين) أبوها باشا وسياسي ومحماسي عتار (محمد رفيع) وهي محترمة في نفسها، تتاحل ضد الرجال وتسمى نفسها (عدوة الرجال) وتلبس- لزوم العداوة- نظارة طبية كبيرة على وجهها، وملاصن أشبه بطايب الاعضاء، ثم تقع صاحبنا «كاف» أو قسمت شاهدين، في أول مناسبة، في حب الدكتور وويل الأعمال هادق علاء الدين (خالد زكي) الذي تقع

النساء، في حبه من النظرة الأولى دائما، وقد كان وقعها-أي عندما سرت أمامه الأفدة- كاف- مشغولا بتدبير مؤامرة لإيقاع امرأة أخرى، صمية، في حبه. في الأميرة فضيلة (لول أبو الفرج) «والتقل يتبع بعد فلم صاخر على خد عضوة العائلة الملكية. وتناقش الصديقتان، فضيلة وقسمت، عليه، وتفخر شخصية «عدوة الرجال» قما فهي تغفل النظارة، وملاصنهما الملكية لهاستها وكسما (كسم المطة عزة) «وتبدو (كاف) في سياق لامت مع نفسها لارتداء أكبر مسجوعة من الملاصن ظهرت بها غفلة في مسجل مصري، ومعهما أكبر مسجوعة برانيطا لزوم الأناقة إن كانت مظهر بنت باشا، وبالطبع كانت لها نشاطات أخرى لتلحها بين ثانيا المشاهد، فهي تحب الفقرة والمساكين، وتعطف عليهم، وقلها ميل للمصريين (يعد خاص، ومنهم عم عبيد المتورل النبل) «نوع الفهم مخبروني) والفتاة شريات (وفاة صادق) واللذان شاركهما توزع المنشورات التي كانت تطيعها ضد الحكومة والكسر.. أقصد القصر.. لماذا؟ لم يفسر لنا السلسل هذا بشكل متقن، وأما أدخلنا في معاهات «هم عبيد» الذي يظنهم مع المنشورات.

وفي السجن أصبح عبيد بهي بسبب إشاعة ثقلته أنه جاسوس الماني وسرف يؤلف وزارة المحور في مصر وبعد أن تزول الأشاعة ويحدد خط الأمان ويتعهد عم عبيد بحكم الأعداء تلتيق الرافضة نشر (فهي عبيد) الشاعلة على عم عبيد فقصر (الرجعي عبيد) شهادتها وقول الحق لكن شرير السلسل المتشاور مسترسل لقلم السياسي (كرم مطاوع) يهدده بما يحرره عنها منذ كانت شلية كشافة قبل المز والافتراء. في تغيير الملاصن، (وهو الفقرة) حقيقى مارسته فيفي عبيد في السلسل بحجة أنها أصبحت تلعب بالقرص والرجال بفصل في الوسط). ولولا أن السلسل مرسوم على الأفدة كاف، ناقست فهي عبيد عزة بهاء في عدد المشاهد، ولتفوتت في عدد الفسائين والبرانيط، ولسمحت من (كاف) سماتها التناضالية قما. فقد كانت البنت (شلية) التي أصبحت (نشوى) هي الجندي المجهول وراء الزج بالمناضلين في السجن، والشهادة الزور، والرشاية بانتظام للبوليس السياسي. ولولا سلوك (كاف) وطبيعتها ومعندنا الباشواتي الاصيل لا وجد التاضلن والفقراء والمساكين تصيرا لهم، ولظل هم عبيد يمانى في السجن من آلاف النبا، ولتشرت شريات،

فاحمد الله الذي قدر لطف وخفف من عذاب الحب بفضل شهامة (كاف)، ونضالها وهو ماستخلصه من ١٦ حلقة قدمت لنا مصر الملكية خلال عيون الأفدة كاف وعصبيتها الزائدة ونزواتها العتيقة التي لا تفرق كثيرا بين الحب والكراهة وتزجج المنشورات وارتداء البرانيط وحب المساكين، ومن المقارفات العجيبة أن الاساذ مصطفى أمين ظل يكتبه طوال عمره عن أم المصريين صلية وغلول ودورها الحاد في ثورة ١٩١٩ مع الزعيم سعد وغلول، وضمن نضال طليعة الشعب للتحرير والمساواة ودفع المرأة للقيام بمسؤوليات تجاه الوطن، ومع ذلك فقد ترك صناع المسلسلات كل هذا وقرروا تخليد الأفدة كاف، لسبب أول أسباب يبرسونها وحدهم، بقي أن السلسل كان أفضل ابتقاء، وتقسيمها ويكبرها من سابقة، العناية به، والاتفاق فيه واضح للتفرق بين القصور والعشش، والمشلون حصلوا على مساحات مريحة. أو تجدنا سعة منهم، كاف عزة بهاء) التي أجهدت فيها جهدا جميلا، أصغر من الشخصية التي فاضت عليها، ونشوى (فهي عبيد) التي عرفت عبيد الشاعده بطولها، وأضاف من عندها «خصوصيات» ألرب الرافعات الترائي، وتوال أبو الفرج (الأميرة فضيلة) في دور بلاستها لكنها لم تتلام مع خصوصيات الشخصية فبدت تكرر نفسها، ثم «وفاة صادق» في دور مسترسل والتي حصلت على بطولة متساوية مع فنان كبير مثل مدهولي لأنها أبته مخرج السلسل، ورغم أنها مسجدة، فإن الاجتهاد له حدود ليس من ينهها إضافة أغنياتها خاصة بها، ثم وخالد زكي» الذي يبدو هنا أكثر نضجا وملاحة لعصر، وأخيرا الفنان الكبير حقا عبيد الفهم مدهولي الذي يستطيع أن يستخرج لسة الصدق ويحتصرها من أي دور يلعبه، وقد فعل هذا في السلسل في دور المتورل الذي سجن طليما وفي غلطات أخاف التبرجج للشاعه بفضل أدائه العظيم أما الفنانة أميمة ورق فدورها لم يقدم لها الفرصة للملاحة للناضل، ولعل هذه المساحة التي أنفدها السلسل لمدهولي في تقدير، ربا، لوجوده الفني بأكثر من تقدير شخصيته فهو مسلسل يتمتع بوضوح فكري صام والإدوار فيه موزعة على بلاص، ومن جهة علينا أن نسجل له اكتشافه المثير لزعيمة النضال السياسي ضد المستعمر والتصر التي لا يفرها أحد.. الأفدة كاف.

أزمة البديل إلى متى؟

ولو على حساب اللحم إلى الجماهير الشعبية. وهذه هي أزمة الليبراليين وحقيقة حجبهم ومن ثم بطل دورهم هو مزيد من الحديث عن ضرورة الديمقراطية ومن ثم وصف الرأسمالية الحاكمة بأنها ليست الرأسمالية الحقيقية التي هي بطبيعتها في زعمهم ديمقراطية بينما تستمر الرأسمالية الحاكمة (الرأسمالية في الواقع) في طعن القوى الشعبية.

بديل الإسلام السياسي

هذا البديل هو الأكثر رواجاً في الساحة السياسية الآن والذي يرشحه الكثير كبديل للسلطة القائمة، وذلك لأن هذا التيار هو الأكثر تنظيمًا والأكثر جماهيراً، ويكسب على حساب النظام والبدائل الأخرى ربما بعد يوم مستقراً أزمة النظام وعجز هذه البدائل. فهل هذا البديل بديل حقيقي قادر على إخراج الجميع المصري من أزمة الطاحنة التي انتهجها نظام الحكم القائم أم أنه بديل يكرس هذه الأزمة ويطل من عمرها؟

من البداية نحن نرى مع الأستاذ محمود أمجد العمام أن شعبية هذا التيار أو شعبيته بوجه أصح ليست صادرة عما تطيقه وتبدعه من دعوة فكرية أو قيسية، وإنما ما تستند إليه أساساً وتروقه وتنمي وتغذي من أفكار وقوم سائدة قائمة، موجهة بالفعل في حياة الشعب ووجدانه الجماعي. إن شعبيته ليست ثمرة جهد مبذول (رغم تولد هذا الجهد) وإنما هي نتيجة لاستناده إلى واقع ثقافي شعبي سائد ومغزاه هي الثقافة الدينية، في وجه أزمة تعانيها بقية الثقافات الموضوعية الأخرى الساعية والمنطلقة للتغريب والتجديد والتحديث وفي وجه أزمة حياتية اقتصادية وسياسية وأخلاقية واجتماعية عامة تعانيها الجماهير الشعبية والفئات الوسطى بوجه عام.

ونحن نرى أن هذا التيار هو البديل الخطر وذلك لأكثر من سبب: أولاً، أنه يكرس الحصار الاجتماعي للنظام القائم بقرولات دينية طمحينج طمحينج الاستغفالية عن عيوب الجماهير وتضللها بهذه القرولات استثماراً للمشاعر الدينية فهذا التيار يحقق قاسماً مع الحصار الاجتماعي للرأسمالية الحاكمة. وهذا واضح في تجسيرة البهرك الإسلامية وشركات ترطيف الأموال والملائة بين المالك والمستاجر وغيرها.

أحمد عبد القوي زيان

رد الصاع ساعين يهدم كامل المرحلة الناصرية. والرائد الآخر يصل إلى ذات النتيجة بدافع قناعات الليبرالية الجديدة المتوحشة والتي تصفى أي تدخل للدولة ولو من منطلق «كبتى».

راجع مقرولات د. أسامة الغزالي حرب في نقرة اليسار ومقرولة د. سعيد التجار أنه لاستعقوب الديمقراطية السياسية مع وجود القطاع العام وهو ما طلل له أحمد بهجت في صندوق الدنيا بالآرام.

وهنا تتعلق هذه الليبرالية مع السلطة القائمة في أساسها الاجتماعي اتفاقاً كاملاً- وذلك لأن الطبيعة الطبقية لهما واحدة. ولكن الليبراليين يدعون إلى وجود ليبرالية سياسية وهو ما يتعارض مع ممارسة السلطة التي تمارس ليبرالية القصادية شرسة ولكن بلا ليبرالية سياسية.

وقد يرى البعض أن هذه النقطة ترفع هذا التيار بخلا مقبولا خاصة وأن ثمة شبه إجماع بين القوى السياسية الآن أن الحلقة الرئيسية للخروج من الأزمة للمجتمع هي الإصلاح الديمقراطي. ولكن هذا القول في الحقيقة ليس دقيقاً لأن دعوة الليبراليين تظل محقة في الفراغ لأن قوى الرأسمالية المصرية بتجسيعها وتكرينها تحصى الديمقراطية وترفع أن المستبد الأساس منها القوى الشعبية، ولذلك لا تعطي أذننا لدعاة الليبرالية لفا تعطي أذننا للسلطة وإن قالت عكس ذلك. كما أن القوى الشعبية لن تحقق لهذه الليبرالية مطالبها الديمقراطية التي تصفى مكتسباتها، هي، خاصة إذا كانت من نوع الليبرالية المتوحشة التي تحقق مصالحها

طرح الأستاذ/ عبد الغفار شكر في عدد أغسطس من اليسار رأيه لأزمة الحكم وساحر المرء ولقد أوضح بجلاء الأزمة المستحكة للنظام وتساؤل أين للقرء وترصل إلى أنه لا مفر وأنه ليس أمام النظام الحاكم ثمة حل لأزمته.

وفي هذا المقال أحاول استكمال دراسة الأستاذ/ عبد الغفار بأن تطرح سؤالاً آخر وهو- أزمة البديل السياسي إلى متى...؟ لأننا نعتقد أن الأزمة ليست أزمة نظام الحكم فقط بل أزمة البديل السياسي أيضاً. ونحن نعلم من درس التاريخ أن ثمة نظم استمرت بالرغم من أزمةها لغياب البديل السياسي وهذا هو حال مصر هذه الأيام. ولا شك أن هناك أكثر من بديل سياسي مطروح الآن على الساحة المصرية. واعتقد أن هناك ثلاثة بدائل: هي البديل الليبرالي- بديل الإسلام السياسي- البديل الديمقراطي.

البديل الليبرالي

ويشكل هذا البديل من والذين: الأول التيار الليبرالي التقليدي المتمثل في حزب الوفد والمعبر عن الرأسمالية التقليدية، والثاني: تيار الليبراليين الجدد (التيار الجديد) وهو تيار يستند ومصدره من التكنوقراط والبيروقراطيين وبعض اليساريين السابقين ويعد صدى لثقلاته في بعض شرائح الفئات الوسطى.

والرغم من بعض الاختلاف في المنطلقات للرأفدين إلا أنها يجمعان على موقف واحد وهو التصفية الكاملة للمتجزئات الاجتماعية لرحلة العصور الوطني «الناصرية». الأول بسبب تشرشته الفكرى باعتبار أن المرحلة الناصرية كانت اشعراكية. أخلا يطرح الناصري الأبدولي دوراً سياسياً على تجاهل المرحلة الناصرية واستبعاد الوفد من خريطة الواقع والتاريخ المصري، ومن ثم

القائى: أن رفض هذا الخيار للحزبة كآساس للدولة ودعوته للدولة الدينية يذفع المجتمع إلى جميع الطائفة. الثالث: أن الممارسة التاريخية لهذا الخيار تضمن إعادة الديمقراطية كآساسة لأحزاب اللدولة قبل الثورة بصفة عامة وأسماعيل صدقى أثناء انتفاضة ١٩٤٦ بصفة خاصة وعملاته للرد والتمسار وساندة أئمة السادات فى تنفيذ القى السياسية فى الجماعات المصرية.. الخ.

الرابع: أن اللاديمقراطية ليست فقط فى ممارسة هذا الخيار السياسية بل فى بنيتها التنظيمية أيضا. فالقائى للممارات الدعوة والتمسار حسن البنا لأنه عند حديثه عن المؤتمر الثالث بعد أن أوضح أن المؤتمر حذ من مستحبات التنظيم المختلفة.. الخ أورد أنه العبارة كقرار من لفرات المؤتمر (وقد ترك المجتمعون للفضيلة المرشد العام تحديد مهمة كل هيئة من هذه الهيئات ووضع البهان الذى يرضع ذلك الصمد)، وهذا يذكرونا بأجتماع مؤثر الحزب الوطنى الأخير وترك المجتمعين لسيادة الرئيس اختيار المكتب السياسى للحزب الحاكم!

ومن هذا يتضح اتفاق هذا التصار مع السلطة القائمة فى وشخصية العمل السياسى، أى أعطاه الدور الأساسى للقيادة والثالث باعتباره الإمام المرشد المظم الذى يجب طاعته فى النشاط والمكر، وهو ما يتحقق الآن براسطة السلطة تحت اسم السيد الزعيم الثالث الخ.

الخامس: وهو الأخطر - هو التوحيد بين التنظيم وقد أوضحننا طبيعته اللاديمقراطية وبين الدين الأساسى، مما يفتح المجال واسما أمام تكفير الخصم السياسيين وقد أصدر ذات المؤتمر كما توضع مذكرات حسن البنا قرارا بنقض (على كل مسلم أن يعتقد أن هذا المنهج كله من الإسلام وأن كل نص منه نقص من الفكرة الإسلامية الصحيحة)، ولذلك تعتقد أن موقف الشيخ الغزالى الأخير ما كان يجب أن يعبر دةشة أحد.

وربى البهمنض أن طرحة / عصام العريان الأخير بكونه الشعب بعد خطوة ذكية من هذا التصار ليكرس كونه البديل للسلطة القائمة مستخدما القوى السياسية الأخرى كحشد سياسى لتحقيق هذا الهدف ولعل هذا التهم وراء عدم الاستجابة لهذه الدعوة من كالة قوى وقصائل المعارضة من قدامتنا لممارسة وأفكار هذا التصار

ومن ثم من موقفنا المعارض له لعصبية ولايمقراتية السياسية والفكرية تنفق مع هذا الرأى. خاصة أنه- أى رأى المريان- لم يصدر من هيئة مسئولة فى الإخوان المسلمين مكتب الإرشاد.. وعظم بالفكر السياسى والممارسة السياسية لهم فى النقابات المهنية. ومع هذا يسيطرون على مجالسها النقابية. ومع هذا فنحن لسنا ممن يعتقدون فى ثبات المواقف السياسية وأيديتها كما أننا لسنا من دعاة الاستعداد السياسى. لأننا نؤمن أن الديمقراطية قوت عندما يتم استبعاد ارادى لقوة مرجوعة فى الواقع الاجتماعى، لهذا نعتنى أن يكون موقف الدكتور العريان بمثابة الطريق وأن يصحبه تطور فكرى وسياسى وممارسة ديمقراطية مستمرة فى الواقع التى يسيطر عليها هذا الصيار تفشى به إتهام الإسلام السياسى، أن يكون جزءا من البديل الحقيقى وهو البديل الديمقراطى.

وفى النهاية نرى أن هذا البديل أى الإسلام السياسى هو أكثر البدائل المحروقة قوة وقدره ولكنه فى الحقيقة غير قادر على أن يحل محل النظام لإقارته محاول قى مستعدة وإعالة فى الواقع المصرى فضلا عن تكشف مواقف الشفلة فى الأساس الاجتماعى مع النظام فضلا عن الممارات الإزاهبية التى يتحمل هذا الخيار جمعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لكل هذا يضع النظام المجمع فى مقارنته بينه وبين هذا التصار الموصوم بالأزهاب ليحجز من يقاته باعتباره أمين الشرين.

البديل الديموقراطى

والنرة الأساسية لهذا البديل هى قوى الصيار المصرى ولكنه يتبع لكافة القوى الديمقراطية فى المجتمع وكما اتسمت دائرة هذه القوى كلما نجح هذا البديل وهو بديل يتركز على دعمائى أساسيين: الأولى النضال من أجل تنمية اقتصادية مستقلة. والدعامة الثانية أن يتم هذا من خلال اصلاح ديمقراطى (مجره) احترام حقوق الإنسان المصرى السياسية والمدنية والاجاميين، بدعم المجتمع الملى ويقده. هذا النضال المؤدج موجه هذا البديل.

لإصلاح الديمقراطى لايمنى إتقال النضال الشعبى والطبقى من إتقال القصوى للميرالبة المقروحة وهعاتها حتى المستوى المحلى والاقليمى والدولنى. لأنه لالتصية

مستقلة بدون ديمقراطية ولاديمقراتية مع الجمعية وهذا البديل هو البديل الحقيقى القادر على إخراج مصر من أزمتها.

لكنه بديل صاوم أيضا، وترجع هذه الأزمة إلى أن القوى الاجتماعية المنوط بها تحقيق هذا البديل هى: الطبقة العاملة وحلفاؤها من الفلاحين - المثقفين المصريين والعاملين للتممية - بعض شرائع الطبقة الوسطى. ولكن يظل العصور الفكرى هو الطبقة العامة والفلاحين وهى قوى تفتقد التنظيم الديمقراطى المستقل، وأيضا ضعف الأحزاب المصرية عنها.

فأطاقة العامة وإن كانت تتمتع تنظيميا نقابيا وتاريخا حافلا بالنضال العمالى فضلا عن أداء احتجاجى يرمى قارسه الآن، إلا أن هذا التنظيم لا يتسع بالديمقراتية أو الاستقلالية، بل يلعب دورا أساسيا فى إضعاف الرعى الطبقي والسياسى للمعالم لصالح السلطة الحاكمة أى أنه يلعب دور السيطرة والضغط الاجتماعى للطبقة العاملة لصالح الرأسمالية الحاكمة، وهى إشكالية على المتأخلىين النقابيين الشرقى، والقوى السياسية المبررة عن الطبقة العاملة أن تشدد النضال من أجلها.

أما اللاخرون فهم يتألقون التنظيم النقابى المعترف به فانورا وتواجه المعارلات التى يتم من أجل إنشاء اتحاد لاديين صبرات طبقية مخرعية وذاتية وإن كان هذا الترجمة الصعي بعد خطوة حثيئة للأمام.

أما الأحزاب التى تنصنى إلى الخيار الاشتراكى أى التى تمرر عن هذه الطبقات فهى لم تصطف بعد أن قد جلدوها فى عسق هذه الطبقات لأسياب بعضها موضوعى وأكثرها ذاتى.

كما تتحمل قوى المجتمع المدنى كافة وخاصة تجمعات المثقفين دورا أساسيا فى إنجاح هذا البديل، وهى تجمعات تفتقد وجودها القانونى الديمقراطى المستقل فى ظل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وكثير من القوانين المناهية للحرية، ولكن يظل نضال هذه القوى من أجل مجتمع حقيقى مدنى وديمقراطى هو الأداة التى تصنع هذا المجتمع. كما يظل نضال الطبقة العاملة والفلاحين من أجل بناء تنظيمياتهم الديمقراطية المستقلة والارتباط بأحزابهم فى وحدة القية هو الطريق لتحقيق البديل الديمقراطى القادر وحده على إخراج مصر من أزمتها والتصدى للبدائل الأخرى التى تكرس هذه الأزمة.

حتى لاتصبح اسرائيل .. "الكبرى سياسياً واقتصادياً"؟!

صديق عزيز

بالأمور في المنطقة الى الانتقار.

التصوية السلمية هي الخط العام
من هنا تأتي الأهمية الحيوية وللدولة التي عقدتها مجلة اليسار المصري في عدد أكتوبر حول الاتفاق ، وأهمية الأفكار التي طرحها المتحاورون اتفاقاً مع الاتفاق أو اختلافاً معه ، وإن كان جميع المتحاورين وهم نخبة ممتازة من المفكرين والسياسيين والباحثين قد أبرزوا حجم المخاطر المتعددة والأثار التي يمكن أن يترتبها الاتفاق في الحاضر والمستقبل فلسطينياً وعربياً . وخاصة ارتباط تنفيذ إعلان المبادئ بقيام نظام شرق أوسطي أو السروق الشرقي أوسطي والتي تشكل في التحليل الأخير بدلا عن النظام الاقليمي العربي وما تطوي عليه أهداف القاتنين علي الاتفاق من محاولات لتلويب الهوية العربية.

لطفي الخولي



متابعة المشهد الفلسطيني والعربي صاحب .. تشير بحسم الى أن الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي الذي مضى على توقيعها قرابة الشهرين منذ احتفال واشنطن ، سيظل مشاراً لجدل ساخن حاد على امتداد ساحة الوطن العربي للفترة غير قصيرة من الزمن .. اتفاقاً واختلافاً ، وأعتقد أن ما يامله ويهتم كل صراطين عربي مخلص ألا ينتقل هذا الجدل من دائرة المجلد والنقاش الفكري السياسي ، الى دائرة التصعيد والمواجهة والعنف داخل صفوف القوى السياسية الفلسطينية والمجاهير الفلسطينية ، ومن جانبنا فإننا نأمل بقرعة أن تتوحد كل الجهود الفلسطينية والعربية الحية وأن يتوجه هذا الجدل الصائب الى كنيته حصار وتصفية المخاطر والمخاوف التي سترتبها نتائج هذا الاتفاق في الواقع العملي ، وهي مخاطر ومخاوف حقيقية ، وإلى تدعيم نواة السلطة الوطنية الفلسطينية الرليدة وتميز موقف المفاوضات الفلسطينية في مواجهة المفاوضات الاسرائيلي ، خاصة وأن التصوية السلمية في إطار هذا الاتفاق تطوى على عمليات بالغة التعقيد لعدد من السنوات القادمة إلى أن يحدث الاشتغال من المرحلة الانتقالية إلى الحل النهائي.

ومن جانب آخر - وهو بالغ الخطورة - لأن السراك التفاوضي الاسرائيلي وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين حتى اليوم قائمة على تأجيل وأعمال المطالب السورية واللبانية الفلسطينية الاسرائيلي لمسار الأزيد من الضغوط علي سوريا التي تشكل اليوم الجانب الاستراتيجي في قضية الشرق الأوسط - وما يمكن أن يؤدي اليه هذا الموقف من تعويق للتصعيدات التي قد تشكل عبقة حقيقية في طريق تنفيذ الاتفاق أو تدفع

وحتى أحدد خطوط مداخلتي على ما طرح في التوبة التي أسهمت بقدر عال من وضوح الفكر ، وهو ضرورة لتنمية فعالية الفضل السياسي وزيادة التأثير على حركة الصراع ، أعرض لمجره نقاش الالتقاء والاختلاف التي أبرزها مضمون الحوار ..

* إن مراجعة وقراءة كافة النصوص والمؤشرات بدءاً من قبول القرار ٢٤٢ وعقب هزيمة ٦٧ الكارثة الي اتفاقيات الفصل بين القنات «فض الاشتباك» بعد حرب ١٩٧٣ وخاصة الاتفاقية الثانية «١٩٧٥» التي توقيع اتفاقية كامب ديفيد الي القول بصلفة منريد ، تعبر عن الاتجاه العام نحو التسوية السلمية للمراع العربي الاسرائيلي ، وأن الصراع في الساحة العربية منذ منتصف السبعينات لم يعد بين منهجين أو بديلين أحدهما سلمي والآخر عسكري ، وإنما بين بديلين كلاهما سلمي وإن اختلفا حول مفهوم التسوية وشروطها ، وكما قال أ. مصطفى الحسني .. «إنه من أسعد بجلبي الي مسألة المفاوضات الا نتجية حاجته لهذا التفاوض ، أي أن لديه مشكلة لا يستطيع حلها الا بالتفاوض » أو بتعبير أ. أمين هويدي ولم تقل اسرائيل الجلس الي مائدة المفاوضات الا ان أراءها المطلقة أصبحت إرادة مقيدة وكذلك الحال مع الإرادة الفلسطينية».

وإذا كنت اتفق مع أ. أمين هويدي في تشخيصه لجمل الدواعي والعوامل والظروف التي جعلت المسيح بجلسمون الي طاوله المفاوضات وخاصة الفلسطينيين ، إلا أنني أختلف معه فيما ذهب اليه من أن «القنات السرية هي التي تحقق النتائج الحقيقية» لأن إعلاء منطق السرية ليصبح حكماً مطلقاً لا يستقيم بالمعنى التاريخي أو الواقعي ، ولو أخذنا الاتفاق الفلسطيني ، الاسرائيلي كنموذج فقد حمل منطق إعلاء السرية في طياته مخاطر فسادة احتكار القرارات المصرية في يد حفنة قليلة من القيادة وما يعني تقديم الهم الخزي على الهم الوطني إظهار ، حركة لتحرير الوطني يقوم تشكيلها على تعدد الفصائل والتي تهيمش بعضها واستبعاد المؤسسات الشرعية للمنظمة الخ الخ ، وأعتقد أن مؤشرات الواقع اليوم تجسدا ما يمكن أن يترتب علي إعلاء هذا المنطق وأن جميع الفصائل الفلسطينية المعارضة في جبهة ولها امتداداتها - ولو كانت محدودة - في الأرض المحتلة ، لا يمكن التهورن من شأنه ، و النظر إليها علي أنها سجن «دكاكين» أو عملاً «جهاً أجنبية» هذا إلى الصفح البالغ

سيؤدي الى إلحاق أضرار بالقضية ونزاة السلطة الوطنية كنا نتمنى حقا ونحلم أن يفتحي من أديبات خلاقاتنا وحوارنا خاصة ونحن ما نزال على بداية طريق طويل لتحقيق تسوية محسوسها المخاطر وتتدرج على تعقيدات بالغة وإدارة حوار في إطار ديمقراطي حقيقي يمكن أن يكون عاملا إيجابيا في تعزيز نواة السلطة الفلسطينية الوليدة وعلينا أن نتعلم من تجربة الاسرائيليين الفتيحة بالدروس والحبرات المفيدة في ممارسة الصراع السياسي.

تعدد لغة الصراع

ان ممارسة الصراع متعدد وجوهه وأساليبه وأشكاله وحتى لغته وعلى حد تعبير أ. أميت هودي النيق ، أن مفهوم الصراع له لغة عالمية ولابد أن نفهمها تماما حتى يكون تفهيمنا على أساس سليم ، فالصراع له عدة لهجات فاللغة لهجة الكلمة والكلمة لهجات أخرى الخ ، وفي اعتقادي انطلاقا من هذا المفهوم الصحيح والشامل للصراع ان الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي لا يعني وضع نهاية للصراع العربي / الاسرائيلي ، لأن الاتفاق أو إعلان المبادئ من وجهة نظري هو إطار لتبريرات ومفاوضات لاحقة ولا يعني اتفاقا نهائيا ولا يتضمن ما يمنع متابعة الصراع حول التي أجهلها اعلان المبادئ مثل طبيعة الكيان الفلسطيني ومستقبله أي مسائل السيادة وحق تقرير المصير والحدود وقضايا اللاجئين والمستوطنات والعلاقة مع الجهران الخ. ومن هنا يأتي المعنى

حلي شعراوي و عبد الغفار شكر

الحقيقي لمضمون المسؤولية التي حددها أ. عبد الغفار شكر والتي ينبغي على القوى الوطنية العربية أن تحصلها كضرورة واستراتيجية لتحسين مواقف المفاوضات الفلسطينية لتحسين مواقفه ومساعدته على خلق حقائق جديدة على الأرض ، وألا نستسلم لما يذهب اليه البعض من أن اتفاق غزة - أريحا أولا هو غش - أريحا أولا وأخيرا!! ولا كانت الكارثة وفي هذا السياق فلا ينبغي لنا أن نقلل من دلالة الحقيقة الصغيرة أن ثمة مليون مواطن فلسطيني عربي لن يعيشوا ويأروا حياتهم ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨ تحت سلطة غير أجنبية.

السوق الشرق أوسطية

يسر البعد الاقتصادي في الاتفاق وملاحظه كبعد محوري أساسي إلى الدرجة التي يلجأ معها البعض الى تقرير ان الجائزة الاسرائيلية التي حصلت عليها اسرائيل هي جائزة اقتصادية ولا يعني هذا التقليل من شأن الإبعاد الأخرى للاتفاق وخاصة بعدد الأخرى ، ويرى البعض الآخر ان نجاح الاتفاق في المدى القصير أو الطويل سيخلف على نجاح برنامجه الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خاصة والشرق أوسطية عامة. أي ان نجاح الاتفاق « مرهون » بنجاح تحقيق برنامجه الاقتصادي هذه الحقيقة التي تبرز عبر ملاحق الاتفاق وخاصة الاقتصادي هي

أبرز المخاطر التي يدور حولها الجدل الساخن صاحب والحاد في الوطن العربي لأنها يوضح طرح القضية الجبروية الأخطر أو ما يسمى بالظلم الشرق أوسطى أو السوق الشرق أوسطية.

وسواء كانت السوق الشرق أوسطية باتت حقيقة أو أنها في طور الكشف فإن المخاطر الحقيقية التي تتجاوز التطبيع الاقتصادي تتحدد أمام عيوننا وعقولنا يوضح ، مخاطر تهدد جلوس هويتنا العربية وحقوق النظام الاقليمي العربي ومن ثم قانا لا نستطيع قهرل الأحكام المطلقة التي يطبقها الاستاذ لطفي المحولي من أن الاتفاق يسجل الفشل المطلق للحركة الصهيونية والمطلق للحركة القومية العربية/

ولا اتفق معه في تنظيره للسوق الشرق أوسطية والصياغة المغالطة التي يقدمها وطالما أصبح هناك دولة فلسطينية ودولة اسرائيلية وطالما أن الاتجاه العام هو للأسواق الاقتصادية الإقليمية الكبيرة في العالم ، فلا مقر - مرضوعيا - من أن يكون هناك سوق شرق أوسطية!!

إذا ما تناولنا أولا مسألة الأحكام المطلقة حول الفشل المطلق ... فإني أتساءل ما هي الحسيات التي انتهت بالاستاذ / لطفي لاعتلان هذه الأحكام ، وإذا كنا نعرف بعضا من الأسباب التي أدت الى تراجع حركة القومية العربية ومن بينها الدور الأمريكي الاسرائيلي فإني في شرق لنعرف مضمون حسيات حكمه المطلق بفشل الحركة الصهيونية وأعتقد أن هذه المسألة تحتاج الى مداخلة كاملة.

أما فيما يتعلق بالصياغة المراوغة من «ضرورة» ولا أريد أن أقول «حتمية» السوق الشرق أوسطية رغم أنها هي التعبير الدقيق عن الصياغة التي طرحها.

فإن اعتراضاتي التي أسجلها هي:

« الدولة الفلسطينية لم تضيق بعد ولا تزال هناك شرات عدة من المفاوضات المعقدة حول طبيعة الكيان الفلسطيني ، وإسحاق رابين في حديث أخير مع جريدة يديعوت اخرونوت الاسرائيلية يعرض رؤيته لكيفية التوصلولة من خطر محسوس الحكم الذاتي الفلسطيني الى دولة فلسطينية ويقول بالحرف الواحد عندما تبدأ المرحلة النهائية بعد سنوات لا يمكن أن تطرح أفكار عبه من الدولة الفلسطينية وعاصمتها في جزء من القدس ، ومنها على سبيل المثال اتفاق تلاكى بين دولتين ذاتا سيادة واسرائيل والأردن»



وكيان فلسطيني أقل من مستقلاً

« وجسدي لو الفصاحتنا وجود دولة فلسطينية فهل يمكن الحديث عن تكافؤ أو ندبة بينهما وبين إسرائيل التي يبلغ تأجيلها الإجمالي ضعف الناتج الإجمالي المصري ولا يشكل الناتج الفلسطيني الإجمالي في الضفة وغزة إلا ١٤/٨ من الناتج الإجمالي الإسرائيلي؟ »

« أما المحافظة الأكبر فهي ما ترحى به الصياغة من أن الانهاء العام هو للأوراق الاقتصادية الإقليمية الكبيرة في العالم ، نعم هذا هو التطور العالمي ، بحكم عملية التحويل الاقتصادي ولكن السؤال هل السقوط الشرق أوسطية التي أشار إليها الاتفاق وملاحقة في تطور طبيعي من داخل دول المنطقة أم أنها ترتيبات خارجية مفروضة عليها ؟ إن النظام الشرق أوسطي كما يعرف الأستاذ طفي وهوسيد العربيين من حق مشروع قديم تعددت صياغاته في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونشر الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وتعددت المحاولات باسم الصياغات المختلفة من مشروع قيادة الشرق الأوسط إلى طلف بغداد إلى مشروع ابن نهار في محاولة الإغراق النظام الإقليمي العربي الذي استطاع الصمود والبقاء هذه المخططات الغربية ، والسوق الشرق أوسطية التي يتحدث عنها الأستاذ طفي باعتبارها مشروعياً «مفروضة» ليست إلا التعبير الاقتصادي لهذا النظام في صياغته الجديدة والمبتكرة والتي تجرى التعديلات تكون إسرائيل على رأس قيادته كما يستهدف عراب التسوية الأمريكي وسأكتفي هنا بشهادتين

عبد الشهادة الأولى يقدمها د. محمود وهبة رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين في أمريكا والتي ضمنها سلسلة مقالاته التي بدأها في الأهرام المصرية في ١٩٩٦/٩/٢٦ يقول د. محمود في ندوة لمجموعة من كبار رجال سوق المال الأمريكية مؤرخاً وقبل أن يتم الترويج على الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قال أحد الحاضرين «إن الاتفاق المتوقع هو آخر الخواجز قبل أن تصبح إسرائيل هونغ كونج الجديدة في الشرق الأوسط لسأله مدير الندوة : وكيف يتحقق ذلك؟ فأجاب بأن إسرائيل ستكون الباب المغلق لأموال واقتصاديات العالم العربي وستقود السوق الشرق أوسطية ، وتنشأ منطقة تجارية على المستوى العالي كما فعلت سنغافورة.



أمين هادي

خريطة بيرزك الجديدة

عبد الشهادة الثانية يقدمها «شعوبن بيرزك» في كلمته في الاجتماع الأخير لمجلس الاشتراكية الدولية والأرض صغيرة والصراع كبير وظلم السكان يجعل رسم خريطة أسوأ بالغ الصعوبة وبدلاً من الخريطة اتفقتنا على جدول زمني للتحررك من وضع منع على الحل إلى وضع يمكننا من التوصل إلى اتفاق شامل وإلى خريطة مقبولة للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، ثم يعلن من فسوق متيسر الاشتراكية الدولية الدعوة لاتفاق مثلك اقتصادي بين إسرائيل - الأردن والفلسطينيين على غرار التكامل الاقتصادي بين دول البينولكي أي بلجيكا وهولندا ولكسمبورج ؟

مصطفى الحسني



بعد ذلك خلق سوق شرق أوسطية جديد وتاجع اقتصادياً تأمين السلام التي أدى إليه الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ، ثم يسمي «بيرزك» اعلايته بأن إسرائيل تريد شرق أوسط على أساس أربعة أسس:

- ١- التخلص من التفتتات السلبية مثل الجيوش المتضخمة وسياسات الصلح والنظم الديكتاتورية في المنطقة.
- ٢- المشاركة في موارد المياه والتكنولوجيا لمكانة التفتت.
- ٣- تنمية السياحة للحد من البطالة وتعزيز الروابط بين الثقافات ودعم السلام.
- ٤- بناء بنية تحتية للنقل والاتصالات لتحسين الروابط بين دول المنطقة.

ما هي الخطة المقيلة؟

وحتى لا يتحقق التطور أو التطور الذي يهتبه إليه أ. حلي هيراي من أن إسرائيل تتنازل عن إسرائيل الكبرى الجغرافية لحساب إسرائيل الكبرى سياسياً والاقتصادياً ، وأما ما كان حقيقة الحديث عن عوائق وعوامل موضوعية وذاتية قد تحول ولقيام هذه السقوط أنها إذا ما تحققت بفضل الضغوط الأمريكية فلن يكتفي لها اليق ، والتنازل إلا على المدى القصير وعندما تتغير وتتمدد الاعتبارات المحلية والعربية والدولية التي تقترض لأنها إلى زوال الخ ، إلا أنني أعتقد مع ما طرحه أ. أمين هويدي من أن الهدف المطلوب من الباحثين والمفسرين المصرية «واضحة والعريضة» كبير. ما هو الحل؟ ما هو البديل؟ وما هي الخطة المقيلة؟

ولا أجد ما أقوم به مدخلتي خيراً من اقتباس هذا التحليل البالغ والساطع الذي أطلقه د. أحمد يوسف أحمد أسداه العلوم السياسية في جامعة القاهرة في دراسته «أفكار حول السلام والنظام الشرق أوسطي»

«على الذين يرون في الاتفاق الإسرائيلي الزمان سناً ؛ إن يعرفوا أنه لم يكن كذلك إلا أن التنازل الغالب داخل القوي الراضية لنهج التسوية منذ نهاية السبعينات لم تفعل سوى الرقش اللطفي ، ولم يحاول تفسير الواقع وخلق حقائق جديدة على الأرض تدعم وجهة نظره وتسبب الباطل من تحت أقدام المعتدين وعلى الذين يرون في الاتفاق نقله إلى الأمام وبدائية لعودة الحقوق الأصلية للشعب الفلسطيني أن يدركوا أن هذا لن يحدث إلا إذا استمر اتصال من أجل هذه الحقوق بكل الطرق المختلفة والإلزام للاتفاق وغيره من الاتفاقات لن يكون سوى بداية لحشد من المشكلات!!



ليس بالأمن وهذه حيا المجتمع

الموضوعية في التفكير والواقعية في التنفيذ والإيمان بالتطور العلمي.. لا طريق غير هذا لسلامة المجتمع وشفائه من الأمراض التي تنخر فيه، ومواجهة مخاطر كثيرة ضد سلامة وهوية هذا الشعب، كالإرهاب والتفريعة العنصرية والتقسيم ضد العلم والكابليات التي زاحمت سق الأسلاف الشباب، والتجارة في لعنير والأعشاب التي تشفي كل شئ وكانهم يسمون أتاصيل الصدام مع العلم (الظن) وترويج السراوك والحجاب وغيرها من البذع المستوردة من بلاد البسود، وهكذا يرمى الشباب في أحضان الأاعطل، ويرتضون لأنفسهم الراحة الزيفة وعدم إعمال الفكر، ويصبحون فريسة للفكر الدني المستورد من بلاد استغلفة حضاريا وفكريا، يقابلهم شباب آخر طليق يجرى وراء الحظ وسوجة الفش الجماعي في أي شئ، وتتهار قيمة البحث والعطاء والعمل والقوة بتأثير تليفزيون الشريف.. كل هذا يدلع بمصر إلى كارثة محققة.

ولهنذا يجب أن تكون المساجد للعبادة فقط والصوت العالي (مكبر الصوت) للأذان وغطية الجمعة فقط، أما الصلاة والبروس وغيرهما فمضى نطاق المسجد، ولا داعي لمزاومة سق اعلانات الشريف.

ويجب على وزارة التعليم ألا تجعل من كيتاب الترة لصفوف الابتدائي والاعدادي والثانوي كيتاب دين، فهناك

كتاب مخصص لذلك ورغم هذا فموضوعات القراءة كلها دينية وكأنها مباراة مع الإرهاب أو رد فسلع له في نفس الجساحه، وعليها أن تتقي الفصول من يحاولون نشر الحجاب للأطفال بالأمر والضغط، ومعاينة هؤلاء بشدة.

ويجب أن تقسم وزارة الصحة بدورها لتقسيميد مكانتها من العيادات المساء بالاسلامية.

أما وزارة الثقافة فلها حكاية أخرى.

عبد الله الخطيب

فاز بالتركية فلماذا الاستفتاء؟

من الأشغال المتأدية للزراعة للثقافة لغيرها... لا قلبي لا تحزن، ومثلا من مجلس الشعب لمجلس الوزراء للمحافظين وغيرهم.

أين نحن من القرن الحادي والعشرين؟ وهل سيكون ١٩٩٩ مشايها لعام ١٩٩٣ فنشاهد شباب الجامعات واعلات التأييد والتعجيل والمبايعة وأزنا والشباب في الصيف بين الأصفر والأبيض واللبني على غرار الأحزاب، ثم قيام شباب ٧٥ دولة الترييقية واسلامية تبارك وتؤيد وتهلل..

وإذا كان مبارك وحده هو المرشح للرئاسة، وباطمح سيحصل على ثقة الناخبين، فلماذا لم يقر بالتركية حتى لا

تتساقى الحكم في الجناح والبلخ. استعير بعض كلمات الفكر

لنظي المحولي قس أعوام ٢ ستمبر الماضي حول مسألة نعم أو لا وأعتقد أنه آن الأوان لما يمكن أن يسمى بمصلحة فطام الحزب الوطني الديمقراطي عن الرئيس من الحزب سوف يظل دائرة مثقلة وتعتزل السلطة، لا وجود حى له بالشارع الا في ظل الرئيس، والله لو فعلها رئيسنا مبارك لهفتنا له من أعماقنا بنشيد الواجب المصري، بالروح بالدم تغديك يا مبارك- ولوحث هذا سرف تتسلك الجماهير على تقبل الحزب الوطني في البرلمان القادم.

يحيى النجار

مهزلة الاستفتاء

لا أجد ما يعبر عن ثوري الاخلاية لما يحدث في مصر على أيدي القاتنين عليها، من زيف ونفاق بلغ قمته في مهزلة الاستفتاء على الرئاسة، سخرت الحكومة جميع وسائل إعلامها لتصبح بحمد مبارك حتى كذا تخيل أن لولا عهده ما ولد الوليد ولا عاد الفقيدي ١١ وأنه بفضل ترجيحاته الاستراتيجية أصبحتا تسير في ركب الدول المتقدمة ولا تتفشي في بلدنا جرائم القساد ومعدلات البطالة وقسم الفصول والاشتغال والحسوية ١١ فهل بعد ذلك تنتظرون متى مشاركة إيجابية في ظل حكم كهذا؟

أرجو معرفة شروط الانضمام للحزب الشيوعي ول هل لم مقر بالدقهلية؟

أشرف حنفي على دبلوم دراسات عليا في علم الإجماع

الحزب الشيوعي محجوب عن الشرعية وليس له بالتالي مقرات معروفة، وهو يناضل مثل قوى سياسية عديدة لا لاتزاع شرعيته.

المحور

بوق" ضد الإرهاب

نشرت "روز اليوسف" في ١٩٩٣/٩/١٣ تحقيقا صحفيا عن قرية "التمساحية" الحالية من القرية، باعتبارها مفاجأة الصعيد. وصف التحقيق "بوق" باعتبارها إحدى القرى المتفردة المجاورة للتمساحية. أرسل عمدة القرية ردا على الصحفي أسامة سلامة، كما أرسل شيابها ردا آخر بالبريد المسجل، كما أرسل أحد شيابها ردا منفصلا وصفي كتابة هذه السطور لم تنشر "روزا" أبأ من الردود الشائعة. تم إرسال الرد بالبريد العادي لجريدة "الأهالي" وشباب القرية ينتظرون نشرة- تؤكد الردود أن الاعسلان الحكومي هو صانع الارهاب الأول، وتحتدي صاحب التحقيق أن يخرج من بين شباب "بوق" مستطرفا واحدا، وتطلب من الجالسين في الغرف المغلقة أن يرسلوا إلى بوق من يتسري

الحقيقة. وترفض توزيع الاتهامات على الجميع وكان كل قرى وريف الصعيد مصدر للارهاب. بينما السياسة المفروضة على شعب مصر منذ السبعينات هي مصدر الارهاب وصانعة ومحوه الأساس.

سيد عبد الراضى عبد الرحيم بوق - القومية- اسهول

يسار أكتوبر تحت الصفر

توالى الأحداث طوال شهر سبتمبر وانظرت كقارى مستديم «اليسار» عددا مرتفع المستوى، يتحدث عن عودة بولندا لليسار، وحل يلتسين للبرلمان، ولكن فوجئت بعدد ضيف للغاية، فرسالة وارسو غير موجودة ورسالة موسكو تتحدث عن الأطفال في روسيا، مع تحفظي بأنه موضوع مهم، لكن أحداث موسكو أكثر أهمية، كذلك أرشيف اليسار يتحدث عن جوزيف روزنتال الأب الروحي للشيوعية في مصر ولم تجد صورته، كذلك تجد التجمع يؤيد اتفاق غزة- أريحا ومشاعات صلاح عيسى شدة، كما فوجئت بالعدد ٨٢ صفحة فقط بدلا من ٩٨، ويسود أن

صلاح عيسى



سياسة المخصصة بدأت تبيعها اليسار، فهذا الفارق، في عدد الورق كان يمكن استيعاب الجزء الثاني من دراسة ومستقبل الماركسية العربية والحوار مع د. رمزي زكي وغيرها.

أشرف صادق - الشرقية.

« ليس لليسار مراسل في وارسو. ولم تكن لها رسالة أصلا في أعداد سابقة. كما أن أحداث وارسو وموسكو وقعت في النصف الثاني من سبتمبر ولم تمكن من متابعتها أتنا مجلة لا قبلها حكرمة ولا رأسمالية، وبالتالي ليس لها مطبعة، ويستغرق إعدادها للطبع وطبعها حوالي عشرة أيام، وصحيفا التابعة السبعة تتم في الصحيفة اليومية والمجلة الأسبوعية لو كانت الصورة في مصر صورة لروزنتال لنشرها. - لاتناقض بين أن ننشر موقف التجمع من غزة- أريحا والذي لا يمكن اختصاره، في التأييد فقط، وبين أن يعبر صلاح عيسى عن رأيه في هذا الاتفاق في المجلة، خاصة وأن قصائل اليسار في كل قطر عسرى، بل وداخل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها معارضون ومؤيدون للاتفاق.

رغم إنك قارى، مستديم اليسار، ولكن يبدو أنك لم تقر ما يكتب شهريا عن معاناة اليسار ماليا بما يهددها بالتوقف ويظهرها لتخفيض الورق لتستمر لفترة أطول وتعنى مشاركتك في حملة تبرعات بالشرقية لصالح المجلة، وعندما يدعم قراء وجهموز وأنصار اليسار في مصر مجلتهم نتمتع بأن نجعلها ١١٤ صفحة!.

المحرر

القوة الكامنة

لقد خلق الله الإنسان في أحسن تقويم.. وقد أثبت العلماء أن النفس البشرية طاقة متغيرة متجددة حتى تحتفظ بشغافيتها وكبرها على تحويل الشعور والفكر إلى عمل، وأن لديها قوة تستطيع أن تحول مسار الحياة كما تشاء، أن تأمر «كن فيكون» وقرارات النفس البشرية لازالت مجالاً لبحث العلماء..

فالإنسان يحمل مشاعر الحب والكبر، ويرد بها وجوب عليه إدراك ذلك، وحسن استخدامها نحو الأهداف الطبيعية، ولذلك ينشد المقال الإنساني باختيار حر ومسئولية

أما هذا المثال الإنساني فهو ثابت ومركز في كل خليفة وهو المحرك الطبيعي لحيلا آدم كما أنه المولد الطبيعي للبشرية وجميع نواحي المعرفة، والله قد أتم رسالته وأرود في الخليفة كل ما تحتاجه من قوانين لكي تقود نفسها بنفسها، ولذلك فإنه توجد طاقة نفسية في النفس تولد قوة ثابتة غير قابلة للانقسام وتنطلق من أعظم بؤرة في تكوين الخليفة لكي تقود جميع الطاقات المتغيرة والمشارع إلى أهدافها.

فهذا الحب الإلهي في النفس البشرية هو السئول عن قيادة الشاعر وحصول الإنسان على سيادة نفسه وتحويل الحاسة الأولى وهي آدم إلى كل مراحل الإنسان، أما عن الحب العاطفي فهو حالة سطحية ناتجة من منطقة الهرمونات والاحساس العصبى ورد الفعل.

ومن خصائص الحب الإلهي تحقيق الأمن والأمان الداخلي وبقاء النفس صافية طاهرة.

وكما أن الماطقة في الإنسان تحمل في طياتها ضحا،

كذلك تحمل ظواهر الطبيعة في طياتها الضد القاطع لما تبدو عليه من صفا أو نقا..

هذه هي حياتنا، وهذه هي طبيعتنا ودنيانا خلقها الله كما شاء.. تطوى البهرة في داخلها الحياة والموت، النماء والازدهار ومعها جنباً إلى جنب الركون والذبول.. هل هما يعيشان جنباً إلى جنب؟ أم هو جوهر واحد فيه هذه المتناقضات؟!

سميح فرحات- القاهرة

كاسيت اليسار

اقتح طبع ندوات «اليسار» على شرائط كاسيت وعرضها للبيع في مقر المجلة، فهي مفيدة لنشر الثقافة الوطنية.

حسن حسن و«شيلوك» أمينة

عضواً..

وفي انتظار رسائلك

«الرفاق المرحومون على رسائل بتوزيع كراود التصحيح (ح.س.م). هذا الباب لا ينشر رسائل بدون ترخيص، كما أنه مفتوح لنشر أفكار القراء (من البين إلى اليسار) حول ما يهم القراء.. ويمكن أن يكون طرفاً مستقلاً مسجداً.. شكراً لاجتماعكم بمجلة بين شمالا» وفي انتظار رسائل بعيدة عن الصراعات العنيفة التي لا يدرك القراء أبعادها وليسوا طرفاً فيها.. وبالتالي لن يتفعلوا معها..

حاورينى...ياقطينه!

مناقشات

الرسمية التي جاءت على لسان الرئيس في خطابه تنص على «إجراء حوار بناء» حول أولويات العمل الوطنى، إلا أن الرئيس أنهى الحوار قبل أن يبدأ، وحده بنفسه هذه الأولويات قائلا إنها «قضية الأمن والاستقرار» وجزم بأن الحوار لابد وأن ينتمى إلى «اتفاق وطنى يضع قضية مقاومة الإرهاب وقطع دابر» في مكانها الصحيح من أولويات العمل الوطنى...«وبس خلاص»..فبش أيها حاجة ، لأن تلك هي النقطة الأولى والثانية والثالثة والأخيرة، على غاولة الحوار..وهو معنى ما حرص الرئيس على أن يشدد عليه في ثنايا خطابه، حتى لا يقل أحد من أحزاب المعارضة أدبه فيستقدم - على الطاولة- بأية مطالب، أو يدعى أن له حقاً، فالمشاركة المطلوبة كما قال الرئيس هي «مشاركة في عمل لاقتنسه الإثرة ولا الأثانية»..مشاركة تأخذ نصيبها من الراجب والمستولية وتتجاوز بها الأحزاب موقفها الراهن الذى يكتفى بالمطالبة».

ومعنى الكلام هو أن أحزاب المعارضة مدعوة للمشاركة في قطع دابر الإرهاب لا أكثر ولا أقل، وهى دعوة ليس هناك ما يبررها وما لا يدعبر لضرب القلب في الحوار والمناخاة داخل الأحزاب، أو مع الحزب الوطنى، فالأحزاب جميعها- وبالشهادة لل- لا تكف عن لعن مستقبل الإرهاب في صحفها وخطبها وبياناتها، بل إن بعضها لا يكاد يلمن شيئا أو يعارض أحدا إلا لأحزاب، ومع ذلك فإن الحكومة تصر على احتكار التليفزيون لنفسها وتقتنزع زعما المعارضة من الظهور على شاشته لكي يلعبوا معها الإرهاب، غشية أن يلعبوا أفضل مما تفعل ، فتنحاز الشعب إليهم، وهى تصر على ألا تسمح لهم بمقد أى اجتماع خارج مقار أحزابهم لكي يقوموا بمواجه المشاركة في قطع دابر المعلنين أعداء، وهى تضيق على أحزاب المعارضة في المقرات والنشاط، ولا هم لها إلا دق الأساقين داخل صفوف كل حزب ، وبين كل حزب والأخر لعبة حاورينى يا قطينه، حوار وطنى وديمقراطى، حتى كادت تقطع دابر أحزاب المعارضة، وهذا هو السبب الرئيسى لمزعزعا عن قطع دابر الإرهاب.ا.

ومشكلة مصر الآن، هي أن أحزاب المعارضة قد أدمنت لعبة «حاورينى يا قطينه» مع الحكومة، ولم تتعلم من دروس الحوار السابقة أى درس، ولو كانت «قطيطة» تعلمت لأدركت أن الحوار المطلوب، هو الحوار بين أحزاب المعارضة، والعمل المشترك فيما بينها لقطع دابر الإرهاب الحكومى المنظم، والإرهاب الأصولى العشوائى، لإنقاذ الوطن من المخاطر التى تحيق بها

وهذا كلام قنأه قبل ذلك، ونكره ، لأن التكرار قد يعلم «قطيطة» كما يعلم الشطار

لأن الرئيس مبارك..- كما قال في الخطاب الذى ألقاه في أعقاب حلقه الحسين المستعمرية أمام مجلس الشعب-..وليس ممن يتصورون أن باستطاعتهم وحدهم أن يفعلوا كل شىء.. فقد تغفل فاعلأن أنه يتطلع إلى «مشاركة مستترة من أحزاب مصر ومن كل مصرى ومصرية» ودعا تلك الأحزاب مشكوراً إلى «حوار بناء» يحدد أولويات العمل الوطنى

والكلام جميل جداً، ولايستطيع أحد أن يعترض عليه، ولكن عيبه الوحيد أنه ليس جديداً، فقد أذيع قبل ذلك عشرات المرات، على لسان الرئيس وعلى لسان غيره من المسئولين في الحزب الحاكم، ثم ثبت في كل مرة أنه مجرد كلام ابن عم حديث، ومجل المحرم أنور السادات وقريب ونسب عائلات القروم والمصور والزول بيت أبو الكرم، وحفيد عائلة «حاورينى يا قطينه» بكفر المصليحة، ومع ذلك فقد ظلت أحزاب المعارضة، تلعب طعم الحوار، في كل مرة يقدمه إليها الحزب الحاكم، وتأخذ المروض جذاً، وتعقد اجتماعات مكثفة لكادورها الأساسى، وهيئاتها القيادية، لمناقشة الدسرة، وسرعان ما تتحول المناقشة إلى مشاجرة، بين المؤيدين للحوار، يدعى أنه لايجوز أن يرفض أحد الحوار وألا كان حصاراً وغير «ديمقراطى، وبين المعترضين عليه يدعى أن التجارب قد أثبتت - منذ عهد السادات- أن الحكم لايريد حواراً ولا ميزاتين، وأنه لايجوز لإتسان عاقل أن ينسى التاريخ، فيفتنم في كل مرة إلى المصيدة ذاتها، وإلا كان حصاراً يستحق ما يجرى له، ثم تنتهى المشاجرة بانتقال فريق من المؤيدين للحوار إلى صف الحكومة، وانتقال فريق من المعارضين له إلى بيوتهم بأساً من أن يحقق أحزاب المعارضة أى هدف بعد أن تحولت -فى رأيهم- إلى أحزاب لا تفعل شيئا إلا انتظار الحوار، ثم يكتشف الجميع -كالمصاد- أن الدعوة للحوار، ليست أكثر من كلام من النوع الذى يوصف عادة بأنه كلام فض مجالس، أى فض مجالس الشعب والشورى ، وفض مجالس أحزاب المعارضة ذات نفسها، ويتكادون بأنفسهم أنه لا الرئيس ولا حكومته ولا حزبه يريدون حواراً ولكنهم يريدون «حصاراً» يركبونه ويكتسبون على سرجه وأحزاب معارضة المعارضة» يدبرونه فى الصبرك الوطنى الديمقراطى» على أن يعارض نفسه بنفسه، فيحرك أذنيه فرحاً إذا ما وضعوا على قمة لجما جديداً يتبعه من التهنيت براهيه، فإذا ما أضافوا إلى أوتاده وتدا جديدا لعب بذيله «سروءا» وهو حال وليس اسماً ولا صلة لا بالدكتور سرور الذى كان في غاية السرور وهو يسمح هذا الكلام!

لكن الرئيس -أكرمه الله- وقر على الجميع هذه المرة تعب القلب ووجع الدماغ، ووضع للحوار الذى دعا إليه شرطاً تكفى وعددها لكي يظل المدعوين للمشاركة فيه، قاعدين في بيوتهم...فمع أن الدعوة

السياسى / العدد الخامس والأربعون / نوفمبر ١٩٩٣



اساطير مصرية
للفنان حامد ندا (١٩٢٤ - ١٩٩٠)



شركة مطاحن جنوب الاسكندرية

٨٤، ٨٠ طريق الحرية - تليفون ٤٨٢٨٠٦٨ / ٤٨٢٨٧٥٥٠ / ٤٨٢٩٩٥٤

تلكس دولي COMALX UN ٥٤٠٥٢ اسكندرية

إيماننا بسياسة الدولة في تشجيع التصدير من منطق شعار

صنع في مصر

توفر الشركة إنتاجها المتميز من



المكرونة مينا * * الكسكسي الجاف

لذيذ الطعم * * سريع الطهي

مُصنَّع آلياً بالكامل

والذي حاز ذوق وطلب

الأشقاء السعوديين ودول الخليج

